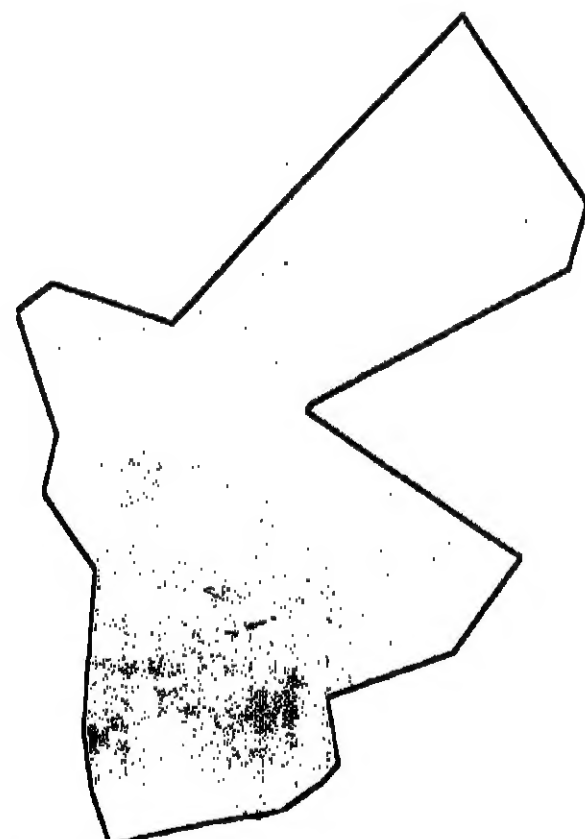


٦٠٥٧

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية



عمان : الاثنين ١٦ شوال سنة ١٤٢٢ هـ - الموافق ٣١ كانون أول سنة ٢٠٠١ م.

العدد : ٤٥٢٤

تصدر من رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥

هكذا في الأصل

م
ي
ات
إن
دعات
لعلامة
ومتابعة
سابات الهيئة
الرئيس



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٥٢٤ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١

القسم الأول

رقم الصفحة	المحتويات
٥٩٩٧	- التعديلات الثلاث للوزراء
٥٩٩٨	- قانون مؤقت رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠١ - قانون معدل لقانون الأحوال الشخصية
٦٠٠٢	- قانون مؤقت رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠١ - قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية
٦٠٠٦	- قانون مؤقت رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠١ - قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الشرعية
٦٠١٠	- قانون مؤقت رقم (٨٥) لسنة ٢٠٠١ - قانون المعاملات الإلكترونية
٦٠٢٦	- قانون مؤقت رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠١ - قانون معدل لقانون العقوبات
٦٠٣١	- نظام رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠١ - نظام التنظيم الإداري للهيئة التنفيذية للتخصصية
٦٠٣٦	- نظام رقم (١٠٣) لسنة ٢٠٠١ - النظام المالي للهيئة التنفيذية للتخصصية
٦٠٦٣	- نظام رقم (١٠٤) لسنة ٢٠٠١ - نظام اللوائح للهيئة التنفيذية للتخصصية
٦٠٨١	- نظام رقم (١٠٥) لسنة ٢٠٠١ - نظام موظفي الهيئة التنفيذية للتخصصية
٦٠٩٣	- نظام رقم (١٠٦) لسنة ٢٠٠١ - نظام ممارسة مهنة السمعية
٦١٠٣	- نظام رقم (١٠٧) لسنة ٢٠٠١ - نظام معدل للنظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين
٦١٠٥	- نظام رقم (١٠٨) لسنة ٢٠٠١ - نظام معدل للنظام العلاوات القضائية للقضاة العسكريين
٦١٠٧	- نظام رقم (١٠٩) لسنة ٢٠٠١ - نظام معدل للنظام كسائر ضباط القوات المسلحة الأردنية
٦١٠٩	- نظام رقم (١١٠) لسنة ٢٠٠١ - نظام معدل للنظام ترخيص ومراقبة أعمال مكاتب تمثيل البنوك والشركات المالية الأجنبية في المملكة
٦١١١	- نظام رقم (١١١) لسنة ٢٠٠١ - نظام استثمار أموال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

ينبع...

ام

لي

يعات

ن، إن

ودعات

العلاقة

ن ومتابعة

حسابات الهيئة

الى الرئيس

مركز البحث

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣٥) من الدستور
وبناء على تنسيب رئيس الوزراء

بم

أهـ

ويعات

ات، إن

تودعات

ت العلاقة

من ومتابعة

نصدر إرادتنا بتعديل الفقرة (٢) من إرادتنا الصادرة بتاريخ
١١ شعبان سنة ١٤٢٢ هجرية الموافق ٢٧ تشرين الأول سنة ٢٠٠١
ميلادية المتضمنة إجراء تعديل على وزارة دولة المهندس علي
أبو الراغب، بحيث تصبح كما يلي:-

٢- يعين معالي السيد عيد الفايز وزير دولة

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
لمهندس علي أبو الراغب

حسابات الهيئة

إلى الرئيس

رقم الصفحة	المحتويات
٦١١٧	- تعليمات إدارة مركز الإصلاح والتأهيل وحراسة النزلاء وحقوقهم
٦١٢٥	- تعليمات تسجيل وترخيص الدراجات الآلية
٦١٢٦	- تعليمات رخص السوق لغير الأردنيين
٦١٢٧	- تعليمات تنظيم نقل الطلاب بواسطة الحافلات وسيارات الركوب المتوسطة
٦١٢٩	- تعليمات تركيب واستعمال جهاز تسجيل حركة المركبات (التاكوغراف)
٦١٣٢	- تعليمات النقاط لمركبي المخالفات المرورية
٦١٣٥	- تعليمات مراكز تدريب السواق لسنة ٢٠٠١
٦١٤٥	- تعليمات أعوان السلامة المرورية لسنة ٢٠٠١
٦١٤٧	- تعليمات تسجيل وترخيص المقطورات وأنصاف المقطورات
٦١٤٨	- تعليمات نقل المواد الخطرة أو المواد القابلة للاحتراق
	- تعليمات رقم (٥) لعام ٢٠٠١ - تعليمات أجور الخدمات المقدمة من مديرتي التفتيش والرقابة
٦١٥٢	- تعليمات رقم (٦) لعام ٢٠٠١ أجور فحص المواد الغذائية والكيميائية
٦١٥٤	- تعليمات رقم (٧) لعام ٢٠٠١ أجور الخدمات المتروولوجية
٦١٥٩	- قرارات صادرة عن مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس
٦١٦٣	- تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠١ صادرة استناداً إلى قرار مجلس إدارة مؤسسة التدريب المهني رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠١ والخاصة بمعايير تصنيف محلات المهن إلى فئات
٦١٦٧	

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٦٢٠٥	- وكالات الوزراء
٦٢٠٥	- الأوسمة
٦٢٠٥	- التمثيل الدبلوماسي
٦٢٠٥	- الجامعات
٦٢٠٦	- الموقف
٦٢٠٦	- الجنسية الأردنية
٦٢٠٩	- الاستقلال
٦٢١١	- الشؤون البلدية والقروية والبيئة
٦٢١٣	- البنك المركزي الأردني
٦٢٣٨	- المواصفات القياسية
٦٢٣٩	- الإعلاات
٦٢٤٤	- المطالبات
٦٢٤٦	- المحاكم
٦٣٠٠	

هكذا في الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١١
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونأمر باصداره ووضعته موضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول
اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠١

قانون معدل لقانون الاحوال الشخصية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاحوال الشخصية لسنة ٢٠٠١)
ويقرأ مع القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي
وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٥-

يشترط في اهلية الزواج ان يكون الخاطب والمخطوبة عاقلين وان يكون
كل منهما قد اتم الثامنة عشرة سنة شمسية الا انه يجوز للقاضي ان يأذن
بزواج من لم يتم منهما هذا السن اذا كان قد اكمل الخامسة عشرة من عمره
وكان في مثل هذا الزواج مصلحة تحدد اسسها بمقتضى تعليمات يصدرها
قاضي القضاة لهذه الغاية .

المادة ٣- يعدل القانون الاصلي باضافة المادة (٦) مكرر اليها بالنص التالي :-
المادة ٦ مكرر

- ١- يتوجب على القاضي قبل اجراء عقد الزواج المكرر التحقق
مما يلي :-
١- قدرة الزوج المالية على المهر والنفقة .
٢- اخبار الزوجة الثانية بان الزوج متزوج باخرى .
ب- على المحكمة اعلام الزوجة الاولى بعقد الزواج المكرر بعد اجراء عقد
الزواج .

المادة ٤- تعدل المادة (٦٣) من القانون الاصلي باضافة عبارة (على ان يوثق ذلك
رسميا امام القاضي) بعد عبارة (كاملي اهلية التصرف) الواردة فيها .

المادة ٥- يلغى نص المادة (٦٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٦٨-

تستحق الزوجة التي تعمل خارج البيت نفقة بشرطين :-

- أ- ان يكون العمل مشروعاً .
ب- موافقة الزوج على العمل صراحة او دلالة ، ولا يجوز له الرجوع عن
موافقته الا لسبب مشروع ودون ان يلحق بها ضرراً .

المادة ٦- تعدل المادة (١٢٦) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (١) واطافة
الفقرتين (ب) و (ج) التاليتين اليها :-

- ب- للزوجة قبل الدخول او الخلوة ان تطلب الى القاضي التفريق بينها
وبين زوجها اذا استعدت لامادة ما استلمته من مهرها وما تكلف به
الزوج من نفقات الزواج وللزوج الخيار بين اخذها منها او نقداً ، واذا

هكذا في العمل

امتنع الزوج عن تطليقها يحكم القاضي بفسخ العقد بعد ضمان إعادة المهر والنققات .

ج- للزوجين بعد الدخول أو الخلوة أن يتراضيا فيما بينهما على الخلع فإن لم يتراضيا عليه وأقامت الزوجة دعواها بطلب الخلع مبنية بإقرار صريح منها أنها تبغض الحياة مع زوجها وأنه لا سبيل لاستمرار الحياة الزوجية بينهما وتخشى أن لا تقيم حدود الله بسبب هذا البغض واقتدت نفسها بالتنازل عن جميع حقوقها الزوجية وخالت زوجها وردت عليه الصداق الذي استلمته منه حاولت المحكمة الصلح بين الزوجين فإن لم تستطع أرسلت حكمن لموالة مساعي الصلح بينهما خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما فإن لم يتم الصلح حكمت المحكمة بتطليقها عليه بالنا .

المادة ٧- يلغى نص المادة (١٣٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١٣٤-

إذا طلق الزوج زوجته تعسا كأن طلقها لغير سبب معقول وطلبت من القاضي التعويض حكم لها على مطلقها بتعويض لا يقل عن نفقة سنة ولا يزيد على نفقة ثلاث سنوات ويراعى في فرضها حال الزوج عسرا ويسرا ويدفع جملة إذا كان الزوج موسرا واقساطا إذا كان معسرا ، ولا يؤثر ذلك على حقوقها الزوجية الأخرى .

المادة ٨- يلغى نص المادة (١٦٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١٦٣-

أ- يتساوى حق الام وحق الولي في مشاهدة الصغير عندما يكون في يد غيره ممن له حق حضنته .

ب- عند الاختلاف في مشاهدة الصغير تحدد رؤيته للام والولي مرة كل اسبوع وللاجداد لأم والجندات مرة في الشهر ولباقي من لهم حق الحضانة مرة في السنة .
ج- للقاضي تحديد زمان المشاهدة ومكانها حسب مصلحة الصغير إذا لم يتفق الطرفان على ذلك .

٢٠٠١/١٢/١١

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
المهندس علي أبو الراغب

نائب رئيس الوزراء
وزير الداخلية
الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء
وزير العدل
فارس النابلسي

نائب رئيس الوزراء
وزير الشؤون الاقتصادية
الدكتور محمد الحناينة

وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة
الدكتور عبد الرزاق طهيشات

وزير التلمية الادارية
وزير الثقافة
الدكتور محمد الخليلات

وزير الخارجية
عبد الله الخطيب

وزير المالية
الدكتور ميشيل مارون

وزير الأشغال
العامة والاسكان
المهندس حسني أبو غيدا

وزير الدولة
صالح القلاب

وزير التربية والتعليم
والتعليم العالي والبحث العلمي
الدكتور خالد طوقان

وزير التنمية الاجتماعية
تمام الغول

وزير البريد والاتصالات
الدكتور فواز حاتم الزعبي

وزير الأوقاف والشؤون
والمقنسات الإسلامية
الدكتور احمد هليل

وزير الطاقة
والثروة المعدنية
المهندس "محمد علي" البطاينة

وزير المياه والري
الدكتور حاتم الناصر

وزير الصحة
الدكتور فلاح الناصر

وزير الزراعة
الدكتور محمود عايد الدويري

وزير الدولة
موسى خلف المعاني

وزير التخطيط
الدكتور باسم عوض الله

وزير الصناعة والتجارة
الدكتور صلاح الدين البشير

نظام
ها في

مبيعات
زات، إن

ستودعات
ات العلاقة

سين ومتابعة

بق حسابات الهيئة

نه الى الرئيس

هكذا من الاعمال

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١١
لصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ولأمر باصداره ووضع موزعه موضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول
اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠١

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ٢٠٠١)
ويقرأ مع القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي
وما طرأ عليه من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٣-

أ- يشترط فيمن يتولى القضاء الشرعي ما يلي :-

- ١- أن يكون مسلماً أردنياً متمتعاً بالأهلية الشرعية والمدنية الكاملة
وسليم الحواس والجسم .
- ٢- أن يكون قد أكمل الثامنة والعشرين من عمره على الأقل .
- ٣- أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الاولى على الأقل في
الشرعة الاسلامية .

٤- أن يكون قد مارس الاعمال الكتابية لدى المحاكم الشرعية مدة لا
تقل عن ثلاث سنوات بعد حصوله على الشهادة الجامعية الاولى او
مارس وهو استاذ مهنة المحاماة الشرعية مدة لا تقل عن ست
سنوات .

٥- أن يكون حسن السيرة والسمة وأن لا يكون قد حكم عليه بأي
جناية او جنحة عدا الجرائم السياسية وأن لا يكون محكوماً من
محكمة او مجلس تأديبي لأمر مغل بالشرف ولورد اليه اعتباره او
شمله عفو عام .

ب- مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة ، لا يجوز تعيين أي شخص
في وظيفة قاض لأول مرة الا بعد اجتيازه المسابقة القضائية ويكون
القاضي في هذه الحالة معينا تحت التجربة لمدة ثلاث سنوات
وللمجلس بعد ذلك تثبيته او اعادته الى وظيفته الكتابية او الاستغناء عن
خدمته حسب مقتضى الحال .

المادة ٣- تلغى المادة (١١) من القانون الاصلي .

المادة ٤- يلغى نص المادة (١٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١٤-

- أ- يتألف المجلس القضائي برئاسة رئيس محكمة الاستئناف الشرعية في
عمان وعضوية كل من :-
- ١- مدير الشرعة .
- ٢- اقدم عضوين في محكمة الاستئناف .
- ٣- المفتش الاقدم في هيئة التفيش .

للم

ما في

بريات

رات، إن

ستودعات

ات العلاقة

بين ومتابعة

هكذا في الأصل

بق حسابات الهيئة

منه الى الرئيس .

ب- في حال غياب الرئيس يحل محله مدير الشريعة رئيسا وعند غياب أحد الأعضاء يضم إلى المجلس القاضي الذي يليه في الأقدمية من أعضاء محكمة الاستئناف وهيئة التفتيش حسب مقتضى الحال .

ج- إذا تعلق موضوع البحث في الجلسة بأي من أعضاء المجلس أو أي من أقرابه حتى الدرجة الرابعة أو أي من أصهاره فيمتنع على العضو الاشتراك في تلك الجلسة .

المادة ٥- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٢١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب-١- تنعقد هيئة المحكمة الابتدائية من قاض منفرد أو عدد من القضاة حسب الحاجة وعند تشكيلها من أكثر من قاض يعين الأعلى في الدرجة رئيسا لها بقرار من المجلس .

٢- تؤلف محكمة الاستئناف الشريعة من رئيس وعدد من الأعضاء وتنعقد برئيس وعضوين ويجوز تشكيل أكثر من هيئة في المحكمة على أن يكون رئيس الهيئة أقدمهم في الدرجة وتصدر قراراتها بالأكثرية وتكون أحكامها قطعية .

المادة ٦- تلغى المادة (٣٣) من القانون الأصلي .

المادة ٧- يلغى نص المادة (٣٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٣٤-

تستمر خدمة القاضي حتى اكماله السبعين من عمره مع مراعاة ما ورد في الفقرة (ج) من المادة (١٧) من هذا القانون .

٢٠٠١/١٢/١١

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
المهندس علي أبو الراغب

نائب رئيس الوزراء
وزير الداخلية
الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء
وزير العدل
المهندس النابلسي

نائب رئيس الوزراء ووزير
دولة للشؤون الاقتصادية
الدكتور محمد الحايكة

وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة
الدكتور عبد الرزاق طيبيشات

وزير التنمية الإدارية
وزير الثقافة
الدكتور محمد الخليليات

وزير
الخارجية
عبد الله الخطيب

وزير
المالية
الدكتور ميشيل مارتو

وزير
دولة
عبد القادر

وزير الأشغال
عامية والامكان
المهندس حسني أبو غيدا

وزير
دولة
صالح القلاب

وزير السياحة والآثار
وزير الاعلام
الدكتور طلال الرفاعي

وزير التربية والتعليم ووزير
التعليم العالي والبحث العلمي
الدكتور خالد طوقان

وزير
التنمية الاجتماعية
تمام الحول

وزير
البريد والاتصالات
الدكتور حوال حاتم الزحبي

وزير الدولة
للتقنية
الدكتور عبد الشفيقة

وزير الأوقاف والشؤون
والمقننات الإسلامية
الدكتور أحمد خليل

وزير الطاقة
والثروة المعدنية
المهندس محمد علي البطيخ

وزير
المياه والري
الدكتور حاتم الناصر

وزير
الصحة
الدكتور فالح الناصر

وزير
التنظيم
لنادر لذهبي

وزير
الزراعة
الدكتور محمود عابد الدويري

وزير
دولة
موسى خلف المعاني

وزير
التخطيط
الدكتور باسم عوض الله

وزير
المصن
المهندس مزاحم المحيسن

وزير
الصناعة والتجارة
الدكتور صلاح الدين البشير

نظام
بما في

نشریات
وزارات، إن

مستودعات
ذات العلاقة

للمعين ومتابعة

فيق حسابات الهيئة

إليه منه إلى الرئيس

مكتبة الأصيل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١١
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ولأمر باصداره ووضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في
اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠١
قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية لسنة
٢٠٠١) ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون
الاصلي وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي على النحو التالي :-
اولاً: بالغاء كلمة (تجارية) الواردة في الفقرة (١٠) منها والاستعاضة عنها بكلمة
(ربوية) .
ثانياً: باضافة عبارة (والارش) بعد عبارة (طلبات الدية) الواردة في الفقرة
(١١) منها .
ثالثاً: باضافة عبارة (او بعضها) بعد عبارة (التخارج من التركة كلها) الواردة في
الفقرة (١٢) منها .
رابعاً: بالغاء عبارة (والوصية) الواردة في الفقرة (١٣) منها .

خامساً: باضافة الفقرتين (١٨) و(١٩) اليها بالنصين التاليين :-
١٨- الوصية والباثها .
١٩- تنظيم الوكالات المتعلقة باعمال المحاكم الشرعية .

المادة ٣- تعدل الفقرة (٥) من المادة (٣) من القانون الاصلي بالنشاء عبارة (جميع
المحاكم) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (لمحكمة اقامة المدعي او
المدعى عليه) .

المادة ٤- يعدل نص المادة (٩) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (على ان يقدم الطلب
الى قاضي القضاة الذي يترتب عليه احواله الى محكمة الاستئناف الشرعية)
الواردة في آخرها .

المادة ٥- يلغى نص المادة (٥٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٥٤-

اذا قدمت لائحة الدعوى واقتنعت المحكمة بناء على ما قدم اليها من بينات
بان المدعى عليه على وشك مغادرة المملكة او انه ينوي التصرف بامواله او
تهريبها للخارج رغبة منه في تاخير دعوى الخصم او في تجنب اجراءات
المحكمة او في عرقلة تنفيذ اي قرار يحتمل ان يصدر في حقه ، فعلى
المحكمة ان تصدر مذكرة احضار من اجل جلبه في الحال وان تمنع سفره
حتى يقدم كفالة لضمان دفع ما قد يحكم به عليه او لضمان مدم مفادله
المملكة وذلك حتى مضي عشرة ايام من تاريخ سيوررة الحكم قطعياً .

نظام
بما في

تشريعات
اوزات، إن

مستودعات
ذات العلاقة

تظفين ومتابعة

دقيق حسابات الهيئة

تة منه الى الرئيس .

مكتبة العدل

المادة ٦- تعدل المادة (٩٧) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (د) اليها بالنص التالي:-

د- اذا كانت الدعوى متعلقة بطلب الحضانة او الضم او المشاهدة فعلى القاضي عند الضرورة وبعد قناعته واخذ الضمانات الكافية اصدار قرار معجل التنفيذ قبل اصدار الحكم القطعي .

المادة ٧- يلغى نص المادة (٩٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
المادة ٩٨-

على الرغم مما ورد في أي قانون آخر ، يكون القرار المعجل التنفيذ واجب التنفيذ فوراً ويجب ان يكون قرار تعجيل التنفيذ مقترناً بالحكم اذا لم يصدر بعد واذا طلب التعجيل بعد صدور الحكم فللقاضي ان يدعو الطرف الاخر ويجري محاكمة ويتم تعجيل التنفيذ بمواجهة الطرفين ويصدر بهذا القرار اعلام جديد .

المادة ٨- تعدل المادة (١١٥) من القانون الاصلي باضافة عبارة (او كان هذا الشخص احق من المحكوم له بالمحكوم به) بعد عبارة (وكان الحكم يمس حقوقه) الواردة فيها .

المادة ٩- يلغى نص المادة (١١٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
المادة ١١٧-

تسمع دعوى اعتراض الغير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العلم بالحكم ولا تسمع في جميع الاحوال بعد مرور سنة على صيرورة الحكم قطعياً .

المادة ١٠- تعدل المادة (١٥٣) من القانون الاصلي باضافة الفقرات (٤) و(٥) و(٦) و(٧) التالية اليها :-

- ٤- اذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم او باكثر مما طلبوه .
٥- اذا كان منطوق الحكم مناقضاً بعضه بعضاً .
٦- اذا صدر الحكم على شخص طبيعي او اعتباري لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً في الدعوى .
٧- اذا كان الحكم قد بني على أي شهادة قضى بعد الحكم انها كاذبة .

٢٠٠١/١٢/١١

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
المهندس علي ابو الراغبنائب رئيس الوزراء
وزير الداخلية
الدكتور عوض خليفاتنائب رئيس الوزراء
وزير العدل
فارس النابلسينائب رئيس الوزراء
دولة للشؤون الاقتصادية
الدكتور محمد الحناينةوزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة
الدكتور عبد الرزاق طيبياتوزير التنمية الادارية
وزير الثقافة
الدكتور محمد الذبيباتوزير
الخارجية
عبد الله الخطيبوزير
المالية
الدكتور ميشيل ملوكوزير
دولة
عبد الغابروزير الأشغال
العامة والاسكان
المهندس حسني ابو خدياوزير
دولة
صالح اللاتيفوزير السياحة والآثار
وزير الاعلام
الدكتور طائب الرصاصوزير التربية والتعليم ووزير
التعليم العالي والبحث العلمي
الدكتور خالد طوقانوزير
التنمية الاجتماعية
تمام الغولوزير
البريد والاتصالات
الدكتور فواز حاتم الارضيوزير الدولة
للقانون والتقانونية
الدكتور عبد الشهابيةوزير الأوقاف والشؤون
والمؤسسات الاسلامية
الدكتور احمد طليلوزير الطاقة
والثروة المعدنية
المهندس "محمد علي" البطاريلةوزير
المياه والري
الدكتور هاتم الناصروزير
الصحة
الدكتور فالح الناصروزير
التجارة
لناس الذهبيوزير
الزراعة
الدكتور محمود عابد البويريوزير
دولة
موسى خلف المعطيوزير
التخطيط
الدكتور باسم عوض اللهوزير
العمل
المهندس مزاحم المحيسنوزير
الصناعة والتجارة
الدكتور صلاح الدين البشير

نظام

بما هي

نشرية

وزارات، إن

مستودعات

ذات العلاقة

وظائف ومتابعة

تدقيق حسابات الهيئة

بجة منه الى الرئيس

هكذا في الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١١
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في
اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٨٥) لسنة ٢٠٠١
قانون المعاملات الالكترونية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون المعاملات الالكترونية لسنة ٢٠٠١) ويعمل به بعد
ثلاثة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

- المعاملات :
- اجراء ، او مجموعة من الاجراءات ، يتم
بين طرفين او اكثر لانشاء التزامات على
طرف واحد او التزامات تبادلية بين اكثر
من طرف ويتعلق بعمل تجاري او التزام
مدني او بعلاقة مع أي دائرة حكومية .
- المعاملات الالكترونية :
- المعاملات التي تنفذ بوسائل الكترونية .
- التقنية المستخدمة ووسائل كهربائية او
مغناطيسية او ضوئية او الكترومغناطيسية
او أي وسائل مشابهة في تبادل
المعلومات وتخزينها .
- المعلومات :
- البيانات والنصوص والصور والاشكال

والاصوات والرموز وقواعد البيانات
وبرامج الحاسوب وما شابه ذلك .

تبادل البيانات الالكترونية : نقل المعلومات الكترونيا من شخص الى
آخر باستخدام نظم معالجة المعلومات .

رسالة المعلومات : المعلومات التي يتم انشاؤها او ارسالها او
تسلمها او تخزينها بوسائل الكترونية او
بوسائل مشابهة بما في ذلك تبادل
البيانات الالكترونية او البريد الالكتروني
او البرق او التلكس او النسخ البرقي .

السجل الالكتروني : القيد او العقد او رسالة المعلومات التي
يتم انشاؤها او ارسالها او تسليمها او
تخزينها بوسائل الكترونية .

العقد الالكتروني : الاتفاق الذي يتم انعقاده بوسائل
الالكترونية ، كلياً أو جزئياً .

التوقيع الالكتروني : البيانات التي تتخذ هيئة حروف او ارقام
او رموز او اشارات او غيرها وتكون
مدرجة بشكل الكتروني او رقمي او
ضوئي او أي وسيلة اخرى مماثلة في
رسالة معلومات او مضافة عليها او مرتبطة
بها ولها طابع يسمح بتحديد هوية
الشخص الذي وقعها ويميزه عن غيره من
اجل توقيعه وبغرض الموافقة على
مضمونه .

نظام معالجة المعلومات : النظام الالكتروني المستخدم لانشاء
رسائل المعلومات او ارسالها او تسليمها او
معالجتها او تخزينها او تجهيزها على أي
وجه اخر .

نظام

بما في

تشريعات

اوزات، إن

مستودعات

، ذات العلاقة

وظفين ومتابعة

لتدقيق حسابات الهيئة

سنة منه الى الرئيس .

مكتبة

- الوسيط الالكتروني : برنامج الحاسوب أو أي وسيلة إلكترونية أخرى تستعمل من أجل تنفيذ إجراء أو الاستجابة لإجراء بقصد إنشاء أو إرسال أو تسليم رسالة معلومات دون تدخل شخصي .
- المنشئ : الشخص الذي يقوم ، بنفسه أو بواسطة من ينوبه ، بإنشاء أو إرسال رسالة المعلومات قبل تسليمها وتخزينها من المرسل إليه .
- المرسل إليه : الشخص الذي قصد المنشئ تسليمه رسالة المعلومات .
- إجراءات التوثيق : الإجراءات المتبعة للتحقق من أن التوقيع الإلكتروني أو السجل الإلكتروني قد تم تنفيذه من شخص معين ، أو لتتبع التغيرات والأخطاء التي حدثت في سجل الكتروني بعد إنشائه بما في ذلك استخدام وسائل التحليل للتعرف على الرموز والكلمات والأرقام وفك التشفير والاستعادة العكسية وأي وسيلة أو إجراءات أخرى تحقق الفرض المطلوب .
- شهادة التوثيق : الشهادة التي تصدر عن جهة مختصة مرخصة أو معتمدة لأبواب نسبة توقيع الكتروني إلى شخص معين استناداً إلى إجراءات توقيع معتمدة .
- رمز التعريف : الرمز الذي تخصصه الجهة المرخصة أو المعتمدة لتوثيق العقود الإلكترونية

- للشخص المعني لاستعماله من المرسل إليه من أجل تمييز السجلات الصادرة عن ذلك الشخص من غيرها .
- المؤسسة المالية : البنك المرخص أو المؤسسة المالية المصرح لها بالتعامل بالتحويلات المالية وفق أحكام القوانين النافذة .
- القيد غير المشروع : أي قيد مالي على حساب العميل نتيجة رسالة إلكترونية أرسلت باسمه دون علمه أو موافقته أو دون تفويض منه .

أحكام عامة

- المادة ٣-أ- يهدف هذا القانون إلى تسهيل استعمال الوسائل الإلكترونية في إجراء المعاملات وذلك مع مراعاة أحكام أي قوانين أخرى ودون تعديل أو إلغاء لأي من هذه الأحكام .
- ب- يراعى عند تطبيق أحكام هذا القانون قواعد العرف التجاري الدولي ذات العلاقة بالمعاملات الإلكترونية ودرجة التقدم في تقنية تبادلها .
- المادة ٤- تسري أحكام هذا القانون على مايلي :-
- أ- المعاملات الإلكترونية والسجلات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وأي رسالة معلومات إلكترونية .
- ب- المعاملات الإلكترونية التي تعتمد أي دائرة حكومية أو مؤسسة رسمية بصورة كلية أو جزئية .
- المادة ٥-أ- تطبق أحكام هذا القانون على المعاملات التي يتفق أطرافها على تنفيذ معاملاتهم بوسائل إلكترونية ما لم يرد فيه نص صريح يقضي بغير ذلك .

محكمة

ب- لمقاصد هذه المادة لا يعتبر الاتفاق بين اطراف معينة على اجراء معاملات محدده بوسائل الكترونية ملزماً لأجراء معاملات اخرى بهذه الوسائل .

المادة ٦- لا تسري احكام هذا القانون على مايلي:-

- ١- العقود والمستندات والوثائق التي تنظم وفقاً لتشريعات خاصة بشكل معين او تتم باجراءات محددة ومنها :-
 - ١- انشاء الوصية وتعديلها .
 - ٢- انشاء الوقف وتعديل شروطه .
- ٣- معاملات التصرف بالاموال غير المنقولة بما في ذلك الوكالات المتعلقة بها وسندات ملكيتها وانشاء الحقوق العينية عليها باستثناء عقود الاجار الخاصة بهذه الاموال .
- ٤- الوكالات والمعاملات المتعلقة بالاحوال الشخصية .
- ٥- الاشعارات المتعلقة بالغاء او فسخ عقود خدمات المياه والكهرباء والتأمين الصحي والتأمين على الحياة .
- ٦- لوائح الدعاوى والمرافعات واشعارات التبليغ القضائية وقرارات المحاكم .

ب- الاوراق المالية الا ما تنص عليه تعليمات خاصة تصدر عن الجهات المختصة استناداً لقانون الاوراق المالية النافذ المفعول .

السجل والعقد والرسالة والتوقيع الالكتروني

المادة ٧- ١- يعتبر السجل الالكتروني والعقد الالكتروني والرسالة الالكترونية والتوقيع الالكتروني منتجاً للأثار القانونية ذاتها المترتبة على الوثائق والمستندات الخطية والتوقيع الخطي بموجب احكام التشريعات النافذة من حيث الزامها لاطرافها او صلاحيتها في الالبات .

ب- لا يجوز اغفال ال اثر القانوني لاي مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة لانها اجريت بوسائل الكترونية شريطة اتفاقها مع احكام هذا القانون .

المادة ٨- ١- يستند السجل الالكتروني اثره القانوني ويكون له صفة النسخة الاصلية اذا توافرت فيه مجتمعة الشروط التالية :-

- ١- ان تكون المعلومات الواردة في ذلك السجل قابلة للاحتفاظ بها وتخزينها بحيث يمكن ، في أي وقت ، الرجوع اليها .
 - ٢- امكانية الاحتفاظ بالسجل الالكتروني بالشكل الذي تم به انشاؤه او ارساله او تسلمه او بأي شكل يسهل به اثبات دقة المعلومات التي وردت فيه عند نشأه او ارساله او تسلمه .
 - ٣- دلالة المعلومات الواردة في السجل على من ينشأه او يتسلمه وتاريخ ووقت ارساله وتسلمه .
- ب- لا تطبق الشروط الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة على المعلومات المرافقة للسجل التي يكون القصد منها تسهيل ارساله وتسلمه .
- ج- يجوز للمنشئ او المرسل اليه اثبات الشروط الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة بواسطة الغير .

المادة ٩- ١- اذا اتفقت الاطراف على اجراء معاملة بوسائل الكترونية يقتضي التشريع الخاص بهذه المعاملة تقديم المعلومات المتعلقة بها او ارسالها او تسليمها الى الغير بوسائل خطية فيجوز لهذه الغاية اعتبار اجرائها بوسائل الكترونية متفقاً مع متطلبات تلك التشريعات اذا كان المرسل اليه قادراً على طباعة تلك المعلومات وتخزينها والرجوع اليها في وقت لاحق بالوسائل المتوافرة لديه .

ب- اذا حال المرسل دون امكانية قيام المرسل اليه بطباعة السجل الالكتروني وتخزينه والاحتفاظ به يصبح هذا السجل غير ملزم للمرسل اليه .

هكذا من الاصل

المادة ١٠-أ- إذا استوجب تشريع نافذ توقيعاً على المستند أو نص على ترتيب أثر على خلوه من التوقيع فإن التوقيع الإلكتروني على السجل الإلكتروني يفي بمتطلبات ذلك التشريع .

ب- يتم إثبات صحة التوقيع الإلكتروني ولصحته إلى صاحبه إذا توافرت طريقة لتحديد هويته والدلالة على موافقته على المعلومات الواردة في السجل الإلكتروني الذي يحمل توقيعاً إذا كانت تلك الطريقة مما يعول عليها لهذه الغاية في ضوء الظروف المتعلقة بالمعاملة بما في ذلك اتفاق الأطراف على استخدام تلك الطريقة .

المادة ١١- إذا استوجب تشريع نافذ الاحتفاظ بمستند للآيات التوثيق أو الإثبات أو التدقيق أو أي غرض آخر مماثل يجوز الاحتفاظ بسجل الكتروني لهذه الغاية ، إلا إذا نص في تشريع لاحق على وجوب الاحتفاظ بالسجل خطياً .

المادة ١٢- يجوز عدم التقيد بأحكام المواد من (٧-١١) من هذا القانون في أي من الحالات التالية :-

أ- إذا كان تشريع نافذ يقتضي إرسال أو تقديم معلومات معينة بصورة خطية إلى شخص ذي علاقة وأجاز هذا التشريع الاتفاق على غير ذلك .

ب- إذا اتفق على إرسال أو توجيه معلومات معينة بالبريد الممتاز أو السريع أو بالبريد العادي .

المادة ١٣- تعتبر رسالة المعلومات وسيلة من وسائل التعبير عن الإرادة المقبولة قانوناً لبدء الإيجاب أو القبول بقصد إنشاء التزام تعاقدي .

المادة ١٤- تعتبر رسالة المعلومات صادرة عن المنشئ سواء صدرت عنه ولحسابه أو بواسطة وسيط الكتروني معد للعمل أوتوماتيكياً بواسطة المنشئ أو بالنيابة منه .

المادة ١٥-أ- للمرسل إليه أن يعتبر رسالة المعلومات صادرة عن المنشئ وأن يتصرف على هذا الأساس في أي من الحالات التالية :-

١- إذا استخدم المرسل إليه نظام معالجة معلومات سبق أن اتفق مع المنشئ على استخدامه لهذا الغرض للتحقق من أن الرسالة صادرة عن المنشئ .

٢- إذا كانت الرسالة التي وصلت للمرسل إليه ناتجة من إجراءات قام بها شخص تابع للمنشئ أو من ينوب عنه ومخول بالدخول إلى الوسيلة الإلكترونية المستخدمة من أي منهما لتحديد هوية المنشئ .

ب- لا تسري أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على أي من الحالتين التاليتين :-

١- إذا استلم المرسل إليه إشعاراً من المنشئ يبلغه فيها أن الرسالة غير صادرة عنه فعليه أن يتصرف على أساس عدم صدورها عن المنشئ ويبقى المنشئ مسؤولاً عن أي نتائج قبل الإشعار .

٢- إذا علم المرسل إليه ، أو كان بوسعه أن يعلم ، أن الرسالة لم تصدر عن المنشئ .

المادة ١٦-أ- إذا طلب المنشئ من المرسل إليه بموجب رسالة المعلومات إعلامه بتسلم تلك الرسالة أو كان متفقاً معه على ذلك ، فإن قيام المرسل إليه بإعلام المنشئ بالوسائل الإلكترونية أو بأي وسيلة أخرى أو قيامه بأي تصرف أو إجراء يشير إلى أنه قد استلم الرسالة يعتبر استجابة لذلك الطلب أو الاتفاق .

ب- إذا علق المنشئ الرسالة المعلومات على تسلمه إشعاراً من المرسل إليه بتسلم تلك الرسالة ، تعامل الرسالة وكأنها لم تكن إلى حين تسلمه لذلك الإشعار .

هكذا من الأصل

- ج- إذا طلب المنشئ من المرسل إليه إرسال اشعار بتسلم رسالة المعلومات ولم يحدد أجلاً لذلك ولم يعلق اثر الرسالة على تسلمه ذلك الاشعار فله ، في حالة عدم تسلمه الاشعار خلال مدة معقولة ، ان يوجه الى المرسل إليه تذكيراً بوجوب ارسال الاشعار خلال مدة محددة تحت طائلة اعتبار الرسالة ملغاة إذا لم يستلم الاشعار خلال هذه المدة .
- د- لا يعتبر اشعار التسلم بحد ذاته دليلاً على ان مضمون الرسالة التي تسلمها المرسل إليه مطابق لمضمون الرسالة التي أرسلها المنشئ .

المادة ١٧-أ- تعتبر رسالة المعلومات قد أرسلت من وقت دخولها الى نظام معالجة معلومات لا يخضع لسيطرة المنشئ او الشخص الذي ارسل الرسالة نيابة عنه ما لم يتفق المنشئ او المرسل إليه على غير ذلك .

ب- إذا كان المرسل إليه قد حدد نظام معالجة معلومات لتسلم رسائل المعلومات فتعتبر الرسالة قد تم تسلمها عند دخولها الى ذلك النظام ، فإذا أرسلت الرسالة الى نظام غير الذي تم تحديده فيعتبر إرسالها قد تم منذ قيام المرسل إليه بالاطلاع عليها لأول مرة .

ج- إذا لم يحدد المرسل إليه نظام معالجة معلومات لتسلم رسائل المعلومات فيعتبر وقت تسليم الرسالة عند دخولها الى أي نظام معالجة معلومات تابع للمرسل إليه .

المادة ١٨-أ- تعتبر رسالة المعلومات قد أرسلت من المكان الذي يقع فيه مقر عمل المنشئ وانما استلمت في المكان الذي يقع فيه مقر عمل المرسل إليه ، وإذا لم يكن لأي منهما مقر عمل يعتبر مكان اقامته مقراً لعمله ، ما لم يكن منشئ الرسالة والمرسل إليه قد اتفقا على غير ذلك .

ب- إذا كان للمنشئ او المرسل إليه أكثر من مقر لاعماله فيعتبر المقر الاقرب صلة بالمعاملة هو مكان الارسال او التسلم ، وعند تعدد الترجيح يعتبر مقر العمل الرئيس هو مكان الارسال او التسلم .

السند الالكتروني القابل للتحويل

المادة ١٩-أ- يكون السند الالكتروني قابلاً للتحويل إذا انطبقت عليه شروط السند القابل للتداول وفقاً لاحكام قانون التجارة باستثناء شرط الكتابة ، شريطة ان يكون الساحب قد وافق على قابليته للتداول .

ب- إذا أمكن استرجاع البيانات الواردة على صفحتي الشيك ، يعتبر الاحتفاظ بالشيك الكترونياً وفقاً لاحكام المادة (٨) من هذا القانون اجراء قانونياً .

ج- لا تسري احكام المواد (٢٠) و (٢١) و (٢٢) و (٢٣) و (٢٤) من هذا القانون على الشيكات الالكترونية الا بموافقة من البنك المركزي تحدد أسسها بمقتضى تعليمات يصدرها لهذه الغاية .

المادة ٢٠- يعتبر حامل السند مخولاً باستعمال الحقوق المتعلقة بالسند القابل للتحويل إذا كان نظام معالجة المعلومات المستخدم لانشاء السند وتحويله مؤهلاً لاثبات تحويل الحق في ذلك السند وعلى التحقق من شخصية المستفيد او المحول إليه .

المادة ٢١-أ- يعتبر نظام المعالجة الالكتروني مؤهلاً لاثبات تحويل الحق في السند تطبيقاً لاحكام المادة (٢٠) من هذا القانون إذا كان ذلك النظام يسمح بانشاء السند الالكتروني وحفظه وتحويله وذلك بتوافر الشرطين التاليين مجتمعين :-

- ١- إذا كانت النسخة المعتمدة من السند القابل للتحويل محددة بصورة غير قابلة للتغيير وذلك مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة .
- ٢- إذا كانت النسخة المعتمدة من السند تدل على اسم الشخص الذي تم سحب السند لمصلحته وان السند قابل للتحويل وتضمنت اسم المستفيد .

محكمة

ب- ترسل النسخة المعتمدة وتحفظ من قبل الشخص الذي يملك الحق فيها

أو الشخص المودعة لديه لمصلحة صاحب الحق في السند .

ج-١- تعتمد النسخ المأخوذة عن النسخة المعتمدة التي حدث عليها تغيير أو

إضافة بموافقة من الشخص الذي يملك حق التصرف في السند .

٢- يؤشر على كل نسخة مأخوذة من السند بأنها معتمدة أو غير معتمدة .

٣- تعرف كل نسخة مأخوذة من النسخة المعتمدة بأنها نسخة مطابقة للنسخة المعتمدة .

المادة ٢٢- يعتبر حامل السند الالكتروني صاحب الحق في سند قابل للتحويل ومخولا

بجميع الحقوق والدفع التي يتمتع بها حامل السند العادي وفقا لاي

تشريع نافذ اذا كان مستوفيا لجميع شروطه وذلك ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك .

المادة ٢٣- يتمتع المدين بسند الكتروني قابل للتحويل بالحقوق والدفع نفسها التي

يتمتع بها المدين بسند خطي قابل للتحويل .

المادة ٢٤- اذا اعترض شخص على تنفيذ سند الكتروني قابل للتحويل فعلى طالب

التنفيذ تقديم البات كإثبات على انه الحامل الحقيقي له ، وله اثبات ذلك

بإبراز النسخة المعتمدة من السند القابل للتحويل وسجلات النشاط

التجاري التي تتعلق بالسند للتحقق من شروط السند وهوية حامله .

التحويل الالكتروني للاموال

المادة ٢٥- يعتبر تحويل الاموال بوسائل الكترونية وسيلة مقبولة لاجراء الدفع ، ولا يؤثر

هذا القانون بأي صورة كانت على حقوق الاشخاص المقررة بمقتضى

التشريعات ذات العلاقة النافذة المفعول .

المادة ٢٦- على كل مؤسسة مالية تمارس اعمال التحويل الالكتروني للاموال وفقا

لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه الالتزام بما يلي :-

أ- التقيد باحكام قانون البنك المركزي الاردني وقانون البنوك والانظمة

والتعليمات الصادرة استنادا لهما .

ب- اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتقديم خدمات مأمونة للعملاء والحفاظ على

السرية المصرفية .

المادة ٢٧- لا يعتبر العميل مسؤولا عن أي قيد غير مشروع على حسابه بواسطة التحويل

الالكتروني ثم بعد تبليغه المؤسسة المالية عن امكانية دخول الغير الى

حسابه او فقدان بطاقته او احتمال معرفة الغير لرمز التعريف المتعلق به

والطلب منها وقف العمل بوسيلة التحويل الالكتروني .

المادة ٢٨- على الرغم مما ورد في المادة (٢٧) من هذا القانون ، يعتبر العميل مسؤولا

عن أي استعمال غير مشروع لحسابه بواسطة تحويل الكتروني اذا ثبت ان

اهماله قد ساهم في ذلك بصورة رئيسه وان المؤسسة قد قامت بواجباتها

للحيلولة دون أي استعمال غير مشروع لذلك الحساب .

المادة ٢٩- يصدر البنك المركزي التعليمات اللازمة لتنظيم اعمال التحويل الالكتروني

للاموال بما في ذلك اعتماد وسائل الدفع الالكتروني واعتماد القيد الناتج

عن تحويل غير مشروع واجراءات تصحيح الاخطاء والافصاح عن

المعلومات واي امور اخرى تتعلق بالاعمال المصرفية الالكترونية بما في

ذلك المعلومات التي تلتزم المؤسسات المالية بتزويده بها .

توثيق السجل والتوقيع الالكتروني

المادة ٣٠-١- لمقاصد التحقق من ان قيدا الكترونيا لم يتعرض الى أي تعديل منذ تاريخ

معين ، فيعتبر هذا القيد مؤلفا من تاريخ التحقق منه اذا لم بموجب

مكتبة

اجراءات توليق معتمدة او اجراءات توليق مقبولة تجاريا او متفق عليها
بين الاطراف ذوي العلاقة .

ب- وتعتبر اجراءات التوليق مقبولة تجاريا اذا تم عند تطبيقها مراعاة الظروف التجارية الخاصة باطراف المعاملة بما في ذلك :-

- ١- طبيعة المعاملة .
- ٢- درجة دراية كل طرف من اطراف المعاملة .
- ٣- حجم المعاملات التجارية المماثلة التي اربطت بها كل طرف من الاطراف .
- ٤- توافر الاجراءات البديلة التي رفض أي من الاطراف استعمالها .
- ٥- كلفة الاجراءات البديلة .
- ٦- الاجراءات المعتادة لمثل هذه المعاملة .

المادة ٣١- اذا تبين نتيجة تطبيق اجراءات التوليق المستخدمة اليها معتمدة او مقبولة تجاريا او متفقا عليها بين الاطراف فيعتبر التوقيع الالكتروني مؤثقا اذا انصف بما يلي :-

- أ- تميز بشكل فريد بارتباطه بالشخص صاحب العلاقة .
- ب- كان كافيا للتعريف بشخص صاحبه .
- ج- تم انشاؤه بوسائل خاصة بالشخص وتحت سيطرته .
- د- ارتبط بالسجل الذي يتعلق به بصورة لا تسمح باجراء تعديل على القيد بعد توليقه دون احدثات تغيير في التوقيع .

المادة ٣٢-١- ما لم يثبت خلاف ذلك يفترض ما يلي :-

- ١- ان السجل الالكتروني المؤثق لم يتم تغييره او تعديله منذ تاريخ اجراءات توليقه .
- ٢- ان التوليق الالكتروني المؤثق صادر عن الشخص المنسوب اليه ، وانه قد وضع من قبله للتدليل على موافقته على مضمون السند .

ب- اذا لم يكن السجل الالكتروني او التوقيع الالكتروني مؤثقا فليس له أي حجية .

المادة ٣٣- يعتبر السجل الالكتروني أو أي جزء منه يحمل توقيعها الكترونيا مؤثقا سجلا مؤثقا بكامله أو فيما يتعلق بذلك الجزء ، حسب واقع الحال ، اذا تم التوقيع خلال مدة سريان شهادة توليق معتمدة ومطابقته مع رمز التعريف المبين في تلك الشهادة .

المادة ٣٤- تكون شهادة التوليق التي تبين رمز التعريف معتمدة في الحالات التالية :-

- أ- صادرة عن جهة مرخصة او معتمدة .
- ب- صادرة عن جهة مرخصة من سلطة مختصة في دولة اخرى ومعترف بها .
- ج- صادرة عن دائرة حكومية او مؤسسة او هيئة مفوضة قانونا بذلك .
- د- صادرة عن جهة وافق اطراف المعاملة على اعتمادها .

العقوبات

المادة ٣٥- يعاقب كل من يقوم بانشاء او نشر او تقديم شهادة توليق لغرض احتيالي او لاي غرض غير مشروع بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنتين او بغرامة لا تقل عن (٣٠٠٠) ثلاثة الاف دينار ولا تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار او بكلا هاتين العقوبتين .

المادة ٣٦- يعاقب كل من يقدم الى جهة تمارس اعمال توليق المستندات معلومات غير صحيحة بقصد اصدار شهادة توليق او وقف سريانها او انائها بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) الف دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار او بكلا هاتين العقوبتين .

مكتبة

المادة ٣٧- يعاقب أي جهة تمارس أعمال توثيق المستندات بغرامة لا تقل عن (٥٠٠٠٠) خمسين ألف دينار إذا قامت بتقديم معلومات غير صحيحة في طلب التسجيل أو افشت أسرار أحد عملائها أو خالفت الانظمة والتعليمات التي تصدر استنادا الى هذا القانون .

المادة ٣٨- يعاقب كل من يرتكب فعلا يشكل جريمة بموجب التشريعات النافذة بواسطة استخدام الوسائل الالكترونية بالحسب مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة او بغرامة لا تقل عن (٣٠٠٠) ثلاثة الاف دينار ولا تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار او بكلا هاتين العقوبتين ، ويعاقب بالعقوبة الاشد اذا كانت العقوبات المقررة في تلك التشريعات تزيد على العقوبة المقررة في هذا القانون .

احكام ختامية

المادة ٣٩- تحدد بمقتضى قرارات يصدرها مجلس الوزراء الجهات المكلفة بمتابعة تطبيق احكام هذا القانون والمهام المنوطة بأي منها .

المادة ٤٠- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك مايلي :-

- الرسوم التي تستوفيها أي دائرة حكومية او مؤسسة رسمية مقابل اجراء المعاملات الالكترونية .
- الاجراءات المتعلقة باصدار شهادات التوثيق والجهة المختصة بذلك والرسوم التي يتم استيفؤها لهذه الغاية .

المادة ٤١- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠١/١٢/١١

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي
نائب رئيس الوزراء وزير دولة الشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحايكة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيبشات	وزير التنمية الادارية وزير الثقافة الدكتور محمد الخليلات
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير المالية الدكتور موشيل مارتو	وزير دولة عبد الحاييل
وزير دولة صلاح الللاب	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول
وزير البريد والاتصالات الدكتور فؤاد حاتم الزعبي	وزير الدولة لشؤون القانونية الدكتور عبد الشهابية	وزير الأوقاف والشؤون والمكتسبات الاسلامية الدكتور احمد هليل
وزير الطاقة والثروة المحلية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر	وزير الصحة الدكتور فالح الناصر
وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري	وزير دولة موسى خلف المعالي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله
	وزير المعمل المهندس ملاحم المحييين	وزير المعمل المهندس ملاحم المحييين

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١١
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول
اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠١

قانون معدل لقانون العقوبات

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ٢٠٠١) ويقرأ مع
القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ
عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢٧) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (٣) اليها بالنص التالي :-
٣- اذا كان المحكوم عليهما بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على السنة زوجين
وفي رعايتهما من هودون الثامنة عشرة من العمر تنفذ العقوبة بحقهما على
التوالي على ان يكون لهما محل اقامة ثابت .

المادة ٣- تعدل المادة (٢٩) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (١) واضافة
الفقرتين (٢) و (٣) التاليتين اليها :-

٢- من حكم عليه بعقوبة ممانعة للحرية او بكفالة احتياطية وثبت انه في اثناء
تنفيذ الحكم قد اصيب بالجنون يحجز في مأوى احترازي ويعنى به

العناية التي تدعو اليها حالته على ان لا تتجاوز مدة الحجز او التدبير
الاحترازي ما بقي من مدة العقوبة او التدبير الاحترازي الذي علق
تنفيذه مالم يكن المحكوم عليه خطرا على السلامة العامة .
٣- يرحا تنفيذ عقوبة الاعدام الصادرة بحق من اصيب بالجنون قبل تنفيذ
الحكم فيه فاذا تم شفاؤه بتقرير طبي صادر عن لجنة طبية مختصة يتم
تنفيذ العقوبة .

المادة ٤- تعدل المادة (٧١) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (١) واضافة
الفقرة (٢) اليها بالنص التالي :-

٢- اذا نص القانون على عقوبة الشروع في الجثة تكون العقوبة بما لا يزيد
على نصف الحد الاعلى للعقوبة المقررة للجريمة فيما لو تمت فعلا ما لم
ينص القانون على خلاف ذلك .

٨ من ٢٠٠٢

المادة ٥- يلغى نص الفقرة (٢) من المادة (٧٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه
بمايلي :-

٢- تعتبر الهيئات المعنية باستثناء الدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات
العامة الرسمية مسؤولة جزائيا عن الجرائم التي يرتكبها مديروها او
ممثلوها او وكلاؤها باسمها او لحسابها .

المادة ٦- يلغى نص المادة (٢٨٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٢٨٢

١- يعاقب الزاني والزانية برضاهاما بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات .
٢- ولا تنقص العقوبة عن الحبس لمدة سنتين بالنسبة للزاني المتزوج او
الزانية المتزوجة .

هكذا من الاصل

٣- وتكون عقوبة الزاني والزانية الحبس لمدة ثلاث سنوات اذا تم فعل الزنا في بيت الزوجية .

المادة ٧- يلغى نص المادة (٢٨٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٢٨٣-

الادلة التي تقبل وتكون حجة لاثبات جريمة الزنا هي ضبط الزاني والزانية في حالة التلبس بالفعل او الاعتراف القضائي او وجود وثائق قاطعة بوقوع الجريمة .

المادة ٨- يلغى نص المادة (٢٨٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٢٨٤-

١- لا يجوز ملاحقة الزاني او الزانية الا بشكوى الزوج او الزوجة ، مادامت الزوجية قائمة بينهما ، وكذلك بشكوى ولي الزانية ، وفي حال الشكوى ضد احدهما او كليهما يلاحق الاثنان معاً بالاضافة الى الشريك والمحرض والمتدخل في فعل الزنا ان وجدوا ، وتسقط الشكوى والعقوبة بالانسقاط .

٢- لا تقبل الشكوى بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ علم المشتكي بالجريمة ، كما لا تقبل الشكوى في أي حال بعد مرور سنة واحدة من تاريخ وقوع الجريمة .

المادة ٩- يلغى نص المادة (٣٤٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٣٤٠-

١- يستفيد من العذر المخفف من فوجيء بزوجه او احدى اصوله او فروعه او اخوانه حال تلبسها بجريمة الزنا او في فراش غير مشروع فقتلها في الحال او قتل من يزني بها او قتلها معا او اعتدى عليها او عليهما اعتداء افضى الى موت او جرح او ايداء او عاهة دالمة .

٢- ويستفيد من العذر ذاته الزوجة التي فوجئت بزوجه حال تلبسه بجريمة الزنا او في فراش غير مشروع في مسكن الزوجية فقتلته في الحال او قتلت من يزني بها او قتلتهما معا او اعتدت عليه او عليهما اعتداء افضى الى موت او جرح او ايداء او عاهة دالمة .

٣- ولا يجوز استعمال حق الدفاع الشرعي بحق من يستفيد من هذا العذر ولا تطبق عليه احكام الظروف المشددة .

المادة ١٠- يلغى نص المادة (٣٤٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٣٤٢-

١- يعد دفاعاً مشروعاً كل قتل او اصابة بجراح او ارتكاب أي فعل مؤثر يتم لحماية النفس او العرض او المال من اعتداء شخص يدخل او يحاول الدخول ، ليلاً او نهاراً ، الى منزل أهل بالسكان او الى بيت سكن وذلك بتسليق سياج او سور او جدران أي منهما او بالتواجد في ساحته داخل السياج او السور دون مبرر او باقتحام مداخله او ابوابه بثقبها او كسرها او خلعها او باستعمال مفاتيح او ادوات خاصة لهذه الغاية .

هكذا من الأصل

٢- إذا تم ارتكاب أي من الأفعال الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة، تقوم الجهة المختصة بالتحقيق مع مرتكب الفعل دون توقيفه أو اعتقاله وتحيل ملف التحقيق إلى المدعي العام المختص لاستكمال التحقيق اللازم واتخاذ قرار بنتيجة التحقيق فإذا اعتبر فعله دفاعاً مشروعاً يقرر عدم ملاحقته ومنع محاكمته وبغلق الملف الخاص بهذه القضية وذلك على الرغم من أي نص مخالف ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر.

٢٠٠١/١٢/١١

عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس التالبي	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب
وزير التثنية الإدارية وزير الثقافة الدكتور محمد الذنبيات	وزير الشؤون البلدية والثروة والبيئة الدكتور عبد الرزاق طهشات	نائب رئيس الوزراء وزير الشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحليقة
وزير الأشغال العمامة والإسكان المهندس حسني أبو خديا	وزير دولة عبد الحافظ	وزير المالية الدكتور ميشيل ماروت
وزير التثنية الاجتماعية تمام العول	وزير التربية والتعليم ووزير البحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير السياحة والآثار ووزير الإعلام الدكتور طائب الرماحي
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور أحمد طيل	وزير الدولة ووزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي
وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري	وزير النقل نائب الأدهي	وزير المحكمة الدكتور فالح الناصر
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير المسجل المهندس مزاحم المحيسن	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله
		وزير دولة موسى خلف المعاني

لحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٠ لأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠١

نظام التنظيم الإداري للهيئة التنفيذية للخاصية
صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام التنظيم الإداري للهيئة التنفيذية للخاصية لسنة ٢٠٠١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

- المجلس : مجلس الخاصية .
- الهيئة : الهيئة التنفيذية للخاصية .
- الرئيس : رئيس الهيئة .
- الأمين العام : أمين عام الهيئة .
- القطاع : أي قطاع في الهيئة .
- المديرية : أي مديرية في الهيئة .
- المدير : مدير القطاع أو المديرية .
- اللجنة : لجنة التخطيط في الهيئة .

المادة ٣- تتولى الهيئة القيام بالمهام والمسؤوليات المنصوص عليها في قانون الخاصية المعمول به بالإضافة إلى إدارة وتنظيم المنح والموارد المحلية والخارجية لتمويل عمليات إعادة الهيكلة أو الخاصية الموكولة إليها .

هذا نص الأصل

المادة ٤- يتكون الهيكل التنظيمي للهيئة على النحو التالي :-

- أ- رئيس الهيئة .
- ب- الامين العام للهيئة .
- ج- المستشارون والخبراء .
- د- مديرو القطاعات .
- هـ- مديرو المديرات .
- و- المديرات التالية :-
- ١- مديرية الشؤون الادارية والمالية .
- ٢- مديرية الاعلام والعلاقات العامة .
- ٣- مديرية البحوث والدراسات .
- ٤- مديرية تنسيق المنح .
- ٥- مديرية الشؤون القانونية .
- ز- وحدة الرقابة الداخلية .

المادة ٥- تشكل في الهيئة قطاعات تتولى الاشراف على اعادة هيكلة وتخصيص المشاريع التالية :-

- أ- قطاع النقل .
- ب- قطاع المياه والصرف الصحي .
- ج- قطاع البريد والاتصالات .
- د- قطاع الطاقة والثروة المعدنية والتعدين .
- هـ- قطاع الاعلام والصحافة .
- و- أي قطاع آخر يقرر مجلس الوزراء احداثه للاشراف على أي مشروع يقرر تخصيصه .

المادة ٦- يكون الرئيس مسؤولاً عن حسن سير العمل في الهيئة وقيامها بالمهام والواجبات المنوطة بها .

ب- يرتبط بالرئيس كل من :-

- ١- الامين العام .
- ٢- المستشار او الخبير الذي يقرر الرئيس ارتباطه به .
- ويكون كل منهم مسؤولاً امامه عن المهام والواجبات الموكولة له وعن حسن سير العمل في القطاعات والمديرات المرتبطة به .
- ج- يرتبط بالامين العام كل من :-
- ١- مديري القطاعات .
- ٢- مديري المديرات .
- ٣- مدير وحدة الرقابة الداخلية .

د- يمارس المدير المهام والصلاحيات المخولة له من الرئيس او الامين العام ويتولى الاشراف على اعمال القطاع او المديرية المرتبطة به وفقاً للأنظمة والتعليمات النافذة المفعول .

المادة ٧- أ- تشكل في الهيئة لجنة تسمى (لجنة التخطيط) برئاسة الامين العام

وعضوية كل من :-

- ١- مديري القطاعات .
- ٢- مديري المديرات .
- ٣- المستشار او الخبير الذي يسميه الرئيس .
- ب- تتولى اللجنة دراسة الامور التالية وتقديم توصياتها للرئيس لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها :-
- ١- الخطط والبرامج الخاصة بعمل الهيئة ومتابعة تنفيذها وتقييمها دورياً .
- ٢- مشروع الموازنة السنوية للهيئة .
- ٣- جدول تشكيلات الوظائف في الهيئة .
- ٤- متابعة سير العمل في الهيئة وتحسينه واقتراح الاسس لهذه الغاية .
- ٥- أي امور اخرى يرى الرئيس او رئيس اللجنة عرضها عليها .

هكذا من الاصل

ج- تجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسها ، ويكون اجتماعها قانونيا بحضور ما لا يقل عن اقلية اعضائها على ان يكون من بينهم رئيس اللجنة ، وتتخذ توصياتها باكثرية اصوات الحاضرين على الاقل .

د- يسمي الرئيس احد موظفي الهيئة امينا لسر اللجنة يتولى اعداد جدول اعمالها وتنظيم اجتماعاتها وتدوين محاضر جلساتها وحفظ قيودها ومعاملاتها ومتابعة تنفيذ توصياتها .

المادة ٨-١- للرئيس تشكيل لجان متخصصة ، دائمة او مؤقتة ، يحدد في قرار تشكيل كل منها عدد اعضائها وتحدد التعليمات الصادرة بمقتضى هذا النظام النصاب القانوني لاجتماعاتها وكيفية اتخاذ قراراتها وتوصياتها .

ب- تقوم هذه اللجان بمهامها ومسؤولياتها وانجاز اعمالها ودرااسة أي امور متعلقة بعمل الهيئة وفقا للقرارات الصادرة بتشكيلها وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها للرئيس الذي يقوم برفعها للمجلس .

المادة ٩-١- للرئيس بناء على تنسيب الامين العام احداث أي قطاع او مديرية في الهيئة او دمج أي منها في غيرها او الفاء أي منها .

ب- للامين العام احداث أي قسم في القطاع او المديرية او دمج أي منها في غيرها او الفاء أي منها .

المادة ١٠-١- يعين الرئيس امينا لسر المجلس ويتولى المهام التالية :-

١- اعداد جدول الاعمال لكل جلسة بالموضوعات التي يقرر الرئيس ادراجها في الجدول .

ب- تنظيم محاضر الجلسات وتوقيعها من اعضاء المجلس الحاضرين .

ج- اعداد قرارات المجلس وتوقيعها من الاعضاء الحاضرين وتدوينها في سجل خاص .

د- حفظ سجلات المجلس ووثائقه .

المادة ١١- يصدر الرئيس بناء على تنسيب الامين العام التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك :-

- أ- تحديد مهام القطاعات و المديريات والوحدات والاقسام .
- ب- تحديد العلاقة واساليب الارتباط الاداري في الهيئة .

٢٠٠١/١١/٢٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب
نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحليقة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيبيشات	وزير التنمية الإدارية وزير الثقافة الدكتور محمد الخربات	وزير دولة صالح القلاب
وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير دولة ووزير الشباب والرياضة عبد الحايك	وزير الأشغال العلمة والسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي
وزير السياحة والاكر وزير الاصنام الدكتور طالب الرفاعي	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير التنمية الاجتماعية تمام الفول	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير الدولة لشؤون القانونية الدكتور عبد الشكابه	وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير دولة موسى خلف المعاني
وزير الصحة الدكتور فالح الناصر	وزير التقنية ناصر الذهبي	وزير الزراعة الدكتور محمود عابد النويري	وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير
وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير العمل المهندس مزاحم المحيين		

محكمة من الاصل

لجن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٣) لسنة ٢٠٠١
النظام المالي للهيئة التنفيذية للتخاصية
صادر بمقتضى المادة (٢٠) من قانون التخاصية
رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠

المادة ١- يسمى هذا النظام (النظام المالي للهيئة التنفيذية للتخاصية لسنة ٢٠٠١)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني
المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الهيئة	: الهيئة التنفيذية للتخاصية .
المجلس	: مجلس التخاصية.
الرئيس	: رئيس الهيئة.
الأمين العام	: أمين عام الهيئة .
المديرية	: مديرية الشؤون الادارية والمالية في الهيئة .
المدير	: مدير المديرية .
الموظف المالي	: كل موظف يناف به بموجب التشريعات المعمول بها في الهيئة قبض الأموال العائدة لها أو حفظها أو إنفاقها أو مراقبتها أو

القيام بتنظيم المستندات المالية أو إجراء
القيود المحاسبية أو ترحيلها للسجلات
والبطاقات والنماذج المقررة لذلك .

السنة المالية : المدة التي تبدأ في اليوم الأول من شهر
كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في
الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من
السنة ذاتها .

الإيرادات : جميع الأجر والاستحقاقات والعوائد وبدل
الخدمات والفوائد والرسوم والتبرعات
والهبات وأي مبالغ أخرى ترد للهيئة أو
تستحق لها في ذمة الغير .

النفقات : المبالغ المخصصة في موازنة الهيئة لتغطية
الالتزامات المستحقة عليها .

الموازنة التقديرية : الجداول التي تتضمن الإيرادات والنفقات
المقدرة للهيئة لسنة مالية تالية.

الميزانية العامة : كشف بأرصدة موجودات الهيئة ومطلوباتها
كما هي في نهاية السنة المالية .

الموجودات الثابتة : الأموال المنقولة وغير المنقولة المملوكة
للهيئة .

المصروفات الرأسمالية : المصروفات التي ينجم عنها زيادة في قيمة
موجودات الهيئة الثابتة أو المتغيرة أو
المصروفات التي تنفق على أعمال
التحسين أو التغيير على الموجودات بحيث
ينجم عن ذلك زيادة في قيمتها.

محكمة العدل

المادة ٧- الموظفون الماليون مسؤولون ماليا وشخصيا عن القيام بالأعمال المالية والمحاسبية التي تتعلق بالهيئة والمحافظة على السجلات والوثائق المالية التي بحوزتهم وعلى سريتها التامة وعن أي أخطاء قد تلحق الضرر أو تعرض للخطر أموال الهيئة ومصالحها وتقع عليهم مسؤولية وقوع أي تلاعب أو اختلاس أو تزوير أو ضياع أو نقص في أموال الهيئة سواء وقع عن قصد أو بسبب تقصير أو إهمال منهم وعليهم بصورة خاصة القيام بما يلي:

- أ- ايداع الاموال المحصلة لحساب الهيئة حال تسلمها لدى البنوك المعتمدة .
- ب- ادخال بيانات بالاموال الواردة في حساب الهيئة والمبالغ المصروفة في الحساب الخاص بكل منها في القيود والسجلات دون أي تأخير .
- ج- الامتناع عن دفع أي مبلغ لم تستوف المعاملة الخاصة به جميع شروطها المالية والمحاسبية والقانونية النهائية واعلام المدير بذلك.
- د- إعداد التقارير والبيانات والجداول الشهرية والسنوية المطلوبة في مواعيدها المحددة.
- هـ- التأكد من اتخاذ جميع الاحتياطات الكافية للمحافظة على أموال الهيئة التي عهد إليهم بها.
- و- إعلام المدير فورا وخطيا عند علمهم بوقوع أي تلاعب أو اختلاس أو تزوير أو ضياع أو نقص في أموال الهيئة أو سجلاتها لاتخاذ الإجراءات اللازمة بهذه الشأن.
- ز- أي مهام أو واجبات أخرى يكلفهم بها المدير .

الأسس والقواعد المالية والمحاسبية

المادة ٨- تعتمد الهيئة الأسس والقواعد المالية والمحاسبية التالية:-

- أ- استخدام طريقة القيد المزدوج في تنظيم حساباتها.
- ب- استخدام أساس الاستحقاق في إثبات العمليات المالية لإعداد البيانات والحسابات الختامية.
- ج- اعتماد تصنيف محاسبي موحد لبيانات الحسابات الختامية والتدفق النقدي للهيئة بشكل يتفق وتصنيف الموازنة.

المادة ٩- تنظم السجلات والمستندات والإجراءات الخاصة بالعمليات المالية والمحاسبية المتعلقة بأنشطة الهيئة بموجب تعليمات يصدرها الرئيس بناء على تنسيب الأمين العام لهذه الغاية وفقاً لأصول المحاسبة المتعارف عليها بما يحقق مايلي :-

- أ- تقديم المعلومات والبيانات واعداد التقارير المالية عن أنشطة الهيئة بما في ذلك إظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بشكل دوري ومنظم من أجل تحديد سياسة الهيئة والتخطيط والمتابعة واتخاذ القرارات .
- ب- تحديد الأسس والضوابط والإجراءات المتعلقة بحسن إدارة إيرادات الهيئة والمحافظة على حقوقها.
- ج- تدعيم الرقابة الداخلية والتأكد من صحة وسلامة الإجراءات التي ترتب آثارا مالية على الهيئة وأنشطتها.

المادة ١٠- تعتبر مصاريف التأسيس وما قبل التشغيل المتعلقة بمشاريع تحت التنفيذ والخاصة بالهيئة مصاريف رأسمالية يتم إضافتها إلى كلفة المشروع عند قيده في حساب الموجودات الثابتة.

المادة ١١- يتم تقييم أرصدة الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية في نهاية كل شهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك على أساس معدل أسعار الصرف

هذه هي الأصول

المعلنة من البنك المركزي وتسجل نتائج هذا التقييم في كشف خاص وفق الأسس والمعايير المحاسبية المعتمدة.

الموازنة التقديرية

المادة ١٢-أ- تشمل الموازنة التقديرية بيانين منفصلين يتضمن أحدهما الإيرادات المتوقعة للهيئة خلال السنة المالية التالية ويتضمن الثاني النفقات المقدرة للهيئة خلال تلك السنة مقارنة بالإيرادات والنفقات الفعلية للسنة المالية الحالية.

ب- تنظم نفقات الموازنة التقديرية في باين يكون الباب الأول للنفقات الجارية ويكون الباب الثاني للنفقات الرأسمالية، ويتضمن كل باب المواد والبنود التي تبين الأنشطة المطلوب الاتفاق عليها.

ج- تنظم إيرادات الموازنة التقديرية في باب أو أكثر مفصل حسب المواد والبنود المتوقع الحصول عليها.

المادة ١٣-أ- تنظم المديرية بالتعاون مع القطاعات والمديريات والأقسام المعنية مشروع الموازنة التقديرية للسنة المالية التالية وتقدمها إلى الرئيس مرفقة بالبيانات والملاحظات والتوصيات الضرورية خلال شهر آب من كل سنة وللرئيس أن يطلب منها تعزيز الموازنة بأي بيانات أخرى.

ب- يعرض الرئيس مشروع الموازنة التقديرية على المجلس في موعد لا يتجاوز النصف الأول من شهر ايلول مشفوعاً بملاحظاته وتوصياته لاعتمادها ورفعها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.

المادة ١٤-أ- إذا لم تصدر موافقة مجلس الوزراء على الموازنة التقديرية قبل بداية السنة المالية الجديدة يقوم المجلس بالموافقة على إصدار أوامر صرف شهرية في بداية كل شهر تعادل نسبة ١٢:١ (واحد إلى إثني عشر) من

الموازنة التقديرية للسنة المالية السابقة لتغطية النفقات المالية المتكررة والالتزامات المالية المدورة، على أن تجري تسوية هذه المبالغ من الموازنة الجديدة بعد إقرارها، أما الالتزامات والعقود المتقولة من السنة السابقة فتدفع كاملة عند استحقاقها.

المادة ١٥- يجوز خلال السنة المالية رصد مخصصات إضافية للموازنة بملحق خاص في الحالات التي يقرها المجلس بتسبب من الرئيس شريطة موافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس على أن تتبع الإجراءات والمراحل التي تطبق على إعداد الموازنة التقديرية بمقتضى أحكام هذا النظام باستثناء الأحكام المتعلقة بمواعيد تقديمها.

المادة ١٦-أ- يجوز نقل مخصصات من مادة في الموازنة إلى مادة أخرى أو من فصل إلى آخر وفقاً للصلاحيات التالية:-

١ - بقرار من المجلس بناء على تنسيب الرئيس لنقل مخصصات من مواد النفقات الجارية إلى مواد النفقات الرأسمالية.

٢ - بقرار من الرئيس بناءً على تنسيب الأمين العام لنقل مخصصات من مواد النفقات الجارية إلى مادة أخرى ضمن هذه النفقات، أو من مواد النفقات الرأسمالية إلى أي مادة أخرى ضمن النفقات الرأسمالية.

ب- لا يجوز نقل مخصصات من مواد النفقات الرأسمالية إلى مواد النفقات الجارية.

ج- لا يجوز نقل المخصصات من مجموعة الرواتب والأجور والعلاوات الواردة في موازنة النفقات الجارية إلى أي مادة أخرى أو العكس، على أنه يجوز النقل بين مواد هذه المجموعة.

هــ

المادة ١٧- يجوز للمجلس بناء على تنسيب الرئيس اذا استدعت الضرورة إحداث مواد في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد الفصل ذاته.

الإيرادات والتعامل النقدي

المادة ١٨- أ- يتم قبض الإيرادات لحساب الهيئة أو أي مبالغ أخرى بموجب إيصال مقبوضات معتمد سواء كان هذا الإيصال رئيسياً أو فرعياً أو بموجب نماذج رخص أو قسائم مالية معتمدة ذات أرقام متسلسلة مختومة بخاتم الصندوق وموقعة من الموظف الموكل اليه قبض أموال الهيئة، ويعطى من قام بدفع المبلغ نسخة من الإيصال.

ب- تسجل الإيرادات المقبوضة في أي سنة لحساب إيرادات السنة المالية الحالية .

ج- يجب قيد المبالغ المقبوضة في السجلات والبطاقات الخاصة بها في يوم قبضها وبيان الغاية التي قبضت من أجلها.

د- تحدد الحالات والشروط المتعلقة بقبول الشيكات بموجب تعليمات يصدرها الرئيس لهذه الغاية.

المادة ١٩- أ- يحدد المجلس البنك أو البنوك التي تتعامل معها الهيئة وتودع فيها المبالغ بالعملة الأردنية والأجنبية بناء على أسس تنافسية ووفقاً لما تمليه مصلحة الهيئة واحتياجاتها.

ب- يحدد الرئيس الأشخاص المعتمدين للتوقيع على الشيكات وأوامر الصرف الصادرة عن الهيئة.

ج- يحدد الرئيس الحد الأعلى للأرصدة النقدية التي يجوز للموظف المالي أو أمين الصندوق الاحتفاظ بها في صندوق الهيئة، على أنه

لا يجوز استعمال أموال الهيئة بعد قبضها وقبل إيداعها لغرض الأغراض المعدة لذلك لأي سبب من الأسباب.

د- على الموظفين المعتمدين لقبض أموال نيابة عن الهيئة تسليم المبالغ التي بحوزتهم فوراً إلى أمين الصندوق مقابل إيصال رسمي بذلك ولا يحق لهم أن يحتفظوا بأي مبالغ وذلك تحت طائلة المسؤولية.

هـ- يودع أمين الصندوق يومياً جميع الأموال التي ترد للصندوق وإذا تعدر ذلك فعليه أن يحصل على موافقة المدير الخطية للاحتفاظ بالمبلغ الزائد في الصندوق مع بيان الأسباب الموجبة لذلك على أن يتم إيداع هذا المبلغ مع مائمه إيداعه في يوم العمل التالي في البنك المعتمد.

المادة ٢٠- أ- يمسك أمين الصندوق سجلاً يدون فيه جميع المبالغ التي يقبضها لحساب الهيئة أو يدفعها على حسابها حسب تسلسل المعاملات الخاصة بها مع الإيضاحات المتعلقة بسندات القبض والصرف ويتولى المهام التالية :-

١- تدقيق معاملات القبض والصرف وتبليغ المدير عن أي خطأ أو نقص يلاحظه فيها ليتخذ القرار أو الإجراء المناسب بشأنه.

٢- تدقيق رصيد حساب الصندوق يومياً قبل انتهاء الدوام الرسمي وإيداع الرصيد في البنك .

ب- يقوم قسم الرقابة الداخلية بالتحقق في نهاية كل شهر من أن البيانات والكشوفات الواردة من البنوك مطابقة لسجلات الصندوق والبنوك وعليه اعلام المدير بأي ملاحظات على تلك البيانات والكشوفات .

المادة ٢١- أ- يكون أمين الصندوق مسؤولاً مسؤولية شخصية عن أي عجز في موجودات الصندوق وتقوم الهيئة بتحصيل هذا المبلغ منه بالطريقة

هكذا من الأصل

التي تراها مناسبة ولها الحق بحسمه من راتبه أو مكافآته أو علاواته أو من أي مبلغ آخر يستحق له لدى الهيئة.

ب- تعتبر كل زيادة في أرصدة الهيئة إيرادا لها إلا إذا تبين سبب هذه الزيادة وصاحب الحق فيها فتدفع له بقرار من الرئيس .

ج- إذا تعذر تسلم موجودات الصندوق من أمين الصندوق بسبب غيابه عن وظيفته أو لأي سبب آخر، يشكل الرئيس أو من يفوضه خطياً بذلك لجنة لجرد موجودات الصندوق ومطابقته مع السجلات وتنظيم محضر بذلك.

المادة ٢٢- يسمي الرئيس الموظف المالي الذي يتوجب عليه تقديم كفالة مالية مصدقة لدى الكاتب العدل وفق نظام كفالات الموظفين المعمول به في الوزارات والدوائر الحكومية وتحمل الهيئة الرسوم والطوابع والمصاريف الأخرى المترتبة على ذلك.

المادة ٢٣- ١- ينسب الرئيس الى المجلس بقبول أي مساعدات أو تبرعات أو هبات أو منح عينية أو غير عينية مقدمة للهيئة .

ب- إذا كانت المساعدات أو الهبات أو المنح أو التبرعات المقدمة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة مساعدات عينية فتقدر قيمتها من قبل لجنة يشكلها المجلس لهذه الغاية ، وتفيد باسم الهيئة وتخضع في طينة واجراءات تسلمها وصرفها الى احكام هذا النظام على ان تنفق للغاية المخصصة لها .

ج- يتم قيد المساعدات والهيآت والمنح والتبرعات النقدية في حساب الإيرادات للهيئة مالم يرد أي نص في أي تشريع آخر يخالف ذلك .

المادة ٢٤- ١- يجوز رد الإيرادات المقبوضة بقرار من الرئيس بناء على تنسيب الأمين العام إذا قبضت بطريق الخطأ أو كانت التشريعات تجيز ردها وعلى النحو التالي:

١ - من الحساب الذي قيدت له إذا تم قبضها خلال سنة مالية جارية.
٢ - من الوفر المتحقق في موازنة الهيئة أو من مادة "رديات إيرادات لسنوات سابقة" في موازنة الهيئة للسنة المالية الجارية إذا تم قبضها خلال سنوات مالية سابقة.

ب- لا ترد الإيرادات في جميع الحالات بعد إنقلاف إيصالات المقبوضات المعززة لها إلا إذا قرر المجلس غير ذلك بناءً على ما يقدمه المستفيد من البيانات.

المادة ٢٥- يتم إثبات فروق العملة الفعلية التي تتحقق من عمليات الهيئة المالية المختلفة في حساب الإيرادات والمصروفات ويتم إظهار نتائج أي من هذه الفروق تحت مسمى "حساب فرق العملة".

النفقات

المادة ٢٦- ١- لا يجوز عقد أي نفقة لم يرصد لها مخصصات في الموازنة أو في ملاحقها ولا يجوز استعمال المخصصات لغير الغاية التي اعتمدت من أجلها ما لم يتم إجراء المناقشات اللازمة حسب الأصول ، كما لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في الموازنة .

ب- أما النفقات الخاصة بالمشاريع فيتم الالتزام بشأنها في حدود المخصصات المرصودة لها في الموازنة على أن يتم تأمين أي زيادة في مخصصات المصاريف المطلوبة لأي مشروع تم التعاقد عليه من موازنة السنة المالية التالية ، في حدود المبالغ المقدرة والمطلوبة لها .

محكمة العدل

ج- قبل الالتزام بتنفيذ أي مشروع يستمر لأكثر من سنة فعلى المرجع المختص التأكد من توفر التمويل اللازم لتنفيذ المشروع بعد تقدير كلفته الاجمالية المتوقعة قبل الشروع بالتنفيذ .

المادة ٢٧- للرئيس صلاحية الإنفاق من المخصصات المرصودة في موازنة الهيئة بموجب أوامر صرف مالية.

المادة ٢٨- لا يترتب أي التزام مالي على الهيئة بموجب أي اتفاق أو عقد إلا إذا وقع من قبل المفوضين بالتوقيع نيابة عنها ووفق الصلاحيات المقررة بمقتضى هذا النظام شريطة توافر المخصصات اللازمة قبل عقده .

المادة ٢٩- لا تقيد النفقة أو تصرف إلا إذا توافرت الشروط التالية:

أ- المطالبات والوثائق والمستندات التي تعزز قيد النفقة وصرفها.

ب- صحة حساب النفقة.

ج- عدم مخالفة النفقة للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

د- اعتماد صرفها من قبل المفوضين بالاتفاق بمقتضى هذا النظام.

هـ- إجازة النفقة من وحدة التدقيق والرقابة الداخلية والجهات ذات العلاقة.

المادة ٣٠- لا يجوز صرف أي نفقة إلا بعد أداء الخدمة أو إنجاز المهمة أو توريد السلعة وتقديم الوثائق التي تعزز صرف النفقة، ويستثنى من ذلك الحالات التالية:

أ- النفقة المنصوص عليها في أي تشريع آخر المعمول به.

ب- الدفعة المقررة صرفها مقدما وفقاً لأي عقد أو إتفاقية.

ج- السلف المقرر صرفها لأغراض طارئة أو لأي مهام أو مشاريع تقوم بها الهيئة.

د- رسوم التدريب وبدل الاشتراك بالدوريات والمجلات أو الجمعيات المهنية والمساهمات في المنظمات والاتحادات المحلية والإقليمية والدولية والتأمينات المستردة.

هـ- أي حالة أخرى يوافق عليها الرئيس بناء على تنسيب الأمين العام.

المادة ٣١- أ- أمر الصرف هو الوثيقة المالية الأساسية لإنفاق أي مبلغ من الموازنة ويتم تنظيمه وإعداده من الموظف المختص على الانموذج المقرر متضمناً جميع التفاصيل والبيانات اللازمة ومعزراً بالوثائق والمستندات المؤيدة لمشروعية الصرف كالمطالبات وأوامر الشراء والعقود وسندات إدخال وتسليم المواد وغيرها.

ب- تقييد قيمة أمر الصرف في السجلات المعدة لهذه الغاية والمنظمة حسب ابواب ومواد وبنود الموازنة السنوية .

ج- يوقع أمر الصرف من قبل مراجع التدقيق المختصة بعد التأكد من ان اعداده قد تم وفق الاجراءات والانظمة والتعليمات المعتمدة والـه صحيح من الناحية المالية والقانونية .

المادة ٣٢- أ- تصرف النفقة بموجب شيك أو حوالة مصرفية أو اعتماد مستندي لصاحب الاستحقاق أو وكيله القانوني المفوض بالقبض مقابل توليـه على السند أو أي وثيقة أخرى ملحقة به.

ب - يجوز دفع الرواتب للموظفين مهما بلغت قيمتها نقداً .

ج - يجوز دفع المبالغ التي تقل عن (٣٠٠) لئالـمالة دينار نقداً في حالات معينة يوافق عليها المدير .

محكمة النقض

المادة ٣٣-أ- تختتم جميع مستندات الصرف والوثائق المعززة لها بعد صرفها بخاتم يفيد دفع القيمة ويبين تاريخ الدفع وطريقته ورقم الشيك أو أمر الصرف.

ب- لا يجوز استعمال خاتم التوقيع على أمر الصرف أو أي وثيقة مالية بدلا من توقيع الموظف المخول بالتوقيع شخصا وكتابة اسمه ويعتبر مثل هذا الإجراء باطلا.

المادة ٣٤- النفقات التي دفعت خلال السنة المالية وتم استردادها لأي سبب كان في السنة نفسها تقيد لحساب المادة التي تعود إليها تلك النفقات، أما النفقات التي دفعت في سنوات سابقة واستردت في السنة الجارية فتقيد في حساب الإيرادات.

المادة ٣٥- يصدر الرئيس بناء على تنسيب الأمين العام التعليمات التي يحددها بموجبها الأشخاص المفوضين بالتوقيع على مستندات الصرف قبل صرف قيمتها وعلى الشيكات والحوالات المالية والاعتمادات المستندية الصادرة عن الهيئة والسحب من الحسابات لدى البنوك المعتمدة وصلاحياتهم وفئات نواقيعهم ويراعى أن لا يقل عدد الموقعين على أي سحب عن اثنين.

المادة ٣٦- تصرف الرواتب والعلاوات والأجور قبل سبعة أيام من نهاية كل شهر، ويجوز للرئيس في حالات يحددها أن يقرر صرفها قبل ذلك.

السلف

المادة ٣٧-أ- تصرف السلفة إذا توافرت المخصصات اللازمة لها في موازنة الهيئة ويجب عدم استعمالها في غير الغاية المحددة لها.

ب- يصدر الرئيس أمر صرف السلفة على أن يحدد مقدارها في ضوء المهمة أو العمل المطلوب إنجازه أو الالتزام المطلوب الوفاء به.

المادة ٣٨- تمنع السلفة وفقاً للصلاحيات التالية:-

- أ- بموافقة الأمين العام إذا كان مقدارها لا يتجاوز ألف دينار.
- ب- بموافقة الرئيس إذا كان مقدارها يزيد على ألف دينار ولا يتجاوز ثلاثة آلاف دينار.
- ج- بموافقة المجلس إذا كان مقدارها يزيد على ثلاثة آلاف دينار.

المادة ٣٩- تصرف السلفة في أي من الأوجه المبينة أدناه ويتم الصرف بها ومراقبتها وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها:

- أ- السلفة الدائمة للموظف الموزن له نفقة نفقات ثرية متكررة.
- ب- السلفة المؤقتة لتنفيذ عمل معين أو لشراء لوازم محددة أو القيام بمهمة محددة أو توفير سلع أو خدمة أو مواجهة نفقات عاجلة.
- ج- السلفة الخاصة لتغطية دفعة مقدمة على حساب المشاريع أو تنفيذاً لاتفاقية أو عقد مبرم أصولياً مقابل كفالة مصرفية معتمدة.
- د- السلف على حساب المياومات المستحقة للموظفين الموفدين في بعثات دراسية أو دورات تدريبية أو مهمات رسمية خارج المملكة.

المادة ٤٠-أ- يتم تسديد السلفة بصرف المبلغ الفعلي من مخصصات النفقة التي صرفت السلفة على حسابها وذلك بتقديم المطالبات والوثائق الأصولية لصرف النفقة وإذا كانت النفقة المصروفة أقل من مبلغ السلفة فيسترد الفرق نقداً من الموظف أو الشخص الذي صرفت له.

محكمة العدل

ب- يكون الموظف أو الشخص الذي تصرف له السلفة مسؤولاً عنها شخصياً، وإذا لم تسدد تعتبر ديناً شخصياً عليه يجري تحصيلها منه بجميع الطرق المتبعة بما في ذلك الحسم من راتبه الشهري بقرار من الرئيس أو بمطالبة كفيله بالسداد.

ج- يتحمل الموظف الذي تصرف له السلفة كامل المسؤولية عن أي مبلغ انفق منها بشكل يخالف الغاية التي حددت لها.

المادة ٤١- أ- تسدد السلفة الدائمة قبل اليوم الأخير من نهاية السنة المالية ويجوز تجديدها حسب الحاجة، أو عند نقل الموظف الذي صرفت له إلى موقع آخر أو عند طلب ذلك منه أو عند انتهاء خدماته، وعلى مستلم السلفة الدائمة أن يمسك دفتر صندوق السلفة يقيّد فيه كل المبالغ التي تصرف منها مع بيان القيمة الكاملة للسلفة ويتم تجديدها بعد تقديم النسخة الأولى من الدفتر معززة بالوثائق التي تثبت تصفية النفقة.

ب- تسدد السلفة المؤقتة عند انتهاء الغرض أو إنجاز المهمة التي صرفت من أجلها.

ج- تسدد السلفة الخاصة وفق نصوص الاتفاقية أو العقد الذي صرفت بمقتضاه.

المادة ٤٢- تخضع السلفة عند صرفها واستردادها لإجراءات التدقيق والرقابة التي تخضع لها النفقة.

الأمانات والتأمينات

المادة ٤٣- تهتد الأموال المقبوضة من قبل الهيئة لحساب الغير في حساب الأمانات وتخضع من حيث قبضها وصرفها لأحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه، وتقسم إلى الأنواع التالية:

أ- الأمانات المخصصة: هي المبالغ التي تخصص للإلفاق على نشاط معين أو غاية محددة، على أن يتم تحويل الرصيد غير المستغل منها بعد إنجاز النشاط أو تحقيق الغاية إلى حساب الإيرادات إلا إذا نص على غير ذلك بموجب اتفاقية أو عقد.

ب- أمانات اقتطاعات الرواتب: هي المبالغ التي يتم اقتطاعها من الرواتب والأجور والمكافآت وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات والاتفاقيات والالتزامات التي ترتب اقتطاعها من مستندات صرف الرواتب على أن يتم تحويلها إلى الجهات المختصة ذات العلاقة خلال النصف الأول من الشهر التالي لقبضها أو تحصيلها.

ج- أمانات الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة والأفراد: هي المبالغ التي يتم اقتطاعها أو تحصيلها أو حفظها للجهات صاحبة الحق فيها الناجمة من تنفيذ القوانين والأنظمة والاتفاقيات والالتزامات القانونية أو التعاقدية.

د- أمانات أخرى: وهي المبالغ المقبوضة زيادة أو بطريق الخطأ أو غير معروف صاحب استحقاقها أو مبالغ التحاويل المالية غير المقدمة للصرف خلال المدة المحددة لها، ويتم صرف هذه الأمانات إلى مستحقيها بموافقة الرئيس، وإذا لم تتم المطالبة بها بعد مرور (٥) خمس سنوات على تسجيلها فتحويل إلى حساب الإيرادات، على أنه يجوز ردها لمالكها الاستحقاق بقرار من المجلس بعد تقديم الأسباب المبررة لعدم المطالبة بها خلال هذه المدة.

المادة ٤٤- التأمينات هي المبالغ التي تدفع للهيئة في حالات معينة لضمان حقوقها أو حقوق الخزينة بذمة الغير أو المبالغ التي تدفعها الهيئة للغير بموجب التزامات تعاقدية معهم وتخضع التأمينات في قبضها وصرفها لأحكام القانونية أو التنظيمية الخاصة بها.

هكذا في الأصل

المستندات والوثائق والسجلات

المادة ٤٥-أ- يحدد الرئيس نماذج السجلات ومستندات الصرف ووصولات المقبوضات وأي نماذج ضرورية للعمليات المالية والمحاسبية وإجراء قيودها وطرق الاحتفاظ بها واجراءات اتلافها واللجان الواجب تشكيلها لهذه الغاية .

ب- تنظم حسابات الهيئة وتحدد أصول مسكها وفق خطة محاسبية تنسجم مع تصنيف الموازنة وترقيمها.

ج- تحتفظ المديرية بالسجلات والبيانات الخاصة بالحسابات الإجمالية بما في ذلك مايلي وللعدد المبينة ازاء كل منها:-

- ١- الاستاذ العام ٥٠ سنة
- ٢- الموجودات الثابتة ٤٠ سنة
- ٣- المشاريع قيد التنفيذ ٢٠ سنة
- ٤- النقدية والصندوق ٢٠ سنة
- ٥- الدمم المدينة والدائنة ٢٠ سنة
- ٦- التأمينات والامانات ٤٠ سنة
- ٧- السلف ٤٠ سنة
- ٨- سجلات التأديبات والدفاتر المساعدة ٢٠ سنة

د- يجوز للمديرية مسك سجلات فرعية إضافية تتلاءم مع أنشطتها لغايات إحصائية وتحليلية وتنظيمية.

هـ- تحتفظ الهيئة بالسجلات المستعملة في أماكن امينة كما تحتفظ بالنماذج والمستندات المالية ووصولات المقبوضات للمدة التي يحددها قانون التجارة النالد المفعول ويجوز اتلافها بعد التأكد من

عدم الحاجة اليها بقرار من الرئيس بنا على تسبب لجنة مختصة يشكلها لهذه الغاية وله ان يوافق على تسليم أي من السجلات والوثائق الى أي جهة رسمية لتوثيقها .

و- لايجوز اتلاف سجلات الرواتب قبل مرور ستين سنة على تنظيمها .

المادة ٤٦-أ- تعتبر دفاتر وصولات المقبوضات والنماذج التي تحمل أرقاماً متسلسلة عهدة مالية تحفظ في أماكن خاصة، وتسلم بموجب محاضر تسليم أصولية تبين عددها وأرقامها، ويتم استعمالها حسب تسلسل أرقامها.

ب- تدقق دفاتر وصولات المقبوضات والنماذج ذات الأرقام المتسلسلة قبل استعمالها للتحقق من سلامتها من حيث عدد النماذج والترقيم وينظم محضر بأي خطأ يتم اكتشافه قبل استعمالها ويرفع هذا المحضر إلى المدير لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.

المادة ٤٧- لا يجوز إتلاف أي دفتر وصولات أو نماذج مالية بأي صورة من الصور، وإذا تم إلغاء أي نموذج من الدفتر فيجب الاحتفاظ بكامل النسخ في الجلد نفسه مع الإشارة إلى ذلك على الغلاف ويوقع الموظف ورئيسه على ذلك.

المادة ٤٨-أ- يحتفظ بدفاتر الوصولات والنماذج المالية المستعملة التي تحتوي على النسخة الأخيرة من هذه الوصولات أو النماذج إلى أن يحين موعد إتلافها المقرر.

ب- إذا فقد دفتر من دفاتر الوصولات أو النماذج المالية سواء كان جديداً أو مستعملاً فعلى الموظف صاحب العلاقة أن يقدم فوراً تقريراً مفصلاً إلى رئيسه عن الظروف المتعلقة بفقدانه وعلى رئيسه أن يتخذ الإجراءات اللازمة لإجراء التحقيق في أسباب الفقدان والتعهد بالتعليمات التي يصدرها الرئيس لهذه الغاية.

هذه هي الأصل

المادة ٤٩٥- تعتبر وسائل التخزين في أجهزة الحاسوب ونواتجها الكتائبية بعد تدقيقها وتولييعها من الموظف المختص بمثابة سجلات أصولية معتمدة وفق الشروط التي يحددها الرئيس وذلك للغايات المقصودة من هذا النظام ويجوز الاستغناء عن السجلات الدفترية بموافقة الرئيس بعد اعتماد وسائل التخزين الحاسوبية رسمياً .

المادة ٥- لا يجوز إجراء أي كشط أو طمس أو تغيير أو تعديل أو تحويل أو إضافة لاحقة بأي صورة من الصور في أي حساب أو مستند أو سجل مالي، وفي حال وقوع الخطأ يجوز إجراء التصحيح اللازم بموجب تسويات مستندية، أما إذا كان الخطأ لا يستدعي إجراء تسويات مستندية فيجوز شطب البيانات الخطأ باللون الأحمر وكتابة البيانات الصحيحة باللون الأزرق أو الأسود مع توقيع المسؤول بجانب التصحيح وكتابة تاريخ إجراء التصحيح ويراعى أن لا يؤدي الشطب إلى طمس معالم الخطأ السابق بشكل يحول دون معرفته.

المادة ٥- تحتفظ المديرية بالكتالات المقدمة لمصلحة الهيئة وعليها متابعة تجديدها والمطالبة بقيمتها عند الاستحقاق أو إعادتها لمصدرها عند انتهاء الغاية منها.

المادة ٥٢- يتم تزويد المدير بنسخ عن جميع العقود والاتفاقيات والوثائق التي ترتب
للهيئة حقوقاً مالية أو التزامات عليها وذلك للاستناد إليها عند تنفيذ ذلك
العقد أو الاتفاق.

المادة ٥٣- على كل موظف تكون بحيازته أوراق مالية أو ولائق ذات قيمة مالية تعود للهيئة أن يحتفظ بها إما في البنك المعتمد أو في قاصة حديدية خاصة بالهيئة.

الرقابة المالية والتدقيق الداخلي والخارجي

المادة ٥٤- تكون وحدة الرقابة الداخلية مسؤولة عن مراقبة تطبيق أحكام هذا النظام والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه، وترفع تقاريرها الى الرئيس بما في ذلك القيام بمايلي:-

أ- مراقبة صرف النفقات وقبض الإيرادات والتأكد من مطابقتها للتشريعات السارية المفعول والعمل على تصويب المخالفات والتجاوزات، إن وجدت.

ب- التفيتش الدوري والمفاجئ للصاديق والقاصات والمستودعات
والعهدة والوثائق المالية والعمليات الإدارية الأخرى ذات العلاقة
بطبيعة عمل الهيئة.

ج- الاحتفاظ بنسخة من الكفالات المقدمة من الموظفين ومتابعة
تحديثها دورياً.

د- تحليل الموقف المالي والمركز النقدي وتقييمه .

هـ- أي مهام أخرى يكلفها بها الرئيس .

المادة ٥٥-أ- يبين المجلس مدقق حسابات قانوني أو أكثر لتدقيق حسابات الهيئة وتحدد أتعابه بقرار تعيينه.

ب- يقدم مدقق الحسابات تقريره إلى المجلس ونسخة منه إلى الرئيس.

هكذا في الأصل

المادة ٥٦-أ- تخضع جميع السجلات والمستندات والقيود المالية في الهيئة وموجودات صناديقها وقاصاتها للتدقيق والرقابة الداخلية، كما تخضع للتدقيق الخارجي اللاحق من ديوان المحاسبة ومدقق الحسابات القانوني المعين .

ب- على الموظف المالي تزويد الجهات الدوارة في الفقرة (أ) من هذه المادة بأي بيانات ومعلومات وقيود تتعلق بأنشطة الهيئة، للتأكد مما يلي:-

- ١ - استكمال جميع الإجراءات من النواحي المالية والقانونية والمحاسبية والإدارية.
- ٢ - مراعاة تطبيق أحكام قانون التخصصية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه والتأكد من رفع تقارير دورية إلى الرئيس .

المادة ٥٧- إذا وقع اختلاس أو ضياع أو سرقة في أموال الهيئة أو حصل تلاعب أو تزوير في المستندات أو السجلات أو القوائم المالية أو في أي وثيقة أخرى فعلى المدير إعلام الأمين العام بذلك خطياً وفوراً وعلى الأمين العام اتخاذ الإجراءات التالية :-

- أ- إعلام الرئيس ووزير المالية ورئيس ديوان المحاسبة بذلك خطياً وفوراً واتخاذ الإجراءات اللازمة بما في ذلك التحقيق وتشكيل اللجان اللازمة لذلك وتزويد الرئيس ووزير المالية بنتائج تلك الإجراءات.
- ب- لوزير المالية إذا استدعى الأمر، أن يشكل لجنة تحقيق خاصة تمثل فيها وزارة المالية وديوان المحاسبة والهيئة لاستكمال التحقيق أو أعادته، وعلى هذه اللجنة رفع نتيجة التحقيق إلى وزير المالية وإلى الرئيس لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

ج- تقيّد عمليات الاختلاس والتلاعب مالياً ومحاسبياً على ذمة الموظف المعني، على أن يتم تسويتها في ضوء القرار القطعي الصادر عن الجهة المختصة.

المادة ٥٨-أ- إذا تعدر تحديد المسؤولية عن أي نقص أو خسارة تقع في أموال الهيئة في ضوء نتائج التحقيق فيشطب النقص أو الخسارة من الإجراءات التالية :-

- ١ - بقرار من الرئيس بناءً على تنسيب لجنة التحقيق المشكلة لهذه الغاية إذا كان المبلغ لا يزيد على (٢٠٠٠) ألفي دينار.
 - ٢ - بقرار من المجلس بناءً على تنسيب الرئيس المستند إلى توصية لجنة التحقيق إذا زاد المبلغ على (٢٠٠٠) ألفي دينار ولم يتجاوز (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار.
 - ٣ - بقرار من رئيس الوزراء بناءً على تنسيب المجلس إذا زاد المبلغ على (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار.
- ب- يقصد بأموال الهيئة النقود وما هو في حكمها كالأوراق المالية والطوابع وغيرها ولكنها لا تشمل اللوازم.

الحسابات الختامية

المادة ٥٩- تعد المديرية في نهاية كل سنة مالية وخلال شهر من تاريخ انتهائها البيانات الحسابية الختامية للهيئة وفق الأصول والقواعد المحاسبية المتعارف عليها تمهيداً لتدقيقها والمصادقة عليها من قبل مدقق حسابات الهيئة.

هذا هو الأصل

المادة ٦٠- يعرض الرئيس على المجلس خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية البيانات الحسابية الختامية للهيئة وتقرير المدير وتقرير مدققي الحسابات المعتمدين لإقرارها من المجلس .

أحكام عامة

المادة ٦١- تدخل المبالغ المدفوعة مقدما إلى الهيئة عن فترات زمنية مستقبلية كلها أو بعضها في عداد سنة مالية جديدة ، وتعتبر إيرادات مقبوضة مقدماً وفق مبدأ الاستحقاق المحاسبي وليست فوائض نقدية يتوجب تحويلها لحساب الخزينة .

المادة ٦٢- يصدر الرئيس التعليمات المتعلقة بمواصفات الصناديق والقصاصات الحديدية وطريقة حفظ مفاتيحها العادية والاحتياطية وطريقة فتحها في حالة فقدان أي من هذه المفاتيح.

المادة ٦٣- للرئيس إجراء أي تأمين لدى شركات التأمين المحلية على موجودات الهيئة ضد مخاطر الحريق والسرقة ومخاطر نقل النقود وحفظها .

المادة ٦٤- يتم توقيع العقود والاتفاقيات مع الغير في مجال عمل الهيئة من قبل المفوضين بالتوقيع بحيث لا تتعارض هذه العقود والاتفاقيات مع أحكام قانون النخاسة والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

المادة ٦٥- أ- ١- للرئيس أن يفوض أيًا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام إلى الأمين العام أو المدير .

٢- للأمين العام أن يفوض أيًا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام إلى المدير بموافقة الرئيس .

٣- باستثناء تلك الصلاحيات المفوضة إليه ، للمدير أن يفوض أيًا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام إلى أي موظف مالي في الهيئة .

ب- يكون التفويض المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة خطياً ومحددًا في موضوعه ومدته .

المادة ٦٦- يستمر تطبيق الاجراءات المالية والمحاسبية المعتمدة حاليا الى جانب الاجراءات المالية والمحاسبية وفق احكام هذا النظام ، اذا رأى المجلس ذلك ، على أن لا تتجاوز السنة المالية المعمول بها من تاريخ العمل بهذا النظام .

المادة ٦٧- تطبق أحكام النظام المالي المعمول به لدى الوزارات والدوائر الحكومية والتعليمات الصادرة بمقتضاه في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام وتحقيقاً لهذه الغاية يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس الرئيس صلاحيات كل من الوزير والوزير المختص ويمارس الأمين العام صلاحيات الأمين العام المنصوص عليها في ذلك النظام.

مكرر

المادة ٦٨- يصدر المجلس بناء على تنسيب الرئيس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠١/١١/٢٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس الشابسلي	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير التنمية الإدارية ووزير الثقافة الدكتور محمد النقيبات	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحليقة
وزير دولة صالح القلاب	وزير الأشغال العمامة والإسكان المهندس حسني أبو عيدا	وزير المالية الدكتور ميشيل مارني
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الرضي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول	وزير السياحة والآثار ووزير الاعلام الدكتور طالب الرماحي
وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الدولة لشؤون التقانة الدكتور عبد الشهاب
وزير دولة موسى خائب المعالي	وزير الزراعة الدكتور محمود عايد الدويري	وزير الصحة الدكتور فالح الناصر
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير المعمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٤) لسنة ٢٠٠١
نظام اللوازم للهيئة التنفيذية للتخاصية
صادر بمقتضى المادة (٢٠) من قانون التخاصية
رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام اللوازم للهيئة التنفيذية للتخاصية لسنة ٢٠٠١) ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة
لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الهيئة :	الهيئة التنفيذية للتخاصية .
المجلس :	مجلس التخاصية .
الرئيس :	رئيس الهيئة .
الامين العام :	امين عام الهيئة .
المديرية :	مديرية الشؤون الادارية والمالية .
المدير :	مدير المديرية .
اللوازم :	الاموال المنقولة اللازمة للهيئة وصيانتها والتأمين عليها والخدمات الاستشارية التي تحتاج اليها الهيئة للقيام بمهامها .
المشروع :	نشاط معين رصدت له مخصصات مالية في الموازنة الرأسمالية للهيئة او أي نشاط ممول من جهة محددة بموجب اتفاقية خاصة

مكرر من الاصل

المتعهد : أي شخص طبيعي او معنوي يقوم بتوريد اللوازم للهيئة .

الواجبات والمسؤوليات

المادة ٣- الأمين العام مسؤول عن تأمين حاجات الهيئة من اللوازم وفق احكام هذا النظام واي تعليمات صادرة بموجبه .

المادة ٤- يكون المدير مسؤولا عن الاشراف على اللوازم الخاصة بالهيئة ومراقبتها واتخاذ الاجراءات والترتيبات اللازمة لحفظها وتنظيمها وحسن الاستفادة منها واستعمالها للغايات المقررة لها بموجب تعليمات يصدرها الأمين العام .

المادة ٥- تتولى المديرية المهام والصلاحيات التالية :-

- وضع الخطط العامة لادارة اللوازم في الهيئة ومتابعة تنفيذها .
- تأمين حاجة الهيئة من اللوازم وتخزينها وفقا لاحكام هذا النظام .
- طرح العطاءات ومتابعتها والاحتفاظ بالسجلات والوثائق المتعلقة بها .
- متابعة قرارات اللجان المختلفة فيما يتعلق بشؤون اللوازم .
- اجراء الدراسات اللازمة لتطوير ادارة اللوازم وحوسبتها والاحتفاظ بالمواصفات القياسية لها .
- تقديم الرأي والمشورة للمدريات في مجال ادارة اللوازم .
- تحديد انواع ونماذج السجلات والمستندات الخاصة بتنظيم شؤون اللوازم واستخدامها في الهيئة .

شراء اللوازم

لمادة ٦- لا يجوز شراء أي لوازم للهيئة او التعاقد على تقديم خدمات لها الا اذا رصدت المخصصات المالية اللازمة لذلك ولا يجوز شراء لوازم تزيد على حاجة الهيئة .

المادة ٧-أ- يقدم طلب الشراء الى المديرية قبل وقت كاف لاتمام عملية الشراء والتوريد ولا ينظر في أي طلب يوصف بالاستعجال الا اذا كانت هذه الحالة ناشئة عن حاجة طارئة لم تكن متوقعة .

ب- تحدد في طلب الشراء مبررات الشراء ويرفق به وصف واف للوازم المطلوب شراؤها بما في ذلك وحدة المادة وطريقة تغليفها وحزمها ومناولتها وكميتها والقيمة التقديرية لها والمدة اللازمة لتوريدها وطريقة الشراء .

ج- يتم الشراء بموجب امر شراء صادر عن الرئيس او من يفوضه وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٨- يراعى في جميع عمليات الشراء ما يلي :-

- مبدأ المنافسة وذلك بالطريقة التي تراها الجهة المختصة بالشراء .
- الحصول على اكثر اللوازم جودة وبالسب الاسعار وبافضل الشروط .
- قدرة المتعهد على توريد اللوازم حسب الشروط والمواصفات وخلال المدة المحددة لذلك .
- عدم تجزئة اللوازم المتشابهة المراد شراؤها الى صفقات متعددة .

المادة ٩- اذا تساوت المواصفات في اللوازم ودرجة جودتها وشروطها الاخرى فعلى الجهة المختصة بالشراء مراعاة ما يلي :-

- اعطاء الافضلية للوازم المنتجة في المملكة على ان تحسب اسعارها على اساس فارق السعر التفضيلي الذي يقرره مجلس الوزراء .
- اعطاء الافضلية للوازم المعروضة من المنافس المقيم بصورة دائمة في المملكة .

المادة ١٠- يجوز للجهة المختصة بشراء أي لوازم ، تبديل لوازم مستعملة بلوازم اخرى جديدة او مستعملة ، بناء على تقرير من لجنة فنية يشكلها الرئيس ، على ان يتم الاتفاق مع الجهة التي سيجري تبادل اللوازم معها على سعر عادل لكل من اللوازم المتبادلة وبما يحقق مصلحة الهيئة .

مكتبة

المادة ١١-١- يجوز للمجلس شراء اللوازم من خارج المملكة مباشرة في أي من الحالات

التالية، على أن تبين الجهة المختصة بالشراء الاسباب المبررة لقرارها :-

١- إذا لم تتوافر اللوازم المراد شراؤها في المملكة، وتعدر شراؤها عن طريق المراسلة .

٢- إذا كان شراء اللوازم من خارج المملكة مباشرة يعود بالفائدة على الهيئة من حيث كلفتها وجودتها وسرعة توريدها .

٣- إذا كانت لهذه اللوازم طبيعة مميزة تتمثل في الحصول على خبرات أو استشارات من بيوت الخبرة المتخصصة .

ب- للرئيس بناء على تنسيب الأمين العام إيفاد موظف أو أكثر من موظفي الجهة المختصة في الهيئة إلى خارج المملكة لشراء لوازم في أي من الحالتين المنصوص عليهما في البندين (١) و (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة، وأن يشترك في عملية الشراء موظف أو أكثر من موظفي البعثة الأردنية في الدولة التي يراد شراء اللوازم منها يسميه رئيس البعثة .

المادة ١٢- مع مراعاة صلاحيات شراء اللوازم وفق احكام هذا النظام تتم عمليات شراء اللوازم بطرح عطاء على أنه يجوز شراء اللوازم بإحدى الطريقتين التاليتين :-

أ- الشراء المباشر للوازم بالتفاوض مع بائعيها أو منتجها أو مورديها في أي من الحالات التالية :-

١- إذا كانت اللوازم المطلوب شراؤها محددة الاسعار من قبل الجهات الرسمية .

٢- إذا كانت اللوازم لا يمكن توريدها الا من مصدر واحد .

٣- إذا كانت اللوازم المطلوب شراؤها لمواجهة حالة طارئة لا تسمح بالقيام باجراءات طرح عطاء أو استدراج عروض .

٤- إذا كانت اللوازم قطعاً بديلية أو أجزاء مكمل، أو أدوات لا تتوافر لدى أكثر من مصدر واحد وبدرجة الكفاءة ذاتها بناء على تقرير فني من ذوي الاختصاص والخبرة في الهيئة .

٥- إذا كانت اللوازم مواد علمية كبرامج الحاسوب والافلام والمطبوعات وما يماثلها .

٦- إذا كان الغرض من شراء اللوازم توحيد الصنف أو التقليل من تنوع الاجهزة لتوفير اقتناء القطع التبدلية أو لمراعاة الخبرة المهنية المتوافرة لاستعمالها أو صيانتها .

٧- شراء خدمات تشتمل على اعمال صيانة أو اصلاح أو استبدال أو فحص دون أن يكون حجم العمل معلوما عند الشراء .

٨- إذا طرح عطاء أو استدراج عروض ولم تتمكن الجهة المختصة من الحصول من خلال أي منها على عروض مناسبة أو لم تكن الاسعار معقولة أو عند عدم الحصول على كامل الكمية من اللوازم المراد شراؤها .

٩- إذا كان شراء اللوازم مباشرة تنفيذاً لنص قانوني أو اتفاقية توجب ذلك .

١٠- إذا تم التعاقد على خدمات مهنية أو فنية أو استشارية متخصصة .

ب- استدراج عروض في أي من الحالات التالية :-

١- إذا دعت حاجة مستعجلة وطارئة للوازم المراد شراؤها يصعب توقعها أو التنبؤ بها ولا تسمح بطرح عطاء .

٢- إذا لم يوجد أكثر من ثلاثة بائعين أو منتجين أو موردين للوازم المراد شراؤها .

٣- إذا كانت قيمة اللوازم المراد شراؤها لا تزيد على (٥٠٠) خمسة الاف دينار .

٤- إذا لم تقدم عروض مناسبة وكافية للعطاء واقتنعت الجهة المختصة بضرورة شراء اللوازم عن طريق استدراج عروض .

المادة ١٣- يتم شراء اللوازم من قبل الجهات التالية وفقاً للصلاحيات التالية :-

أ- للرئيس :-

١- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (٣٠٠) ثلاثة الاف دينار في كل عملية شراء .

مكتبة العمل

٢- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (٢٠٠٠٠) عشرين ألف دينار في كل عملية شراء وذلك بواسطة لجنة مشتريات برئاسة الامين العام وعضوية اربعة موظفين من الهيئة يعينهم الرئيس بناء على تنسيب الامين العام على ان يعاد تشكيلها من اعضاء اخرين كل سنتين على الاكثر وتتخذ توصياتها بالاجماع او بالاكثرية .

ب- للامين العام :-

١- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (٢٠٠٠) ألفي دينار في كل عملية شراء .

٢- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار في كل عملية شراء وذلك بواسطة لجنة المشتريات المنصوص عليها في البند (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج- للمدير الذي يسميه الامين العام شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (٥٠٠) خمسمائة دينار في كل عملية شراء .

د- مع مراعاة ما ورد في هذا النظام لا يتم شراء أي لوازم تزيد قيمتها على (٢٠٠٠٠) عشرين ألف دينار الا بواسطة لجنة العطاءات المشكلة وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ١٤-١- يشكل المجلس لجنة تسمى (لجنة العطاءات) لمدة سنتين برئاسة الرئيس وعضوية كل من :

١- الامين العام .

٢- امين عام وزارة المالية او ممثل عنه يختاره وزير المالية لا تقل فئته عن الاولى .

٣- امين عام وزارة التخطيط او ممثل عنه يختاره وزير التخطيط لا تقل فئته عن الاولى .

٤- ممثل عن الدائرة ذات العلاقة يختاره الوزير المختص لا تقل فئته عن الاولى .

ب- يسمي الرئيس في اول اجتماع تعقده اللجنة نائبا له .

ج- تتولى اللجنة المشكلة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة دراسة اختيار الشركات الاستشارية المؤهلة التي تتولى الدراسات اللازمة لعمليات اعادة هيكلة وتخصيص المؤسسات او المشاريع والتنسيب بذلك الى المجلس .

د- تجتمع لجنة العطاءات بدعوة من رئيسها او نائبه عند غياب الرئيس للنظر في الامور المدرجة على جدول اعمالها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور اربعة من اعضائها على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه .

هـ- تصدر قرارات اللجنة وتوصياتها باكثرية الاعضاء الحاضرين على الاليل وتحفظ جميع القرارات في سجل خاص ، ولا يجوز الامتناع عن التصويت وعلى العضو المخالف ان يبين اسباب مخالفته خطيا .

و- يعين الرئيس احد موظفي الهيئة امينا لسر اللجنة يتولى تدوين محاضرها وحفظ سجلاتها وقيودها .

ز- تخضع قرارات اللجنة للمصادقة وفقا للصلاحيات التالية :-

١- بقرار من الرئيس اذا كانت قيمة اللوازم المطلوبة بموجب العطاء لا تتجاوز (٥٠٠٠٠) خمسين ألف دينار .

٢- بقرار من المجلس اذا كانت قيمة اللوازم المطلوبة بموجب العطاء تزيد على (٥٠٠٠٠) خمسين ألف دينار .

ح- على الرغم مما ورد في الفقرة (ز) من هذه المادة يخضع تنسيب الرئيس المتعلق بتوصيات لجنة العطاءات باختيار الشركات الاستشارية المؤهلة لمصادقة المجلس مهما بلغت قيمة الخدمات الاستشارية .

المادة ١٥-١- يحق للجنة العطاءات المشكلة بموجب احكام هذا النظام الاستعانة بالخبراء والفنيين المختصين من الهيئة او من خارجها للاستفادة من خبراتهم في دراسة عروض العطاءات المطروحة عليها .

ب- للمجلس بناء على توصية الرئيس منح الخبراء والفنيين واعضاء اللجان الفنية من غير موظفي الهيئة مكافآت مالية تتناسب مع الاعمال التي يقومون بها بتكليف من لجنة العطاءات .

مكتبة مجلس الاعمال

المادة ١٦- تنظم إجراءات العطاءات وشروط الاشتراك فيها والمان نسخها وطريقة دراسة العروض والاحالة والضمانات الواجب تقديمها من قبل المناقصين والمتعهدين والمسؤوليات والالتزامات المترتبة عليهم عند عدم الالتزام بعروضهم أو تنفيذ عقود الاحالة المبرمة معهم بموجب تعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب الرئيس وترفق بكل دعوة عطاء تطرحه الهيئة .

المادة ١٧- تطرح العطاءات من قبل رئيس لجنة العطاءات ، ويجوز له توزيع دعوة العطاءات دون مقابل على الملحقيات التجارية العربية والاجنبية والشركات غير المقيمة في المملكة والجهات التابعة للحكومة والجهات التي يرى ان من مصلحة الهيئة توجيهها لها .

المادة ١٨-١- يتولى الرئيس التوقيع على أوامر الشراء والعقود والاتفاقيات الخاصة بتوريد اللوازم مع المتعاقدين تنفيذاً لقرارات لجنة العطاءات .
ب- يتولى الامين العام التوقيع على أوامر الشراء والعقود والاتفاقيات الخاصة بتوريد اللوازم مع المتعاقدين تنفيذاً لقرارات لجنة المشتريات المشكلة بموجب احكام البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (١٣) من هذا النظام .

المادة ١٩- للرئيس ان يعهد عند الحاجة الى دائرة اللوازم العامة بشراء أي لوازم للهيئة وله ان يطلب توريد أي لوازم من أي متعهد تم احالة عطاء عليه من قبل دائرة اللوازم العامة بالاسعار والشروط ذاتها اذا كان قرار الاحالة يجيز ذلك .

المادة ٢٠- للجنة العطاءات ان تعهد الى لجنة أو هيئة أو شركة متخصصة القيام بفحص اللوازم قبل شحنها لبيان مدى مطابقتها للمواصفات وتوافر الجودة اللازمة فيها .

إدارة اللوازم

المادة ٢١- يتم شحن اللوازم المتعاقدين عليها وتوريدها من داخل وخارج المملكة باسم الهيئة .

المادة ٢٢- تتولى المديرية متابعة تنفيذ عقود الشراء وإجراءات التخليص على اللوازم التي تم شراؤها من خارج المملكة .

المادة ٢٣-١- يشكل المجلس لجنة تسلم أو أكثر تتألف من ثلاثة من موظفي الهيئة تشارك بهم مهمة تسلم اللوازم التي تم شراؤها بواسطة لجنة العطاءات المشكلة بموجب احكام الفقرة (أ) من المادة (١٤) من هذا النظام ، ويجوز لها الاستعانة بالفنيين والخبراء عند الضرورة .

ب- يشكل الرئيس لجنة تسلم أو أكثر تتألف من ثلاثة من موظفي الهيئة تشارك بهم مهمة تسليم اللوازم التي تم شراؤها بواسطة لجنة المشتريات المشكلة بموجب احكام البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (١٣) .

ج- اذا تعلق تسلم اللوازم باعادة هيكلة المشاريع أو إجراء التخصيص عليها فيتم ذلك بواسطة اللجان الفنية المشكلة لهذه الغاية حسب مقتضى الحال .

المادة ٢٤- يقوم أمين المستودع بحضور أحد أعضاء لجان التسليم المنصوص عليها في المادة (٢٣) من هذا النظام بتسليم اللوازم بصفاتها امانة وبصورة مبدئية فور وصولها لموقع التوريد لحين اتمام إجراءات تسلمها .

المادة ٢٥- ١- تقوم لجنة التسليم بالاجراءات التالية :-

١- التثبت من مواصفات اللوازم الموردة ومطابقتها للشروط المقررة في عقود التوريد من حيث النوعية والكمية ومكان التوريد وموعده ، مع مراعاة الاتفاقيات المبرمة بشأنها بما في ذلك تركيبها وتشغيلها وإجراء الفحص اللازم عليها .

٢- تسلم اللوازم الموردة خلال (١٠) عشرة أيام من تاريخ توريدها .

٣- تنظيم محضر تسلم باللوازم الموردة مع بيان قبول أو رفض اللوازم لمخالفاتها للمواصفات والشروط وبيان نسبة المخالفة ، مع تسليم نسخة من المحضر للمتعهد ولأمين المستودع الفعني وتعتبر النسخة المسلمة الى المتعهد اشعاراً له بالقبول أو الرفض .

مكتبة

ب- إذا نشأ خلاف في الرأي بين أعضاء لجنة التسليم يرفع الأمر للرئيس للبت فيه ويكون قراره قطعياً .

ج- إذا قررت لجنة التسليم رفض تسليم اللوازم الموردة لمخالفتها المواصفات والشروط المقررة ، فللمتعهد الذي ورد تلك اللوازم الاعتراض على قرار اللجنة خلال مدة لا تتجاوز (١٠) عشرة أيام من تاريخ تسلمه لمحضر التسليم إلى الجهة التي أصدرت قرار الشراء ويكون قرارها في القبول أو الرفض قطعياً ، وتعتبر اللوازم التي رفض تسليمها بحكم الأمانة .

د- يقوم المتعهد بنقل اللوازم التي رفضت الهيئة تسليمها على نفقته خلال مدة لا تتجاوز (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ إشعاره بضرورة نقلها من المكان الموجودة فيه ، إلا إذا اقتضت المتطلبات الصحية أو الأمنية نقلها أو إتلافها قبل ذلك الموعد ، فإذا تأخر في القيام بذلك عن الموعد المحدد له فيعتبر متنازلاً عنها للهيئة التي لها حق الرجوع عليه بنفقات النقل والاتلاف إذا استدعى الأمر ذلك .

هـ- يجري تسليم المساعدات والهبات من اللوازم بمطابقتها مع وثائق الشحن أو الفواتير أو أي وثيقة أخرى تبين مواصفات اللوازم وكمياتها ، وإظهار أي مخالفة في النوعية والكمية عن المواصفات والشروط الواردة في الاتفاقية أو الفواتير أو وثائق الشحن ، ويجري إدخالها في القيود حسب الأصول .

المادة ٢٦- يتم تسليم اللوازم التي لا تتجاوز قيمتها (٥٠٠) خمسمائة دينار من قبل أمين المستودع المختص بعد التأكد من مطابقتها للمواصفات والشروط المطلوبة .

المادة ٢٧- يتم إدخال اللوازم في قيود المستودع بعد تسليمها من قبل لجنة التسليم أو أمين المستودع المختص مباشرة على أن تكون معززة بالوثائق التالية :-

أ- مستند الإدخال .

ب- محضر لجنة التسليم .

ج- قرار الإحالة أو طلب الشراء .

د- الفاتورة أو بوليصة الشحن .

المادة ٢٨- تعزز مستندات الإدخال الصادرة عن المستودع الذي نقلت إليه اللوازم بمستندات الإخراج للوازم التي تم نقلها من مستودع آخر ، وترسل نسخة من مستند الإدخال إلى المستودع الذي أخرجت منه اللوازم .

المادة ٢٩- يحدد الرئيس أنواع سجلات اللوازم وبياناتها وقيودها والنماذج الواجب استعمالها والمعلومات التي يجب أن تتضمنها بما يتماشى مع أحدث الأساليب المتبعة في إدارة اللوازم وتنظيم المستودعات .

المادة ٣٠- تقيد عهدة حسب الأصول اللوازم الزائدة على أرصدة السجل أو القطع أو الأجزاء التي تم استخراجها من لوازم جرى شطبها .

المادة ٣١- أ- يتم تخزين اللوازم في المستودعات الخاصة بها في الهيئة بحيث تكون سليمة وجاهزة لتسليمها عند الطلب وتراعى طبيعة كل نوع من أنواع اللوازم عند تخزينها في المستودعات ومدة صلاحيتها للاستعمال .

ب- يتم ترقيم المستودعات والأرفف والساحات التخزينية بأرقام وأحرف مناسبة بما يكفل الوصول إلى اللوازم عند صرفها وتدوين هذه الأرقام والأحرف على بطاقات الصنف الخاصة بكل نوع من أنواع اللوازم .

المادة ٣٢- تصرف اللوازم بموجب طلب صرف لوازم بعد توقيعه من الأمين العام أو من يفوضه .

المادة ٣٣- يتم تسليم اللوازم من المستودع إلى الجهة الطالبة بموجب مستند الإخراج المعتمد بعد توقيع المستلم وكتابة اسمه ووظيفته على مستند الإخراج إضافة إلى توقيع أمين المستودع .

مكتبة الوثائق

المادة ٣٤-أ- يتم بقرار من الامين العام بناء على تنسيب لجنة فنية يشكّلها ، بيع أي لوازم أصبحت غير صالحة للاستعمال في الهيئة عن طريق المزاد العلني او الظرف المختوم وذلك بواسطة لجنة مكونة من ثلاثة اعضاء من موظفي الهيئة يعينهم الامين العام لهذه الغاية .

ب- تضع اللجنة الشروط اللازمة لعملية البيع ويكون قرارها بالبيع نافذا بعد
• مصادقة الأمين العام •

ج- يعلن عن اللوازم المراد بيعها في الصحف المحلية او باي وسيلة اخرى مناسبة .

المادة ٣٥- عند بيع أو اتلاف أي لوازم غير صالحة للاستعمال أو فالضعة عن الحاجة يجب أن تعزز مستندات الإخراج المنظمة بشأنها بشهادة تتضمن الها التلفت أو بنسخة من قائمة البيع ، حسب مقتضى الحال ، على أن يشار في تلك الشهادة أو القائمة الى الاذن الصادر بالاتلاف أو البيع .

المادة ٣٦- يتم شطب أي خسارة أو نقص يقع في اللوازم ان لم يكن نتيجة اهمال او اختلاس وفقا للصلاحيات التالية :-

أ- بقرار من الامين العام بناء على تنسيب المدير اذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء لا تتجاوز (١٠٠٠) الف دينار .

ب- بقرار من الرئيس بناء على تنسيب الامين العام المستند الى توصية لجنة تحقيق تشكل لهذه الغاية اذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء لا تتجاوز (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار .

ج- بقرار من المجلس بناء على تنسيب الرئيس المستند الى توصية لجنة تحقيق تشكل لهذه الغاية اذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء تتجاوز (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار .

المادة ٣٧-أ- تعزز طلبات الشطب بتقرير مفصل يبين مبررات الشطب الناجم عن الاستعمال او انتهاء مدة الصلاحية او أي سبب آخر .

ب- للأمين العام شطب اللوازم التي جرى تضمين قيمتها الى مسبب الخسارة
ويثبت في مستند الشطب رقم وصل القبض وتاريخه وقيمته .

ج- للأمين العام شطب اللوازم والتجهيزات الناقصة عن عهدة الموظف المتوفى أثناء خدمته في الهيئة .

المادة ٣٨- ١٥ اقتنع الامين العام بعدم جدوى عرض اللوازم غير الصالحة او الفائضة عن حاجة الهيئة للبيع او ان نفقات بيعها تتجاوز الثمن الذي يمكن الحصول عليه فيجوز ان يقرر التصرف بها او التلافها حسب الاصول وشملها من القيود بواسطة لجنة ثلاثية يشكلها لمعاينة اللوازم والتأكد من انها اصبحت غير صالحة للاستعمال او البيع .

المادة ٣٩-١- للأمين العام بواسطة لجنة يشكها ان يقرر بيع أي لوازم صالحة في الهيئة ولكنها خالصة عن حاجتها بالسعر العادل الذي تقدره اللجنة ، وتتولى بيع اللوازم وفقا للصلاحيات التالية :-

١- بموافقة الرئيس للوازم التي لا تزيد قيمتها المقدرة عند البيع على (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار .

٢- بموافقة المجلس بناء على تنسيب الرئيس للوازم التي تزيد قيمتها المقدرة عند البيع على (١٠٠٠) عشرة آلاف دينار .

ب- تقدر قيمة اللوازم المراد بيعها حسب الاسعار السائدة بعد الاخذ بعين الاعتبار الرسوم الجمركية ان وجدت واجور الشحن والتأمين والتخليص واي نفقات ادارية اخرى ترتبت على تخزينها .

ج- يتم تسليم اللوازم المباعة الى المشتري بعد دفع ثمنها والتخليص عليها
جمركيا اذا كانت مغفأة من الرسوم وذلك بموجب مستند اخراج اصولي
يثبت عليه رقم وتاريخ وقيمة ايصال قبض الثمن والبيان الجمركي المتعلق
بتلك اللوازم .

صلى الله عليه وسلم

المادة ٣٤-أ- يتم بقرار من الامين العام بناء على تنسيب لجنة فنية يشكلها ، بيع أي لوازم أصبحت غير صالحة للاستعمال في الهيئة عن طريق المزاد العلني أو الظرف المختوم وذلك بواسطة لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء من موظفي الهيئة يعينهم الامين العام لهذه الغاية .

ب- تضع اللجنة الشروط اللازمة لعملية البيع ويكون قرارها بالبيع نافذا بعد مصادقة الامين العام .

ج- يعلن عن اللوازم المراد بيعها في الصحف المحلية أو بأي وسيلة أخرى مناسبة .

المادة ٣٥- عند بيع أو اتلاف أي لوازم غير صالحة للاستعمال أو فائضة عن الحاجة يجب أن تعزز مستندات الإخراج المنظمة بشأنها بشهادة تتضمن أنها أتلقت أو نسخة من قائمة البيع ، حسب مقتضى الحال ، على أن يشار في تلك الشهادة أو القائمة إلى الأذن الصادر بالاتلاف أو البيع .

المادة ٣٦- يتم شطب أي خسارة أو نقص يقع في اللوازم أن لم يكن نتيجة إهمال أو إختلاس وفقا للصلاحيات التالية :-

أ- بقرار من الامين العام بناء على تنسيب المدير إذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء لا تتجاوز (١٠٠٠) ألف دينار .

ب- بقرار من الرئيس بناء على تنسيب الامين العام المستند إلى توصية لجنة تحقيق تشكل لهذه الغاية إذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء لا تتجاوز (٥٠٠) خمسة آلاف دينار .

ج- بقرار من المجلس بناء على تنسيب الرئيس المستند إلى توصية لجنة تحقيق تشكل لهذه الغاية إذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء تتجاوز (٥٠٠) خمسة آلاف دينار .

المادة ٣٧-أ- تعزز طلبات الشطب بتقرير مفصل يبين مبررات الشطب الناجم عن الاستعمال أو انتهاء مدة الصلاحية أو أي سبب آخر .

ب- للامين العام شطب اللوازم التي جرى تضمين قيمتها إلى مسبب الخسارة ويثبت في مستند الشطب رقم وصل القبض وتاريخه وقيمه .

ج- للامين العام شطب اللوازم والتجهيزات الناقصة عن عهدة الموظف المتوفى أثناء خدمته في الهيئة .

المادة ٣٨- إذا اقتنع الامين العام بعدم جدوى عرض اللوازم غير الصالحة أو الفائضة عن حاجة الهيئة للبيع أو أن نفقات بيعها تتجاوز الثمن الذي يمكن الحصول عليه فيجوز أن يقرر التصرف بها أو اتلافها حسب الأصول وشطبها من القيود بواسطة لجنة ثلاثية يشكلها لمعاينة اللوازم والتأكد من أنها أصبحت غير صالحة للاستعمال أو البيع .

المادة ٣٩-أ- للامين العام بواسطة لجنة يشكلها أن يقرر بيع أي لوازم صالحة في الهيئة ولكنها فائضة عن حاجتها بالسعر العادل الذي تقدره اللجنة ، وتتولى بيع اللوازم وفقا للصلاحيات التالية :-

١- بموافقة الرئيس للوازم التي لا تزيد قيمتها المقدرة عند البيع على (١٠٠٠) عشرة آلاف دينار .

٢- بموافقة المجلس بناء على تنسيب الرئيس للوازم التي تزيد قيمتها المقدرة عند البيع على (١٠٠٠) عشرة آلاف دينار .

ب- تقدر قيمة اللوازم المراد بيعها حسب الاسعار السائدة بعد الأخذ بعين الاعتبار الرسوم الجمركية أن وجدت وأجور الشحن والتأمين والتخليص وأي نفقات إدارية أخرى ترتبت على تخزينها .

ج- يتم تسليم اللوازم المباعة إلى المشتري بعد دفع ثمنها والتخليص عليها جمركيا إذا كانت معفاة من الرسوم وذلك بموجب مستند إخراج أصولي يثبت عليه رقم وتاريخ وقيمة إيصال قبض الثمن والبيان الجمركي المتعلق بتلك اللوازم .

مكتبة

المادة ٤٠- للرئيس بناء على تنسيب الامين العام اعارة او تأجير أي لوازم فائضة عن الحاجة الى أي دائرة تكون بحاجة اليها ، كما يجوز للهيئة استعارة اللوازم أو استئجارها .

المادة ٤١- يجوز اهداء أي لوازم فائضة عن حاجة الهيئة أو التبرع بها لأي من الدوائر الحكومية أو للمؤسسات العامة أو الاهلية أو للجمعيات الخيرية أو للنوادي الرياضية أو للهيئات الثقافية والفنية أو لأي حكومة أو مؤسسة اقليمية أو دولية اجنبية لغايات تحسين العلاقات معها وفقا للصلاحيات التالية :-

أ- بقرار من الامين العام اذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء لا تزيد على (١٠٠٠) الف دينار .

ب- بقرار من الرئيس بناء على تنسيب الامين العام اذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء تزيد على (١٠٠٠) الف دينار ولا تتجاوز (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار .

ج- بقرار من المجلس بناء على تنسيب الرئيس اذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء تزيد على (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار .

المادة ٤٢- تنظم مستندات اخراج باللوازم التي يتم التصرف بها بالاهداء أو التبرع بمقتضى احكام هذا النظام وتنزل من القيود وفقا للاجراءات المعمول بها .

المادة ٤٣- أ- يحدد الامين العام المستودعات اللازمة لتخزين لوازم الهيئة .

ب- يتبع في تخزين اللوازم في المستودعات الاسس التالية :-

١- تحديد نمط تخزينها حسب طبيعتها وحالات استعمالها لتسهيل التعرف عليها .

٢- توصيف بعض أو كل اللوازم من حيث بيان الاشكال والالوان والاوزان والمقاييس .

٣- ترميز اللوازم بالاحرف والارقام بما يكفل عدم الازدواجية وتبسيط اجراءات شرائها وتخزينها وسهولة التعامل والاستفادة منها .

٤- تمييز لوازم الهيئة بوسم خاص بكل صف كلما كان ذلك ممكنا .

المادة ٤٤- يشكل الامين العام لجنة أو أكثر من موظفي الهيئة للتفتيش على اللوازم وموجودات أي مستودع والتأكد من حسن الاستعمال وسلامة طرق التخزين في الوقت الذي يراه مناسباً وترفع تقريرها الى الامين العام .

المادة ٤٥- على امين المستودع في الهيئة :-

أ- تقديم كفالة عدلية وفقا لنظام كفالات الموظفين المعمول به في الوزارات والدوائر الحكومية .

ب- تقديم تقارير دورية عن حالة اللوازم الموجودة في عهده مرة في السنة على الاقل ، معززة بقوائم تتضمن اللوازم غير الصالحة للاستعمال واللوازم الفائضة عن الحاجة والناقصة والراكدة .

المادة ٤٦- أ- يجري التسليم والتسلم بين امناء المستودعات أو من يعهدتهم أي لوازم بموجب قوائم جرد مطابقة لقيود المستودع ، يتم توقيعها ممن قام بتسليمها وتسلمها وبالمصادقة على صحة توقيعها من الرئيس المباشر لكل منهما .

ب- اذا لم يتمكن امين المستودع أو من يعهدته لوازم لأي سبب من الاسباب من تسليم ما يعهدته من لوازم الى من يخلفه فيتم التسليم الى لجنة يعينها الرئيس المباشر لهذه الغاية بصورة مؤقتة .

ج- اذا تبين وجود أي زيادة أو نقص في موجودات المستودع عند التسليم فيجب تنظيم قوائم مفردة لكل من الزيادة أو النقص والتوليع عليها من جميع الاطراف المشتركة في التسليم والتسلم .

د- يتحمل الموظف الذي تكون اللوازم يعهدته قيمة النقص أو التلف الناشئ عن اهماله ويتخذ بحقه الاجراءات المناسبة .

هـ- على امين المستودع اعلام الامين العام ورئيسه المباشر خطيا عن وقوع أي تعد على المستودع حال اكتشافه فوراً ، وعلى الامين العام أن يجري التحقيق اللازم ويتخذ الاجراءات المناسبة لذلك .

مكتبة الامين

و- اذا وقع تزوير في القيود او تلاعب او اختلاس او ضياع او نقص في موجودات المستودع فعلى الجهة التي اكتشفت الحالة اعلام الامين العام فورا بذلك وعلى الامين العام اعلام الرئيس ووزير المالية ورئيس ديوان المحاسبة بذلك فورا واتخاذ الاجراءات اللازمة بما في ذلك التحقيق وتشكيل اللجان اللازمة لذلك وتزويد وزير المالية والرئيس بنتائج تلك الاجراءات .

المادة ٤٧- يحظر الحك والمسح والشطب في القيود او طلبات الصرف او المستندات الخاصة باللوازم ويتم التصويب بوضع خطين متوازيين بالحبر الاحمر على الخطا وكتابة الصواب بالحبر الازرق او الاسود والتوقيع بجانبه من قبل من اجري التصويب .

احكام عامة

المادة ٤٨- للمجلس ان يقرر منح مكافأة مالية لرئيس واعضاء اللجان المشكلة بمقتضى احكام هذا النظام من موظفي الهيئة اذا شاركوا في اعمال هذه اللجان خارج اوقات الدوام الرسمي .

المادة ٤٩- يجري قيد ما تم تحصيله من قيمة اللوازم المفقودة او الناقصة او الفائضة او المباعة ايرادا للهيئة مع مراعاة اي نص في اي تشريع اخر .

المادة ٥٠- للرئيس بتنسيب من الامين العام حرمان اي متعهد من توريد لوازم للهيئة لمدة معينة اذا تبين له عدم مقدرة على الوفاء بالتزاماته او تكرار قصوره في التنفيذ .

المادة ٥١-أ- للرئيس ان يفوض ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى الامين العام .

ب- للامين العام ان يفوض ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى اي من موظفي الهيئة .

ج- يشترط في التفويض المنصوص عليه في هذه المادة ان يكون خطيا ومحددا في موضوعه ومدته .

المادة ٥٢- تطبق احكام نظام اللوازم المعمول به لدى الوزارات والدوائر الحكومية والتعليمات الصادرة بمقتضاه والتعليمات المتعلقة بالعطاءات وادارة وتنظيم المستودعات الحكومية والرقابة على المخزون المعمول بها في الوزارات والدوائر الحكومية في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام وتحقيقا لهذه الغاية يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس الرئيس صلاحيات كل من الوزير والوزير المختص ويمارس الامين العام صلاحيات الامين العام المنصوص عليها في ذلك النظام .

مكتبة الخرج

المادة ٥٣- يصدر المجلس بناء على تنسيب الرئيس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠١/١١/٢٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	نائب رئيس الوزراء وزير العدل لمرس النابلسي
وزير الخارجية صديقه الخطيب	وزير التنمية الإدارية وزير الثقافة الدكتور محمد الذبيبات	وزير الأشغال العمامة والاسكان المهندس حملي ابو غيدا
وزير الدولة صالح اللاد	وزير دولة وزير الشباب والرياضة عبد القادر	وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي
وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الطاقة والشؤون المعدنية المهندس "محمد طي" البطاينة
وزير السياحة والآثار وزير الاعلام الدكتور طالب الرفاعي	وزير الأوقاف والشؤون والمغتربات الإسلامية الدكتور احمد هليل	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر
وزير الدولة للشؤون القانونية الدكتور عبد الشقبة	وزير الأوقاف والشؤون والمغتربات الإسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الدولة للشؤون القانونية الدكتور عبد الشقبة
وزير الصحة الدكتور فالح الناصر	وزير النقل نادر الذهبي	وزير الزراعة الدكتور محمود عايد الدويري
وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البخير

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٥) لسنة ٢٠٠١
نظام موظفي الهيئة التنفيذية للتخاصية
صادر بمقتضى المادة (٢٠) من قانون التخاصية
رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠

- المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام موظفي الهيئة التنفيذية للتخاصية لسنة ٢٠٠١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
- | | |
|------------------|--|
| الهيئة : | الهيئة التنفيذية للتخاصية |
| المجلس : | مجلس التخاصية |
| الرئيس : | رئيس الهيئة |
| الأمين العام : | الأمين العام للهيئة |
| اللجنة : | لجنة شؤون الموظفين المشكلة بموجب احكام هذا النظام |
| جدول التشكيلات : | جدول مجموع الوظائف في الهيئة ومجموعاتها وروابطها لسننها المالية . |
| المدير : | مدير القطاع او المديرية في الهيئة . |
| الموظف : | الشخص المعين بقرار من المرجع المختص في احدى الوظائف الواردة في جدول التشكيلات ، ولا يشمل العامل الذي يتقاضى اجرا يوميا . |

هكذا في الأصل

الوظيفة :

مجموع المهام التي توكلها الهيئة الى الموظف للقيام بها وما يترتب عليها من مسؤوليات أو ما يتعلق بها من صلاحيات .

الراتب :

المبلغ المالي الشهري الذي يتقاضاه الموظف بموجب أحكام هذا النظام مقابل قيامه بمهام الوظيفة التي يشغلها ولا يشمل أي علاوة أو بدل أو حافز يتقاضاه الموظف من أي نوع كان .

البعثة :

إيفاد الموظف للدراسة أو التدريب في مؤسسة تعليمية أو تدريبية عامة أو خاصة مدة متصلة تزيد على ثمانية أشهر سواء كانت داخل المملكة أو خارجها للحصول على درجة علمية أو شهادة دراسية .

الدورة :

إيفاد الموظف للاشتراك في دورة تدريبية في إحدى الجامعات أو المعاهد العلمية أو المؤسسات أو الشركات لاكتساب مهارات أو معارف لمدة لا تزيد على ثمانية أشهر ضمن برنامج معين .

المهمة الرسمية :

تكليف الموظف بعمل رسمي لمدة لا تزيد على شهرا واحدا تقتضيه مصلحة العمل في الهيئة داخل المملكة أو خارجها أو لحضور مؤتمر أو ندوة أو حلقة دراسية أو لقاء علمي أو للقيام بزيارة أو جولة استطلاعية أو الاشتراك في مناقشات أو مفاوضات نيابة عن الهيئة أو ما هو مماثل لأي من هذه الأمور سواء أكان على نفقة الهيئة أم على نفقة جهات أخرى .

المادة ٣- ١- تسري أحكام هذا النظام على جميع الموظفين الذين يعينون في أي من الوظائف المدرجة في جدول التشكيلات .

ب- ١- يتم تعيين جميع الموظفين في الهيئة بموجب عقود سنوية وفقا لأحكام هذا النظام .

٢- على الرغم مما ورد في البند (١) من هذه الفقرة يجوز للمجلس بناء على تنسيب الرئيس تعيين خبراء بموجب عقود خاصة على وظائف غير مدرجة في جدول التشكيلات للقيام بأعمال ومهام تتميز بالاختصاص والخبرة .

المادة ٤- يتولى المجلس إقرار جدول تشكيلات الوظائف السنوي للهيئة وتحديد حاجات الهيئة من هذه الوظائف وفقا لمتطلبات المهام الموكولة اليها .

المادة ٥- يتولى الرئيس المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- التنسيب للمجلس بالاحتياجات السنوية من الوظائف .
- ب- تعيين الموظفين وترفيعهم وتعديل رواتبهم وإنهاء خدماتهم واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم وفقا لأحكام هذا النظام .
- ج- إيفاد الموظف في مهمة رسمية داخل المملكة أو خارجها وفقا لأحكام هذا النظام .
- د- أي مهام أخرى يكلفه بها المجلس فيما يتعلق بشؤون الموظفين .

المادة ٦- تقسم الوظائف في الهيئة الى المجموعات التالية :-

- ١- وظائف الادارة العليا (الامين العام) :-
تكون مهام شاغلها المشاركة في تحديد الأهداف العامة ورسم الاستراتيجيات واعداد الخطط وبرامج العمل الخاصة بمشاريع وخدمات الهيئة ومتابعتها واصدار القرارات والقيام بالاجراءات التي تحقق تلك الأهداف وتقديم الاستشارات .

مكتبة مجلس العمل

ب- وظائف الخبراء :-

تكون مهام شاغلي هذه الوظائف الاشراف على تنفيذ الأهداف العامة للهيئة وتقييمها وتقديم الخبرات في مجال الاختصاص ولا يعين في هذه الوظائف أو يرفع اليها إلا من كان يحمل الشهادة الجامعية الأولى حداً أدنى وتوافرت فيه المتطلبات والشروط المحددة لاشغالها .

ج- الوظائف التخصصية والاشرافية :-

تكون مهام شاغلي هذه الوظائف القيام بمهام اشرافية او تخصصية في مجالات ادارية او محاسبية او مالية او حاسوبية او ما يماثل أيا منها مما يرى الرئيس إدراجه ضمن هذه الوظائف ولا يعين فيها أو يرفع اليها ، إلا من كان يحمل الشهادة الجامعية الأولى حداً أدنى ، وتوافرت فيه المتطلبات والشروط المحددة لاشغالها.

د- وظائف الخدمات المساندة :-

١- وظائف خدمات مساندة (أ) :-

تكون مهام شاغلي هذه الوظائف القيام بأعمال فنية ادارية او محاسبية او مالية او حاسوبية ، او ما يماثل أيا منها مما يرى الرئيس إدراجه ضمن هذه الوظائف ولا يعين في هذه الوظائف أو يرفع اليها إلا من كان يحمل شهادة الثانوية العامة حداً أدنى وتوافرت فيه المتطلبات والشروط المحددة لاشغالها .

٢- وظائف خدمات مساندة (ب) :-

تكون مهام شاغلي هذه الوظائف القيام بأعمال خدمية أو مهنية أو حرفية أو إدارية مساندة أو ما يماثل هذه الوظائف مما يرى الرئيس إدراجه ضمن هذه الوظائف وتتوافر فيمن يعين فيها المؤهلات والخبرات التي تتناسب مع الشروط المحددة لاشغالها .

المادة ٧-أ- يحدد سلم رواتب مجموعات الوظائف في الهيئة والحد الأدنى والحد الأعلى للرواتب والزيادات السنوية لكل من هذه المجموعات وفقاً للجدول التالي :-

المجموعة	مسمى الوظيفة	الراتب بالدينار من - الى	الزيادة السنوية
وظائف الإدارة العليا	الامين العام	٢٤٠٠-٢٠٠٠	٢٥
وظائف الخبراء	المدير الخبير	٢٠٠٠-١٢٠٠	٢٠
الوظائف التخصصية والاشرافية	أ- الوظائف الاشرافية :-		
	١- وظائف اشرافية متخصصة: محلل مالي رئيسي ، باحث رئيسي .	١٤٠٠-١٠٠٠	٢٠
	٢- وظائف اشرافية عامة : مسؤول تخصصية ، رئيس قسم ، رئيس تدقيق ، مسؤول تنسيق منح .	٨٥٠-٦٥٠	١٥
	ب- الوظائف التخصصية : رئيس ديوان ، محاسب ، اداري ، باحث ، محلل مالي ، قانوني ، مهندس ، محلل نظم ، مبرمج ، أمين صندوق .	٦٥٠-٣٥٠	١٢

مكتبة العمل

وظائف الخدمات المسندة	١- أمين مستودع ، أمين مكتبة ، موظف علاقات عامة ، مدخل بيانات ، سكرتير ، طابع ، كاتب .	٣٥٠-١٥٠	١٠
٨	ب- مأمور حركة ، مأمور خدمات إدارية ، مسؤول صيانة ، مأمور مقسم ، سائق ، مراسل ، حارس ، عامل لظافة ، منسق حدائق ، عامل يوفيه ، فني صيانة .	٣٠٠-١٥٠	٨

ب- للمجلس بناء على تنسيب الرئيس أن يمنح الموظف الذي يبدي جدارة في عمله زيادة اضافية واحدة بالاضافة للزيادة السنوية التي يستحقها بمقتضى احكام هذا النظام .

المادة ٨- يصدر المجلس بناء على تنسيب الرئيس التعليمات المتعلقة بما يلي :-

- أ- وصف الوظائف وتصنيفها .
- ب- أسس وقواعد تعيين الموظفين وترقيتهم .

المادة ٩- يشترط فيمن يعين في أي وظيفة في الهيئة أن يكون :-

- أ- أردني الجنسية .
- ب- قد أكمل الثامنة عشرة من عمره .
- ج- لائقا صحيا .
- د- غير محكوم عليه بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف والأمانة أو الاخلاق العامة .

هـ- حائزا على الحد الأدنى من المؤهلات العلمية والخبرات العملية التي تتطلبها الوظيفة التي سيعين فيها .

المادة ١٠- يجوز بموافقة المجلس بناء على تنسيب الرئيس تعيين غير الأردني في أي من وظائف الهيئة إذا لم يكن هناك أردني تتوافر فيه المؤهلات والمتطلبات والشروط اللازمة لاشغالها نتيجة الاعلان الذي تصدره الهيئة لهذه الغاية .

المادة ١١- أ- تشكل في الهيئة لجنة تسمى (لجنة شؤون الموظفين) برئاسة الأمين العام وعضوية اثنين من المديرين في الهيئة يختارهما الرئيس .

ب- تتولى اللجنة التنسيب للرئيس بتعيين موظفي الهيئة وترقيتهم وتعديل اوضاعهم وفقا لاحكام هذا النظام وأي مهام أخرى يكلفها بها الرئيس .

ج- يصدر الرئيس التعليمات اللازمة لتنظيم اجتماعات اللجنة واتخاذ قراراتها وتوصياتها .

المادة ١٢- لا يجوز تعيين الموظف أو ترقيته الا في وظيفة شاغرة في جدول التشكيلات .

المادة ١٣- أ- يعين الأمين العام بقرار من المجلس بناء على تنسيب الرئيس وبالراتب المقرر في سلم رواتب الموظفين المنصوص عليه في المادة (٧) من هذا النظام .

ب- ويعين سائر موظفي الهيئة بقرار من الرئيس بناء على تنسيب اللجنة .

المادة ١٤- يدرج في قرار التعيين مسمى الوظيفة التي عين عليها الموظف ومجموعتها والراتب المخصص لها وتاريخ التعيين .

مكتبة العمل

المادة ١٥- أ- يدفع للموظف مكافأة تعادل راتبه عن شهرين في السنة يدفع نصفه الأول في نهاية شهر حزيران والنصف الثاني في نهاية شهر كانون الأول من كل سنة.

ب- تصرف المكافأة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة للموظف بما يتناسب مع مدة خدمته وذلك من تاريخ مباشرته العمل وحتى تاريخ استحقاق هذه المكافأة .

المادة ١٦- للمجلس بناء على تنسيب الرئيس أن يمنح الموظف الذي تم تكليفه للقيام ببحوث أو خدمات أسهمت نتائجها في تحسين أداء العمل في الهيئة وتطويره وزيادة كفاءته وفاعليته المكافأة التي يراها مناسبة .

المادة ١٧- يتم ترشيح الموظف لأي بعثة أو دورة داخل المملكة أو خارجها وإيفاده بقرار من الرئيس بناء على تنسيب اللجنة إذا كانت ممولة من المنح والمساعدات الخارجية .

المادة ١٨- يوقع الموفد في بعثة أو دورة عقدا يلتزم بموجبه بأحكام هذا النظام وبالشروط التي تدرج في العقد ويقدم كفالة عدلية معتمدة وفقا لتعليمات تنظيمية يصدرها الرئيس لهذه الغاية .

المادة ١٩- أ- ينشأ في الهيئة صندوق يسمى (صندوق الادخار) يكون الاشتراك فيه اختياريا لموظفي الهيئة ، باستثناء العاملين بالماومة .

ب- يبدأ اشتراك الموظف في صندوق الادخار من تاريخ موافقة الرئيس على طلب اشتراكه في عضوية الصندوق .

المادة ٢٠- أ- يقتطع ما نسبته (٥٪) خمسة بالمائة من راتب المشترك في الصندوق وتساهم الهيئة شهريا لحساب المشترك بما نسبته (٥٪) خمسة بالمائة من ذلك الراتب .

ب- يكون للصندوق حساب خاص تودع فيه المبالغ المتجمعة من الاقتطاعات ومساهمة الهيئة .

المادة ٢١- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنظيم سائر الأمور المتعلقة بعمل الصندوق بما في ذلك إدارته واستثمار أمواله والاحكام والشروط المتعلقة بالاشتراك فيه او الاقتراض او الانسحاب منه والمبالغ المستحقة للموظف في هذه الحالة او عند انتهاء خدمته لاي سبب من الاسباب .

المادة ٢٢- أ- تؤمن الهيئة الرعاية الطبية للرئيس ولجميع الموظفين فيها وعائلاتهم من خلال عقد جماعي ينظم لهذه الغاية مع احدى الجهات المتخصصة في الرعاية الطبية .

ب- يحدد المجلس بتنسيب من الرئيس الشؤون المتعلقة بالرعاية الطبية وفقا للتعليمات التي يصدرها لهذه الغاية بما في ذلك المبالغ التي يترتب اقتطاعها شهريا من رواتب الموظفين وما تسهم فيه الهيئة مقابل تلك الرعاية .

المادة ٢٣- يطبق على موظفي الهيئة نظام الانتقال والفر المعمول به .

المادة ٢٤- يشكل في الهيئة مجلس تأديب أو أكثر بقرار من المجلس وتحدد طريقة تشكيله والمهام والصلاحيات المنوطة به وتنظيم اجتماعاته وكيفية اتخاذ قراراته وتنسيباته وتوصياته بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ٢٥- أ- ارتكب الموظف مخالفة للقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها في الهيئة أو أقدم على أي عمل أو تصرف من شأنه الإخلال بالمسؤوليات والصلاحيات والواجبات المنوطة به أو عرقلتها أو لم يلتزم بقواعد السلوك الوظيفي فتفرض عليه إحدى العقوبات التأديبية التالية :

- أ- التنبيه .
- ب- الانذار .

مكتبة

- ج- حجب الزيادة السنوية .
- د- الحسم من الراتب الشهري بما لا يزيد على نصفه .
- هـ- تخفيض الراتب .
- و- الاستثناء عن الخدمة .
- ز- العزل من الوظيفة .

المادة ٢٦- أ - تفرض العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٢٥) من هذا

النظام على المخالفة المسلكية التي يرتكبها الموظف بقرار من الرئيس بناء على تنسب المجلس التأديبي المختص باستثناء عقوبة العزل من الوظيفة بالنسبة لموظفي مجموعة وظائف الخبراء فتفرض بقرار من المجلس بناء على تنسب الرئيس المستند الى توصية المجلس التأديبي المختص .

ب- للرئيس بناء على تنسب المجلس التأديبي المختص تشكيل لجنة تحقيق للنظر في المخالفات التي تستوجب ذلك .

ج- للرئيس أن يطلب من الجهات المختصة منع الموظف المحال الى المجلس التأديبي أو لجنة التحقيق من مغادرة المملكة .

المادة ٢٧- أ - إذا انتهت خدمة الموظف بغير العزل أو فقد الوظيفة أو فقد الجنسية الأردنية ، فتدفع له التعويضات التالية :

- ١- المبالغ المتجمعة لحسابه في صندوق الادخار .
- ٢- راتب الاجازة السنوية المستحقة له حتى تاريخ انتهاء خدمته .
- ٣- ما يستحق من مكافأة نهاية الخدمة بمعدل راتب شهر عن كل سنة من السنوات العشر الأولى للخدمة ، وراتب شهر ونصف الشهر عن كل سنة خدمة تزيد على السنوات العشر الأولى .

ب- تقتطع من المبالغ المستحقة للموظف عند انتهاء خدمته لأي سبب كان جميع المبالغ المستحقة للهيئة على الموظف بما في ذلك قروض صندوق الادخار أو غيرها .

المادة ٢٨- يشكل الرئيس لجنة خاصة تتألف من الأمين العام رئيساً وعضوية اثنين من كبار الموظفين تتولى معالجة أوضاع موظفي الهيئة الذين كانوا على رأس عملهم في الوحدة التنفيذية للتخاصية وفقاً لأحكام هذا النظام وترفع تنسيباتها الى الرئيس لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

المادة ٢٩- للرئيس تفويض أي من الصلاحيات المخولة اليه بمقتضى أحكام هذا النظام الى الأمين العام أو أي من المديرين على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً في موضوعه ومدته .

المادة ٣٠- تحسب الخدمة الفعلية للموظف الذي تم تعيينه في الوحدة التنفيذية للتخاصية قبل صدور هذا النظام خدمة مقبولة لأغراض تطبيق أحكامه .

المادة ٣١- تطبق أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على موظفي الهيئة في الحالات غير المنصوص عليها في هذا النظام ، ولهذه الغاية يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ، ويمارس الرئيس صلاحيات الوزير ، ويمارس أمين عام الهيئة صلاحيات الأمين العام ، واللجنة صلاحيات لجنة البعثات والدورات ولجنة شؤون الموظفين المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية .

هكذا في الأصل

المادة ٣٢- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠١/١١/٢٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير التنمية الإدارية وزير الثقافة الدكتور محمد النتيبات	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيبيشات
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غدا	وزير دولة ووزير الشباب والرياضة عبد المازن	وزير المالية الدكتور ميشيل ماركو
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير السياحة والآثار وزير الاعلام الدكتور طائب الرفاعي
وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور احمد هليل
وزير دولة مؤسس خلف المعاني	وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري	وزير العمل الدكتور ناصر
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٦) لسنة ٢٠٠١
نظام ممارسة مهنة السمعية
صادر بمقتضى المادة (٥٢) من قانون الصحة العامة
رقم (٢١) لسنة ١٩٧١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام ممارسة مهنة السمعية لسنة ٢٠٠١) ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني
المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة الصحة .
الوزير :	وزير الصحة .
المهنة :	مهنة السمعية التي تُقضى بتقييم الاضطرابات الوظيفية للسمع والتوازن وتأهيلها .
اللجنة :	لجنة السمعية المشكلة بموجب احكام هذا النظام .
مركز السمعية :	المكان المرخص له بممارسة المهنة بموجب احكام هذا النظام .
مركز السمعية التدريبي :	المكان المرخص له بممارسة المهنة والتدريب عليها بموجب احكام هذا النظام .

هكذا في الأصل

مركز بيع المعينات السمعية : المكان المرخص لبيع المعينات السمعية وصيانتها وما يتعلق بتكنولوجيا السمعيات بموجب احكام هذا النظام .

المادة ٣- لا يجوز ممارسة المهنة او فتح أي من مراكز ممارستها او مراكز بيع المعينات السمعية المنصوص عليها في هذا النظام الا بعد الحصول على ترخيص بذلك وفقا لاحكامه .

المادة ٤- أ- تقتصر ممارسة المهنة على من يلي :-

- ١- اختصاصي سمعيات .
- ٢- مساعد اختصاصي سمعيات .
- ٣- فني سمعيات .
- ٤- مساعد فني سمعيات .

ب- لا يجوز لمساعد اختصاصي سمعيات وفني سمعيات ومساعد فني سمعيات ممارسة المهنة الا باشراف اختصاصي سمعيات .

المادة ٥- يشترط فيمن يتقدم بطلب لممارسة المهنة ما يلي :-

- أ- ان يكون اردني الجنسية .
- ب- غير محكوم بجناية او بجنحة مخلة بالشرف والاخلاق العامة .
- ج- ان يجتاز الامتحان المقرر من الوزارة لممارسة المهنة وفقا للتعليمات الصادرة لهذه الغاية ، ويستثنى من تقديم الامتحان كل من حصل على شهادة الدكتوراة في السمعيات قبل سريان احكام هذا النظام ويتقدم بطلب لمزاولة مهنة اختصاصي سمعيات .
- د- ان يكون حاصلًا على شهادة تؤهله لممارسة مهنة اختصاصي سمعيات او مساعد اختصاصي سمعيات او فني سمعيات في مجال المهنة في الدولة التي صدرت عنها تلك الشهادة .

المادة ٦- يشترط فيمن يتقدم بطلب لمزاولة مهنة اختصاصي سمعيات ما يلي :-

- أ- ان يكون حاصلًا على شهادة الدكتوراة في السمعيات من جامعة معترف بها .

ب- ان يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الثانية (الماجستير) او (الدبلوم العالي) من جامعة معترف بها وامضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في ممارسة المهنة في مركز سمعيات تدريبي او قد عمل ، قبل نفاذ احكام هذا النظام ، مدة لا تقل عن خمس سنوات في مجال السمعيات في وزارة الصحة او الخدمات الطبية الملكية او الجامعات الاردنية او مؤسسة الملكة علياء للسمع والنطق .

المادة ٧- يشترط فيمن يتقدم بطلب لمزاولة مهنة مساعد اختصاصي سمعيات ان يكون حاصلًا على الشهادة الجامعية الثانية (الماجستير) او (الدبلوم العالي) في السمعيات من جامعة معترف بها .

المادة ٨- يشترط فيمن يتقدم بطلب لمزاولة مهنة فني سمعيات ان يكون حاصلًا على الشهادة الجامعية الاولى (البكالوريوس) في السمعيات من جامعة معترف بها .

المادة ٩- يشترط فيمن يتقدم بطلب لمزاولة مهنة مساعد فني سمعيات توافر ما يلي :-

- أ- ان يكون حاصلًا على شهادة دبلوم في السمعيات من معهد او كلية معترف بهما على ان لا تقل مدة الدراسة في أي منهما عن ثلاث سنوات .
- ب- ان يكون حاصلًا على الشهادة الجامعية الاولى (البكالوريوس) او على شهادة دبلوم من كلية مجتمع في غير تخصص السمعيات وعمل ، قبل نفاذ احكام هذا النظام ، مدة لا تقل عن خمس سنوات في مجال السمعيات بشهادة من جهات معتمدة في وزارة الصحة او الخدمات الطبية الملكية او الجامعات الاردنية او مؤسسة الملكة علياء للسمع والنطق .

هكذا في العمل

ج- أن يكون حاصلًا على الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها وعمل ، قبل نفاذ احكام هذا النظام ، مدة لا تقل عن عشر سنوات في مجال السمعيات في مركز تابع لوزارة الصحة او الخدمات الطبية الملكية او الجامعات الاردنية او مؤسسة الملكة علياء للسمع والنطق .

المادة ١٠- تشكل في الوزارة لجنة تسمى (لجنة السمعيات) برئاسة رئيس القسم

المختص بترخيص المهن الطبية وعضوية كل من :-

أ- رئيس اختصاص الأذن والالاف والحنجرة في الوزارة .

ب- اختصاصي سمعيات من الوزارة يسميه الوزير .

ج- اختصاصي سمعيات من الخدمات الطبية الملكية يسميه مديرها .

د- اثنين من اختصاصي السمعيات احدهما من الجامعة الاردنية والآخر من جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية يسمي كل منهما رئيس الجامعة ذات العلاقة .

هـ- اختصاصي سمعيات من اعضاء الهيئة التدريسية في أي من الجامعات الخاصة يختاره الوزير .

و- اختصاصي سمعيات من القطاع الخاص يختاره الوزير .

المادة ١١- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية :-

أ- دراسة وتطبيق طلبات ممارسة المهنة المقدمة اليها من القسم المختص بترخيص المهن الطبية ورفع توصياتها الى الوزير لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

ب- التنسيب للوزير بتشكيل أي لجنة لاجراء الامتحانات .

ج- تكليف اعضاء او اكثر بالكشف على مراكز السمعيات ومراكز السمعيات التدريبية ومراكز بيع المعينات السمعية لغايات ترخيصها .

د- الكشف الدوري على جميع المراكز المنشأة بموجب احكام هذا النظام بما لا يقل عن مرة واحدة في السنة للتأكد من مطابقتها لشروط الترخيص الواردة في هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

هـ- تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى لاجور الفحوصات السمعية

والتأهيلية وفقا للتعليمات التي يصدرها الوزير بهذا الشأن .

و- دراسة الشكاوى المقدمة الى الوزارة والمتعلقة بممارسة المهنة ورفع

توصياتها بشأنها الى الوزير خلال شهر من تقديم الشكاوى .

ز- مراقبة الاعلانات المتعلقة بممارسة المهنة ومراكز السمعيات ومراكز

بيع المعينات السمعية بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

المادة ١٢-أ- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة على الاقل كل ثلاثة اشهر او كلما

دعت الحاجة لذلك ويكون اجتماعها قانونيا بحضور ما لا يقل عن اقلية

اعضاؤها . وتتخذ قراراتها باكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين على الاقل .

ب- للجنة الاستعانة بأي شخص من ذوي الاختصاص والخبرة دون أن يكون

له حق التصويت عند اتخاذ توصياتها .

المادة ١٣- يقدم طلب ترخيص ممارسة المهنة او فتح مركز لممارستها الى القسم

المختص بترخيص المهن الطبية في الوزارة على النموذج المقرر لهذه

الغاية مرفقا به صورة عن الشهادات والوثائق اللازمة المحددة في النموذج

ومصدقة حسب الاصول ويتم رفعها الى اللجنة .

المادة ١٤- يحظر على اختصاصي السمعيات ما يلي:-

أ- اعطاء الوصفات الطبية .

ب- طلب اجراء أي من الفحوصات المخبرية او الصور الشعاعية بالنوعا .

ج- اجراء فحوصات التوازن الا بتحويل او بطلب من اختصاصي اذن وال

وجنحة .

د- اجراء أي فحص سريري باستثناء فحص الاذن .

هـ- نشر الاعلانات والنشرات الدعاية دون موافقة الوزير .

مركز العمل

المادة ١٥- يجوز لاختصاصي السمعيات فتح أكثر من مركز بموجب قرار يتخذه الوزير وفق الأسس والشروط التي يقرها وللوزير إغلاق المركز في حال مخالفة أي من هذه الأسس والشروط .

المادة ١٦- يشترط لترخيص مركز السمعيات ما يلي :-

- أ- أن لا تقل مساحة المركز عن ستين متراً مربعاً .
- ب- أن يحتوي على ما يلي :-

١- غرفة فحص سمع معالجة صوتياً وفقاً للمواصفات المحددة بمقتضى التعليمات الصادرة عن الوزير لهذه الغاية .

٢- غرفة انتظار المراجعين .

٣- غرفة فحص سمع للفحوصات السمعية التي لا تتطلب العزل .

٤- مرفق صحي .

ج- أن تتوفر فيه الأجهزة التالية :-

١- جهاز فحص سمع تشخيصي على الأقل .

٢- جهاز فحص المطاوعة لتقييم الاذن الوسطى وفحصها .

٣- منظار فحص الاذن .

٤- جهاز لفحص اداء المعينات السمعية .

٥- ادوات ومواد أخذ طبعة الاذن .

٦- أي جهاز آخر يقرره الوزير .

د- يلتزم المركز بتعيين اختصاصي سمعيات مرخص يتولى إدارة المركز

والإشراف عليه وكاتب لتدوين البيانات في السجلات .

المادة ١٧- يشترط لترخيص مركز السمعيات التدريبي ما يلي :-

أ- أن لا تقل مساحة المركز عن مائة وخمسين متراً مربعاً .

ب- أن يحتوي على الغرف التالية :-

١- غرفة فحص التوازن .

٢- غرفة التأهيل .

٣- غرفة التعليم .

٤- غرفة للعاملين .

ج- أن تتوفر فيه المتطلبات الواردة في الفقرة (ب) من المادة (١٦) من

هذا النظام .

د- أن يحتوي على الأجهزة الواجب توفرها في مركز السمعيات بما في

ذلك ما يلي :-

١- جهاز فحص الالبعث القوقي .

٢- جهاز فحص السمع الدماغي .

٣- جهاز فحص التوازن ENG .

٤- جهاز فحص التوازن الحراري .

المادة ١٨- يشترط لترخيص مركز بيع المعينات السمعية توافر ما يلي :-

أ- شخص مؤهل فنياً للعمل فيه بتفرغ كامل وتدريب مدة لا تقل عن ستة

أشهر في صيانة المعينات السمعية لدى جهة مختصة .

لائيات ذلك .

ب- الأجهزة والادوات اللازمة لفحص وصيانة المعينات السمعية وصناعة

قوالبها توافق عليها الوزارة .

ج- قطع الغيار اللازمة للمعينات السمعية .

د- جهاز فحص اداء المعينات السمعية .

هـ- أي متطلبات أخرى يحددها الوزير .

المادة ١٩- يحظر على مركز بيع المعينات السمعية ما يلي :-

أ- بيع أي أجهزة أو ادوات ليس لها علاقة بتكنولوجيا السمعيات داخل

المركز ما لم يكن حاصل على ترخيص بذلك من الجهات ذات العلاقة .

ب- اجراء أي من الفحوصات السمعية وتركيب المعينات السمعية داخل

المركز .

ج- أخذ طبعة الاذن .

مركز بيع الاعل

المادة ٢٠- أ- يجوز لمراكز بيع المعينات السمعية بيع وصيانة ما يلي:-

- ١- المعينات السمعية وتشمل الاجهزة التي تستعمل في تأهيل الاضطرابات السمعية .
- ٢- تكنولوجيا السماعات المتعلقة بالادوات والاجهزة والوسائل المستعملة لتقييم اضطرابات السمع والتوازن وتأهيلها وما يستجد عليها .

ب- لا يجوز بيع المعينات السمعية الا بموجب وصفة صادرة عن اختصاصي سماعات .

المادة ٢١- أ- تجرى الفحوصات السمعية في غرفة فحص سمع معالجة صوتيا محددة مواصفاتها بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

ب- يتم وصف المعينات السمعية وتركيبها من قبل اختصاصي سماعات شريطة استشارة طبيب اختصاصي في الاذن والانف والحنجرة للتأكد من عدم وجود مرض عضوي او سبب طبي يمنع من تركيبها .

المادة ٢٢- يتم فحص جميع اجهزة المراكز المرخصة بموجب احكام هذا النظام من جهة مختصة ومعتمدة من الوزير مرة كل سنة على الاقل للتأكد من صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات وعلى مدير المركز تقديم نتيجة الفحص في حال طلبها أثناء الكشف السنوي .

المادة ٢٣- لا يجوز اجراء الفحوصات السمعية التي تتطلب التخدير الا في مستشفى تتوفر فيه الاجهزة اللازمة .

المادة ٢٤- تستوفي الوزارة الرسوم التالية :-

- أ- خمسة وعشرون ديناراً عن ترخيص الاختصاصي .
- ب- عشرون ديناراً عن ترخيص مساعد الاختصاصي .

ج- خمسة عشر ديناراً عن ترخيص الفني .

د- عشرة دنائير عن ترخيص مساعد الفني .

هـ- مائة دينار عن ترخيص كل من :-

- ١- مركز السماعات .
- ٢- مركز السماعات التدريبي .
- ٣- مركز بيع المعينات السمعية .

المادة ٢٥- على جميع المراكز القائمة قبل صدور هذا النظام توفيق اوضاعها مع احكامه ، باستثناء شرط المساحة لمراكز السماعات ومراكز بيع المعينات السمعية ، خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ نفاذ احكامه .

المادة ٢٦- يعتبر مرخصاً لممارسة المهنة بموجب احكام هذا النظام كل من حصل على تصريح ممارسة مهنة اختصاصي سماعات قبل سريان احكامه .

المادة ٢٧- للوزير بناء على تنسيب اللجنة إلغاء الرخص الممنوحة بموجب احكام هذا النظام او وقف العمل بها للمدة التي يراها مناسبة لاي من الاسباب التالية :-

- أ- اذا ثبت ان الترخيص قد اعطي اسناداً الى بيانات غير صحيحة .
 - ب- اذا فقد المرخص له اياً من شروط الترخيص .
 - ج- اذا خالف المرخص له اياً من احكام هذا النظام .
- المادة ٢٨- كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الصحة العامة .

المادة ٢٩- للوزير تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام لأمين عام الوزارة او لاي من موظفي الوزارة على ان يكون التفويض خطياً ومحدداً .

مركز بيع السماعات

المادة ٣٠- يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك مايلي:-

- أ- التعليمات الخاصة بتشكيل أي لجنة لاجراء الامتحانات ومدتها وكيفية اجراء الامتحانات النظرية والعملية والشروط المتعلقة بها بما في ذلك بدل الاشتراك فيها وزمانها ومكانها واعلان نتائجها واسس الاعتراض عليها .
- ب- التعليمات الخاصة بتنظيم السجلات في المراكز والبيانات الواجب توافرها فيها .

٢٠٠١/١١/٢٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير التنمية الإدارية وزير الثقافة الدكتور محمد النسيب	وزير الشؤون الإدارية وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طهيشات
وزير الدولة صالح القلاب	وزير الأشغال المعلمة والأسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير الدولة المالية الدكتور ميشيل مارتي
وزير البريد والاتصالات الدكتور فؤاد حاتم الزعبي	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير السياحة والآثار وزير الاعلام الدكتور طالب الرفاعي
وزير المياه والري الدكتور خالد الناصر	وزير الطاقة والشؤون المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمقاسات الإسلامية الدكتور احمد هائل
وزير الدولة مسي خلف المعالي	وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري	وزير النقل لنصر الذهبي
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٤
لأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (١٠٧) لسنة ٢٠٠١
نظام معدل لنظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين لسنة ٢٠٠١) ويقرأ مع النظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٩٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
المادة ٣-

- أ- يستوفى من صاحب العمل في المناطق الصناعية المؤهلة رسم تصريح العمل أو تجديده لسنة كاملة أو أي جزء منها عن كل عامل غير عربي كما يلي:-
- ١- مائة وخمسون ديناراً في السنة الأولى من قيام المشروع .
 - ٢- مائتان وخمسة وعشرون ديناراً في السنة الثانية من قيام المشروع .
 - ٣- ثلاثمائة ديناراً في السنة الثالثة وما تليها من قيام المشروع .
- ب- تطبق احكام الفقرة (أ) من هذه المادة اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٢/١/١

هكذا في العمل

على المؤسسات القائمة في المناطق الصناعية المؤهلة قبل صدور هذا النظام .

- ج- ١- تستوفي الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة عند توسعة أي مشروع قائم في المناطق الصناعية المؤهلة .
- ٢- تحدد أسس وشروط توسعة المشاريع القائمة بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

٢٠٠١/١٢/٤

عبد الله الثاني: ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيبيشات	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحارثية
وزير دولة صالح القلاب	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غدا	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتن
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير السياحة والآثار ووزير الإعلام ووزير التعمية الإدارية ووزير الثقافة بالوكالة الدكتور طائب الرماحي	
وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الإسلامية الدكتور أحمد طليل	وزير الدولة للشؤون القانونية الدكتور عبد الشقبة	وزير التممية الاجتماعية تمام الخول
وزير النقل ووزير البريد والاتصالات بالوكالة نادر الذهبي	وزير الصحة الدكتور فلاح الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس "محمد علي" البطاينة
وزير المعمل المهندس مزاحم المحسن	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير الزراعة ووزير المياه والري بالوكالة الدكتور محمود عابد النويري

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٨) لسنة ٢٠٠١
نظام معدل لنظام العلاوات القضائية للقضاة العسكريين

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام العلاوات القضائية للقضاة العسكريين
لسنة ٢٠٠١) ويقرأ مع النظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيما يلي
بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاما واحدا ويعمل به اعتبارا من
٢٠٠٢/١/١ .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٧-

- أ- على الرغم مما ورد في أي نظام آخر يكون الراتب الاساسي الشهري لمدير
القضاء العسكري الذي لا تقل رتبته عن لواء (١٠٠٠) دينار وعلاوة بنسبة
(١١٥٪) من هذا الراتب .
- ب- باستثناء العلاوة العائلية والعلاوة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه
المادة لا يتقاضى مدير القضاء العسكري المشار اليه في تلك الفقرة أي
علاوة أخرى منصوص عليها في هذا النظام أو أي نظام آخر للعلاوات .

هكذا من العمل

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي باعتبار ما ورد في الفقرة (أ) منها بند (١) واطافة
البند (٢) التالي اليها :-

٢- يحدد الراتب الاساسي والعلوات لكل من يشغل الوظائف التالية كما يلي :-

الراتب الاساسي	العلوة
- نائب رئيس هيئة الاركان المشتركة	١٠٠٠ دينار
- قائد سلاح الجو الملكي الاردني	١٢٠٠ دينار
	٤٠٠ دينار
	٥٠٠ دينار

٢٠٠١/١٢/١١

عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس الدباسي	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير التنمية الادارية وزير الثقافة الدكتور محمد الذبيبات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طبريشات	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلاق
وزير الأشغال العلمية والإسكان المهندس حسني ابو غدا	وزير دولة عبد الحليم	وزير المالية الدكتور ميشيل مارنو
وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير السياحة والآثار وزير الاعلام الدكتور طالب الرفاعي
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطيخ	وزير الأوقاف والشؤون والمكتبات الاسلامية الدكتور احمد طيل	وزير الدولة الدكتور فواز حاتم الزعبي
وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري	وزير التنقل ناصر الذهبي	وزير الصحة الدكتور فلاح الناصر
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير المسكن المهندس مرامح المحيسن	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله
		وزير دولة موسى خلف المعاني

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١١
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٠) لسنة ٢٠٠١

نظام معدل لنظام ترخيص ومراقبة اعمال
مكاتب تمثيل البنوك والشركات المالية الاجنبية في المملكة

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام ترخيص ومراقبة اعمال مكاتب تمثيل
البنوك والشركات المالية الاجنبية في المملكة لسنة ٢٠٠١) ويقرأ مع النظام
رقم (١١) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاما واحدا
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (١) من النظام الاصلي باضافة عبارة (والشركات المالية) بعد
عبارة (تمثيل البنوك) الواردة فيها .

محكمة العدل

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من النظام الأصلي باعتبار ما ورد في الفقرة (أ) منها بند (١) وإضافة البند (٢) التالي إليها :-

٢- يحدد الراتب الأساسي والعلاوات لكل من يشغل الوظائف التالية كما يلي:-

العلاوة	الراتب الأساسي	
٤٠٠ دينار	١٠٠٠ دينار	- نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة
٥٠٠ دينار	١٢٠٠ دينار	- قائد سلاح الجو الملكي الأردني

٢٠٠١/١٢/١١

عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب
وزير التنمية الإدارية وزير الثقافة الدكتور محمد الذنيبات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيبيشات	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحليقة
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير دولة عبد الحازم	وزير دولة عبد الله الخطيب
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير السياحة والآثار وزير الإعلام الدكتور طالب الرفاعي	وزير دولة صالح القلاب
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمسكنات الإسلامية الدكتور أحمد هليل	وزير دولة الدكتور فواز حاتم الزعبي
وزير الزراعة الدكتور محمود عابد النويري	وزير التنقل نادر الذهبي	وزير دولة الدكتور حازم الناصر
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير المسكن المهندس مزاحم المحيسن	وزير دولة موسى خلف المعاني

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١١
لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٠) لسنة ٢٠٠١

نظام معدل لنظام ترخيص ومراقبة أعمال
مكاتب تمثيل البنوك والشركات المالية الأجنبية في المملكة

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام ترخيص ومراقبة أعمال مكاتب تمثيل
البنوك والشركات المالية الأجنبية في المملكة لسنة ٢٠٠١) ويقرأ مع النظام
رقم (١١) لسنة ١٩٧٢ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي نظاماً واحداً
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (١) من النظام الأصلي بأضالفة عبارة (والشركات المالية) بعد
عبارة (تمثيل البنوك) الواردة فيها .

محكمة العدل

المادة ٣- تعدل المادة (٥) من النظام الاصلي بالفاء عبارة (دون ان يكون ملزما ببيان الاسباب) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (على ان يكون القرار مسببا) .

٢٠٠١/١٢/١١

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير العدل فارس الخليلي	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عيسى خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير التنمية الادارية وزير الثقافة الدكتور محمد الخطيبات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيبشات	نائب رئيس الوزراء وزير الشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلقة
وزير الأشغال للعمامة والسكان المهندس حسني ابو غدا	وزير دولة عبد الحازم	وزير دولة المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير التنمية الاجتماعية تمام الفول	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير السياحة والآثار وزير الاعلام الدكتور طائب الرماحي
وزير الطاقة والقوة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمقننات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الدولة للشؤون القانونية الدكتور عبد الشهاب
وزير الزراعة الدكتور محمود عابد السويدي	وزير النقل ناصر الذهبي	وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير الصحة الدكتور فالح الناصر
	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
	وزير المعاملات المهندس مزاحم المحيسن	وزير الدولة موسى خلف المعاني

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١١
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١١) لسنة ٢٠٠١

نظام استثمار اموال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
صادر بمقتضى المادة (٧٦) من قانون الضمان الاجتماعي
رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام استثمار اموال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
لسنة ٢٠٠١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها
ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

القانون	: قانون الضمان الاجتماعي .
المؤسسة	: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي .
المجلس	: مجلس ادارة المؤسسة .
الرئيس	: رئيس المجلس .
الوحدة	: الوحدة الاستثمارية في المؤسسة المنشأة بموجب هذا النظام .
الهيئة	: هيئة ادارة الوحدة .
المدير	: مدير الوحدة .

هذه من الاجل

المادة ٣- تنشأ في المؤسسة وحدة استثمارية متخصصة تتولى استثمار أموال المؤسسة وفق سياسة استثمارية يضعها المجلس .

المادة ٤- تهدف الوحدة الى ادارة استثمارات المؤسسة بشكل يكفل تنمية مواردها المالية مع وجوب الالتزام بالاسس التالية :-

أ- الحفاظ على القيمة الحقيقية لموجودات المؤسسة واصولها بتحقيق عوائد مجزية ومنظمة .

ب- المحافظة على القيمة الحقيقية للاستثمارات .

ج- تقليل المخاطر بتوزيع استثمارات المؤسسة بين ادوات الاستثمار المختلفة .

د- توفير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات المترتبة على المؤسسة .

المادة ٥- تتولى الوحدة في سبيل تحقيق اهدافها ادارة المحفظة المالية للمؤسسة وفقا لما يلي :-

أ- التداول باسمهم الشركات المحلية سواء كالت مدرجة او غير مدرجة في البورصة .

ب- تأسيس المشاريع بالتعاون مع القطاعين العام والخاص والمساهمة في المشاريع القائمة ذات الجدوى الاقتصادية .

ج- شراء وبيع الاسناد والسندات والادوات وغيرها من الاوراق المالية والاكنتاب فيها .

د- الايداع النقدي لدى الجهاز المصرفي وبعوائد مناسبة .

هـ- المساهمة في صناديق الاستثمار المشترك .

و- المساهمة في تمويل المشاريع الوطنية ذات الجدوى الاقتصادية من خلال تقديم القروض طويلة الاجل ومقابل ضمانات مناسبة .

ز- شراء وبيع وتطوير الاراضي والمباني لغايات التملك او المشاركة او الاستثمار او المتاجرة .

ح- القيام باي أنشطة استثمارية تقرها الهيئة ويعتمدها المجلس .

ط- اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تنوي الاستثمار بها

ولها في هذا المجال الاستعانة بدور الخبرة واصحاب الاختصاص .

ي- متابعة اداء ممثلي المؤسسة في الشركات التي تساهم فيها ، ورفع تقارير عن اداء هذه الشركات مشفوعة بتوصياتها الى الهيئة .

المادة ٦- يجوز للوحدة بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس الاستثمار خارج المملكة وفق ضوابط واسس يحددها المجلس بالتنسيق مع البنك المركزي الاردني .

المادة ٧- أ- تؤلف الهيئة من سبعة اعضاء على النحو التالي :-

١- ثلاثة اعضاء يسميهم المجلس من بين اعضائه على ان يكون من بينهم

مدير عام المؤسسة وعضوين احدهما عن ممثلي العمال والثاني عن

ممثلي اصحاب العمل .

٢- اربعة اشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص يعينهم مجلس الوزراء

بتنسيب من الرئيس ويجوز استبدال غيرهم بهم بالطريقة ذاتها .

ب- يعين رئيس الهيئة من بين اعضائها بقرار من رئيس الوزراء .

ج- تختار الهيئة من بين اعضائها نائبا للرئيس يقوم مقامه عند غيابه .

د- يسمي رئيس الهيئة مقرر لها من بين موظفي الوحدة .

هـ- يحدد مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس مكافأة رئيس واعضاء الهيئة .

المادة ٨- أ- يحظر على أي من اعضاء اللجنة ، طوال مدة عضويته في الهيئة ، ان تكون

له منفعة شخصية مباشرة او غير مباشرة في مجال عمل الوحدة ونشاطها

ويلتزم قبل مباشرة عمله بتقديم تصريح خطي للهيئة يؤكد انفاء هذه

المنفعة وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية وانهاء عضويته من الهيئة .

ب- اذا كان لاي من اعضاء الهيئة منفعة شخصية ، مباشرة او غير مباشرة ، قائمة

قبل تعيينه عضوا فيها وذات علاقة بعمل الوحدة ونشاطها فعليه التصريح

بذلك في اول جلسة تعقدها الهيئة لتحديد هذه المنفعة وحصرها وتقديم

مكتبة مجلس الاعمال

تعهد لها بعدم استغلال عضويته لتحقيق أي كسب جديد له وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية عن أي مخالفة لذلك وانتهاء عضويته في الهيئة .

المادة ٩- تتولى الهيئة الاشراف على اعمال الوحدة ، وتناط بها لهذه الغاية المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- اقتراح السياسات الاستثمارية ورفعها الى المجلس لقرارها .
- ب- وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسة الاستثمارية العامة التي يضعها المجلس .
- ج- متابعة تنفيذ خطط عمل الوحدة وانشطتها .
- د- التعاقد مع الشركات الاستثمارية وبيوت الخبرة المالية وتحديد انعاياها .
- هـ- وضع الهيكل التنظيمي للوحدة ووصف الوظائف فيها .
- و- تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة اللازمة لعمل الوحدة وتحديد مهامها وصلاحياتها ومكافآت اعضائها من غير موظفي الوحدة .
- ز- تقييم اداء الوحدة ورفع تقرير بذلك الى المجلس .
- ح- رفع التقارير الخاصة عن الشطة الوحدة واوضاعها المالية الى المجلس كل ثلاثة اشهر .
- ط- اغداد البيانات المالية الاستثمارية السنوية للوحدة ورفعها للمجلس .
- ي- وضع التعليمات التنظيمية الداخلية للوحدة .
- ك- أي مهام أخرى تتعلق باهداف الوحدة وانشطتها .

المادة ١٠- أ- تجتمع الهيئة بدعوة من رئيسها أو نائبه عند غيابه الرئيس مرة على الأقل كل شهر ويكون اجتماعها قانونيا بحضور ما لا يقل عن خمسة من اعضائها على أن يكون من بينهم رئيس اللجنة أو نائبه وتتخذ قراراتها بأغلبية خمسة من اصوات الاعضاء الحاضرين على الأقل .

ب- للرئيس ان يدعو خبيرا أو أكثر من المتخصصين لحضور الاجتماع للاستشارة والاستئناس برأيهم .

المادة ١١- تنتهي عضوية أي من اعضاء الهيئة في أي من الحالات التالية :-

- أ- اذا تخلف عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون عذر مقبول .
- ب- اذا حكم عليه بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف أو الآداب العامة .
- ج- اذا اصبح غير قادر على ممارسة عمله في الهيئة لمدة ستة اشهر متتالية .
- د- اذا اعلن افلاسه أو اعساره .

المادة ١٢- أ- يعين للوحدة مدير من ذوي الخبرة والاختصاص بقرار من المجلس بناء على تنسيب الهيئة على ان يتضمن القرار تحديد راتبه وعلاوته وسائر حقوقه المالية .

- ب- يتولى المدير المهام والصلاحيات التالية :-
- ١- الاشراف على الجهاز الاداري والفني في الوحدة .
- ٢- متابعة تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بعمل الهيئة والقرارات الصادرة عنها .
- ٣- اقتراح التعديلات على خطط عمل الوحدة وانشطتها وتقديمها الى الهيئة .
- ٤- رفع التقارير الدورية للهيئة عن انشطة الوحدة وادائها .
- هـ- أي مهام تتعلق بعمل الوحدة ونشاطها أو أي صلاحيات تفوضه الهيئة بها .

المادة ١٣- على الرغم مما ورد في نظام موظفي ومستخدمي المؤسسة المعمول به يكون للوحدة جهاز اداري وفني من ذوي الاختصاص والخبرة يتم تعيينهم وتحديد رواتبهم وعلاواتهم وحقوقهم المالية والوظيفية بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب الهيئة .

المادة ١٤- يصدر المجلس بتنسيب من الهيئة التعليمات التنفيذية اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك المتعلق منها بالشؤون الادارية والمالية والفنية فيها .

مكتبة المحام

المادة ١٥- يلغي نظام (استثمار اموال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي) رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠١ .

٢٠٠١/١٢/١١

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي
وزير التنمية الادارية وزير الثقافة الدكتور محمد النسيب	وزير الشؤون البلدية والثروة والبيئة الدكتور عبد الرزاق طهيشات	وزير الاشغال العمامة والاسكان المهندس حسني ابو غدا
وزير الاشغال العمامة والاسكان المهندس حسني ابو غدا	وزير المالية الدكتور ميشيل ماركو	وزير الخارجية عبد الله الخطيب
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير السياحة والآثار وزير الاعلام الدكتور طائب الرفاعي	وزير دولة صالح القلاب
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الاوقاف والشؤون والمقنسات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير دولة صالح القلاب
وزير الزراعة الدكتور محمود عايد المويري	وزير النقل نادر الذهبي	وزير دولة صالح القلاب
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير المواصلات المهندس مزاحم المحيسن	وزير دولة صالح القلاب
وزير دولة صالح القلاب	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير دولة صالح القلاب
وزير دولة صالح القلاب	وزير دولة صالح القلاب	وزير دولة صالح القلاب

تعليمات إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل وحراسة النزلاء وحقوقهم
الصادرة بموجب المادة (٤٣) من قانون مراكز الإصلاح والتأهيل المؤقت رقم
(٤٠) لسنة ٢٠٠١

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات (تعليمات إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل وحراسة
النزلاء وحقوقهم لسنة ٢٠٠١) .

المادة (٢):

أ- يتولى مدير إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل مهمة الإدارة والإشراف على
مراكز الإصلاح والتأهيل ويرتبط بالمدير من خلال مساعده للشرطة
القضائية .
ب- يرتبط مدراء مراكز الإصلاح والتأهيل مباشرة مع مدير إدارة مراكز
الإصلاح والتأهيل .
ج- يعتبر مدير مركز الإصلاح والتأهيل هو المسؤول المباشر عن الإدارة
والإشراف على المركز الذي يرأسه وفق أحكام القوانين والأنظمة
والتعليمات السارية المفعول .

المادة (٣):

تكون الإدارة الداخلية في مراكز الإصلاح والتأهيل على النحو التالي:
أ- يتولى إجراءات الحراسة الداخلية لمراكز الإصلاح والتأهيل والنزلاء
ضباط وأفراد يتم تخصيصهم لهذه الغاية .
ب- يوكل هذا العمل للقوى البشرية المخصصة من قسم المراقبة والتفتيش
والمكونة من ضباط المهاجع ومأموريها ومأموري البوابات ومأموري
الحجز الانفرادي ومسؤولي المطابخ ومسؤولي غرفة السيطرة بأجهزتهم
المعدة لذلك والمخصصة لمراقبة المركز والنزلاء من داخل المركز
وخارجه .
ج- يتولى مدير مركز الإصلاح والتأهيل الإشراف على تنفيذ البرامج التدريبية
والتأهيلية المعدة لهذه الغاية .
د- يتولى تصنيف النزلاء في المركز لجنة يتم تشكيلها من قبل مدير المركز
وفق المعايير الواردة في القانون على أن يكون من بين أعضائها طبيب
نفساني وطبيب عام وباحث اجتماعي على أن يتم إعادة التصنيف بشكل
دوري .
هـ- يضع مدير المركز الترتيبات اللازمة لإيجاد قسم خاص بالسجلات
والقيود المتعلقة بالنزلاء وحسب ما جاء بقانون مراكز الإصلاح
والتأهيل .

مركز الإصلاح والتأهيل

و- يتولى مدير مركز الإصلاح مهام إدارة المركز وإيواء النزلاء وإطعامهم ورعايتهم وتأهيلهم وفق البرامج المعدة لذلك والمحافظة عليهم وعلى أسيانهم الخاصة .

ز- يتم تشغيل النزلاء بإشراف المدير لغايات تأهيلهم واستثمار طاقاتهم ووفقاً لأحكام القانون .

ح- على مدير إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل أن يصدر أوامر ثابتة حول إدارة مشاريع التدريب والإنتاج وضبط قيودها المحاسبية وتنظيم أجور النزلاء العاملين فيها وذلك وفق الأسس المحاسبية المرعية .

المادة (٤):

تستولي مهمة الحراسة الخارجية للمراكز وأمنها وحدة شرطية تابعة لقيادة أمن المنشآت وفقاً لترتيبات مديرية الأمن العام ومنها ما يلي :-

أ- حراسة ومراقبة أسوار المراكز من الداخل والخارج وعلى مدار الساعة .
ب- حراسة بوابات المراكز الخارجية وتفتيش الداخلين والخارجين للمركز وفق الإجراءات التنظيمية الموضوعة لهذه الغاية .
ج- وضع حراسة كافية لمداخل المركز الخارجي والأسوار الخارجية من الداخل والخارج .

د- على مسؤولي الحرس إبلاغ مدير المركز أو من ينيبه بالمعلومات الأولية المتوفرة عن أي حادث حال وقوعه والتثبت من صحته واتخاذ الإجراءات الكفيلة للحيلولة دون اكتماله بتوجيه من مدير المركز وتسجيل الحادث بالصورة والصوت وحسب الإمكانيات المتاحة وكتابة التقارير اللازمة المتضمنة كافة التفاصيل ابتداءً من لحظة وقوع الحادث مروراً بالإجراءات المتخذة وبيان مصدر الأوامر وانتهاءً بالنتائج ، وعلى مدير المركز في هذه الحالة إخبار مدير إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل بالحادث والإجراءات المتخذة من قبله وأن ينفذ ما يصدر إليه من أوامر .

المادة (٥):

أ- يصف النزلاء المراد نقلهم من وإلى المركز وفقاً لخطورتهم الجرمية ويتم تقييدهم وسوقهم وفق الإجراءات التنظيمية بما يضمن عدم فرار النزلاء أو تعريض حياته للخطر .

ب- يتم نقل النزلاء الذي تكون حالته الصحية سيئة بواسطة نقل تتلاءم وحالته الصحية .

المادة (٦) : للتسكين :

أ- تتولى إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل تحديد أعداد النزلاء التي يمكن قبولها في كل مركز بحيث لا يسمح بالاحتفاظ إلا إذا حدث ذلك لأسباب استثنائية .

ب- لا يجوز وضع أكثر من نزلاء واحد في الغرفة الفردية أو الزنازة الواحدة مهما كانت الأسباب .

ج- يراعى عند تسكين النزلاء في العنابر أو المهاجع أن يكونوا قادرين على التعايش مع بعضهم البعض بحيث لا يوضع بينهم من هو سئ السلوك أو الأخلاق وعلى أن تبقى الرقابة عليهم مستمرة على مدى ٢٤ ساعة .

المادة (٧) : للمساحة الأرضية والإضاءة والتهوية :

أ- يجب أن يتوفر في الغرف أو العنابر أو المهاجع المعدة لنوم النزلاء ، جميع الشروط الصحية مع الحرص على مراعاة الظروف المناخية .
ب- يجب أن تكون السقوف من الاتساع بحيث تمكن النزلاء من استخدام الضوء الطبيعي في القراءة والعمل ، وأن تكون على نحو يتيح دخول الهواء النقي سواء وجد أو لم توجد تهوية صناعية .
ج- يجب أن تكون الإضاءة الصناعية كافية لتمكين النزلاء من القراءة والعمل دون إرهاق نظرهم .

المادة (٨) : النظافة :

أ- يجب أن تكون المرافق الصحية كافية لتمكين كل نزلاء من تلبية احتياجاته الطبيعية وبصورة نظيفة ولاتقة .
ب- يجب أن تتوفر في المراكز منشآت الاستحمام والاعتسار بحيث يكون بمقدور كل نزلاء عليه أن يستحم ويغتسل بالقدر الذي تتطلبه الصحة العامة تبعاً للفصل والموقع الجغرافي للمنطقة ، على ألا يقل ذلك عن مرة في الأسبوع .

ج- على النزلاء العناية بنظافتهم الشخصية ، ومن أجل ذلك يجب أن يوفر لهم الماء وما تتطلبه الصحة والنظافة من أدوات .

د- للحفاظ على مظهر مناسب للنزلاء يساعد على احترام ذواتهم ، يزود كل مركز بالتسهيلات اللازمة للعناية بالشعر والذقن ، ويجب تمكين الذكور من

هكذا في الأصل

الحلاقة بانتظام بإرادتهم على أنه لا يجوز حلق شعر النزلاء جبرا إلا لأسباب صحية يقرها طبيب المركز .

المادة (٩) : الملابس والفراش :

- أ- يجب أن تكون الثياب التي يزود بها النزيل مناسبة لتقلب الطقس وكذلك لطروف العمل الخاصة .
- ب- يجب أن تكون جميع الملابس نظيفة وأن يحافظ عليها النزيل بحالة جيدة وعليه تبديل الثياب الداخلية وغسلها بالقدر الضروري للحفاظ على صحته .
- ج- يخصص لكل نزيل ، بقدر الإمكان ، سرير فردي ولو ازم لهذا السرير مخصصة وكافية على أن تكون نظيفة لدى التسليم على أن يحافظ على لياقتها وتستبدل في أوقات غير بعيدة للحفاظ على نظافتها .

المادة (١٠) : الطعام والماء :

- أ- توفر إدارة المركز في الساعات التي تعتمد عليها ، وجبة طعام ذات قيمة غذائية كافية للحفاظ على صحته وقواه ، جيدة النوعية ، مراقبة صحيا وحسنة الإعداد والتقديم .
- ب- على إدارة المركز أن توفر لكل نزيل ماء "صالحا" للشرب كلما احتاج إليه .

المادة (١١) : حقوق النزيل :

- أ- الاتصال بمحاميه .
- ١- يسمح للمحامي بزيارة موكله ويخصص ثلاثة أيام في الأسبوع أو بناء على طلب من النزيل يقدمه لمدير المركز ، وينظم تصريح للزيارة موقع من مدير المركز أو من بنبيه و يخضع المحامي للتفتيش الأمني ويتم لقاء المحامي بموكله في المكان المعد لذلك .
- ٢- يخضع النزيل في هذه الحالة إلى التفتيش الأمني قبل وبعد مقابلة المحامي .
- ٣- يسمح للنزيل الاتصال مع محاميه هاتفيا بعد أخذ موافقة مدير المركز .
- ٤- يمنع المحامي من الاتصال بموكله في حالة وجود أمر قضائي بحول دون ذلك .
- ٥- يسمح للمحامي الالتقاء مع موكله الموجود في الحجز الانفرادي بعد موافقة مدير المركز وفي المكان المخصص لذلك .
- ٦- تتخذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على المحامي من قبل مدير المركز لضمان إجراء المقابلة بالصورة اللازمة .

ب- الاطلاع على الأوراق القضائية الخاصة به :

- ١- على مدير المركز وبأسرع ما يمكن أن يطلع النزيل على قرارات الظن ولائحة الاتهام والأحكام الصادرة بحقه والواردة إلى المركز مقابل توقيعه أو بصمته على ما يشعر بذلك .
- ٢- تمكين النزيل من توكيل محام يرغب في توكيله للدفاع عنه وكذلك الاطلاع على لوائح الاتهام والأحكام الصادرة بحقه والموجودة بحوزة وكيله المحامي .
- ٣- لكل نزيل لا يتكلم أو يفهم اللغة العربية الحق في أن يبلغ وعلى وجه السرعة وبلغه يفهمها المعلومات المتعلقة بقرارات الظن ولائحة الاتهام والأحكام والقرارات الصادرة بحقه وفي أن يحصل دون مقابل عند الضرورة على مساعدة مترجم شفوي لتحقيق ذلك .
- ج- يتم إبلاغ ذوي النزيل عن مكان وجوده هاتفيا من قبله أو من خلال الرسائل والبرقيات وعلى نفقته وإذا تعذر ذلك يتم مخاطبة مديرية الشرطة التابع لها سكن ذوي النزيل من قبل إدارة المركز وحسب العنوان المعطى لهم من النزيل .
- د- ١- تتم مراسلة النزيل لأهله وأصدقائه بواسطة البريد العادي أو المسجل أو الصليب الأحمر على أن يفتح في إدارة المركز سجل خاص بذلك تدون فيه المعلومات الضرورية المتعلقة بالرسائل الصادرة والواردة للنزيل وتخضع الرسائل المشتبه بها أمنيا للإجراءات الأمنية اللازمة .
- ٢- يمنع النزيل الموجود في الحجز الانفرادي من إجراء المراسلات إلا بموافقة مدير المركز .
- هـ- استقبال الزوار :
- ١- يخصص ثلاثة أيام في الأسبوع لزيارة ذوي النزلاء وأقربائهم وأصدقائهم ووفقا للترتيبات التي يصدرها مدير المركز على أن يخضع الزوار إلى التفتيش الأمني ، مع مراعاة صلاحية الوزير الواردة في القانون .
- ٢- يسمح بزيارة النزيل ما لم يكن هناك مانع أمني أو قرار قضائي يحول دون ذلك .
- ٣- على مدير المركز فتح سجلات خاصة بالزوار يدون فيها اسم الزائر والتفاصيل الضرورية عنه .
- ٤- تستم الزيارة تحت إشراف إدارة المركز وفي المكان المخصص لها من قبل مدير المركز .

محكمة العدل

٥- للوزير أو من يفوضه السماح لأي شخص بزيارة النزلاء وفقا لأحكام هذا القانون .

و- ممارسة الشعائر الدينية وزيارة رجال الدين :

١- يسمح لكل نزلي ، أداء الشعائر الدينية بحضور الصلوات المقامة في المركز ، وبحيازة كتب الشريعة والتربية الدينية التي تأخذ به طائفته .

٢- يسمح لجميع رجال الديانات السماوية بدخول مراكز الإصلاح والتأهيل لزيارة النزلاء الذين يرغبون بخدماتهم وذلك في الأوقات والأماكن المخصصة من قبل مدير المركز في غير أيام الزيارات (المقبورة للنزلاء) على أن يتم ذلك بحضور أحد مأموري المركز ويتم تفتيش النزلي قبل وبعد الزيارة ، كما للمذكورين زيارة النزلي الموجود في الحجز الانفرادي بموافقة مدير المركز مع مراعاة النواحي الأمنية والصحية .

٣- تقتصر زيارة رجال الدين على أبناء طائفتهم .

ز- الاتصال مع ممثله الدبلوماسي أو القنصلي :

١- يسمح للنزلي بالاتصال هاتفيا أو بالمراسلة مع ممثل دولته الدبلوماسي أو القنصلي إذا كان النزلي أجنبيا" لإبلاغه عن مكان وجوده أو فيما يتعلق به .

٢- تطبق بشأن النزلي الأجنبي فيما يتعلق بالاتصال بالمحامى والإطلاع على الأوراق القضائية الخاصة به وممارسة الشعائر الدينية والمراسلات والزيارات ما يطبق على النزلاء الأردنيين .

ح- الاستفادة من الفرص المتاحة في المركز للتعليم الأكاديمي :

١- يحق للنزلي الاستفادة من فرص التعليم الأكاديمي في المركز لجميع الدرجات العلمية وحسب إمكانيات كل مركز .

٢- يتم التعليم الأكاديمي في المراكز وفي المكان المخصص لذلك .

٣- تعقد الامتحانات داخل مراكز الإصلاح أو خارجها .

٤- يمنح النزلي شهادة صادرة عن وزارة التربية والتعليم دون أن يذكر فيها أنه نزلي والمكان الذي درس فيه .

٥- تتولى وزارة التربية والتعليم توفير المعلمين والمهمات التدريبية والمقاعد الدراسية .

ط- التدريب المهني :

١- يتم تدريب وتأهيل النزلي مهنيا" وفق إمكانيات المركز وتتولى مؤسسة التدريب المهني توفير المدرب والمهمات التدريبية وينظم المركز الأمور الإدارية للتدريب .

٢- يمنح النزلي شهادة بالمهنة التي تلقاها صادرة عن مؤسسة التدريب المهني دون ذكر أنه نزلي والمكان الذي تلقى به تدريبه .

٣- تتخذ نفس الاحتياطات المفروضة لحماية سلامة وصحة العمال الأحرار وللنزلاء المتدربين والعاملين أيضا" .

٤- تتخذ تدابير لتعويض النزلاء عن إصابات العمل والأمراض المهنية ، وبشروط لا تقل عن تلك التي يمنحها القانون للعمال الأحرار .

٥- يجب أن لا يتجاوز الحد الأقصى لساعات العمل عن الحد المقرر في قانون العمل .

٦- يجب أن يحصل النزلاء العمال على يوم للراحة الأسبوعية ووقتاً للتعليم وغيره من الأنشطة المعدة لاصلاحهم وتأهيلهم .

٧- يجب أن يكون عمل النزلاء مأجورا" .

ي - معاملة النزيلة الحامل :

٢- يتم عرض النزيلة الحامل على طبيب المركز كلما دعت الحاجة لذلك وبشكل دوري وبناء على توجيه الطبيب .

٣- يتم تحويل النزيلة إلى المستشفيات الحكومية إذا تعذر علاجها في المركز وحال إدخالها للمستشفى توضع تحت الحراسة من قبل أفراد الشرطة النسائية .

٤- يتم إدخال النزيلة الحامل للمستشفى للولادة بناء على توصية الطبيب .

٥- تقدم المساعدات اللازمة وحسب الإمكانيات المتاحة للنزيلة وطفلها بعد الولادة .

٦- يتم تخصيص مكان خاص (كحضانة) داخل مركز إصلاح النساء يوضع فيها الرضع والأطفال الموجودين مع أمهاتهم وذلك خلال الفترات التي لا يكونون أثناءها في رعايتهن .

المادة (١٢) : المواد الممنوع إدخالها مع النزلي أو إيصالها إليه :

١- لا يجوز إدخال أي عقاقير أو أدوية مع النزلي أو إيصالها إليه بأية وسيلة إلا إذا قرر ذلك طبيب المركز .

٢- المأكولات والمشروبات بمختلف أنواعها .

مركز الإصلاح

٣- لا يجوز للزئيل الاحتفاظ بأكثر من عشرين ديناراً أردنياً معه في المهاجع وما زاد على ذلك يجري الاحتفاظ به في أماكن المركز لحسابه .

المادة (١٣) :

في حالة وجود تعارض أو غموض بين مواد هذه التعليمات ومواد القانون المعمول به تطبق أحكام القانون .

المادة (١٤) :

تعتبر هذه التعليمات سارية المفعول اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية

الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

تعليمات تسجيل وترخيص الدراجات الآلية
صادرة استناداً لأحكام الفقرة (ب) المادة (١٨) من قانون السير المؤقت رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠١م

المادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات تسجيل وترخيص الدراجات الآلية) ويصل بها إعتباراً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

المادة (٢)

يسمح بتسجيل وترخيص الدراجات الآلية للجهات غير الحكومية التالية :-

- الشركات التي يزيد رأسمالها عن (٥٠) ألف دينار أردني .
- البنوك المرخصة قانونياً وفروعها .
- الجامعات وكليات المجتمع المتوسط والمدارس والمستشفيات الخاصة .
- المؤسسات الفندقية (ثلاثة نجوم فأكثر وشركات الطيران) .
- المنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الدبلوماسية .
- ملكي الوحدات الزراعية أو مستأجرها بعد إبراز ما يثبت امتلاكهم لها أو استئجارها .
- مستودعات الأدوية والمختبرات الطبية .

المادة (٣)

لشروط الواجب توافرها في الدراجة الآلية :-

- أن لا يزيد سعة محركها عن (٢٥٠) سي سي .
- إذا كانت الشركة من أحد الشركات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (١) وتعمل في مجال الخدمات (مطاعم) يجب أن تكون الدراجات المستخدمة من قبلها بثلاثة عجلات .

المادة (٤)

لشروط الواجب توافرها بالمالك :-

- أن يكون حاصلاً على رخصة سوق دراجة آلية سارية المفعول .
- أن لا يقل عمره عن (٢٥) سنة .
- أن يكون حسن السيرة والسلوك .

المادة (٥)

الأحكام العامة :-

- إذا استعملت الدراجة الآلية في غير الأغراض التي تم تسجيلها وترخيصها بموجبها ومن قبل أشخاص غير مخولين بتفكيكها يلغى ترخيص الدراجة وتسحب رخصة المالك .
- لا تسجل الدراجة الآلية (لا بعد وجود معلق وفق الشروط الواردة في المادة (٣) .
- تظهر رخصة الدراجة باسماء المالكين الذين سمح لهم بتفكيكها بعد إبراز ما يثبت عملهم لدى المالك ويمنع استعمالها إلا من قبلهم تحت طائلة إلغاء الترخيص .
- يسمح بتسجيل وترخيص دراجة واحدة فقط للجهات الواردة في المادة (١) باستثناء الجهات التي تمتلك درجاً لها في المملكة .

المادة (٦)

تلقى تعليمات تسجيل وترخيص الدراجات الآلية المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٢٥٤) تاريخ ١٧/١٢/١٩٩٨ .

الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

محكمة العدل

تعليمات رخص السوق لغير الأردنيين

صادرة بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٢٩) من قانون السير المؤقت رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠١

المادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات رخص السوق لغير الأردنيين لسنة ٢٠٠١) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢)

أ- إضافة إلى الشروط الواردة في الفقرة (أ) من المادة (٢٩) من قانون السير تصدر رخص السوق الأردنية لغير الأردنيين وفقاً للشروط التالية :-

ب- أن يبرز ما يثبت شخصيته باحدى الوثائق التالية :-

- جواز السفر .

- وثيقة سفر .

ج- أن يكون حاصلًا على إذن الإقامة في المملكة أو يحمل جواز سفر أردني (موقت).

د- أن يقدم شهادة حسن سيرة وسلوك في حال كونه معقياً من الحصول على إذن إقامة بمقتضى قانون الإقامة وشؤون الأجانب .

و- أن يكون لائقاً من الناحية الصحية.

المادة (٣)

لا تمنح رخص السوق من الفئة الثانية والرابعة والخامسة والسادسة إلا بموافقة الوزير المسبقة شريطة أن يكون طالب الرخصة حاصلًا على تصريح عمل بمهنة سائق.

المادة (٤)

تكون مدة إصدار رخص السوق على النحو التالي :-

أ- الفئة الأولى والثالثة لمدة عشر سنوات .

ب- الفئة الثانية والرابعة والخامسة والسادسة لمدة سنة واحدة

ج- الفئة السابعة لمدة سنتين.

المادة (٥)

لوزير الحق في سحب رخص السوق المنصوص عليها في هذه التعليمات قبل انتهاء مدتها .

الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

تعليمات تنظيم نقل الطلاب بواسطة الحافلات وسيارات الركوب المتوسطة الصادرة بمقتضى للفقرة (أ) من المادة (٦٢) من قانون السير المؤقت رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠١

المادة (١): تسمى هذه التعليمات (تعليمات تنظيم نقل الطلاب بواسطة الحافلات وسيارات الركوب المتوسطة لسنة ٢٠٠١) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية

المادة (٢)

تجهيز الباصات:

- أ. يدهن كل باص باللون البرتقالي لسهولة تمييزه عن غيره من الباصات المدة للنقل العام.
- ب. يجب تركيب ضوئين لمعمرين مقطعين على كل من الجهتين الأمامية والخلفية من الأعلى وبمساحة لا تقل عن ٢م^٢ لكل ضوء ، بحيث تحمل الإضاءة عند توقف الباص لتحصيل وتنزيل الطلاب، وعلى المركبات القادمة من الاتجاهين بالوقوف التام في حال عدم وجود جزيرة وسطية في الطريق، وعدم السماح لها بمتابعة السير إلا بعد أن تطفأ الإضاءة المنقطعة.
- ج. كتابة عوارة (باس مدرسة) على الواجهة الخلفية بشكل واضح.
- د. كتابة اسم المدرسة ورقم الهاتف على جانبي الباص بصورة واضحة.
- هـ. تجهيز الباص بصندوق إسعاف لاستخدامه للإسعافات الأولية عند الضرورة.
- و. توفير مقابض جانبية كاثية لمساعدة الطلبة عند الصعود والنزول.
- ز. تغطية الأراج والأرضيات بمواد مناسبة لمنع الانزلاق.
- ح. تركيب أحزمة أمان للمقاعد الأمامية ومقعد السائق والمقاعد المجاورة للكوابل على الأقل.
- ط. فحص الباص دورياً بمعدل مرة كل ستة أشهر.
- ي. أن تكون التشابيك بشكل يضمن عدم إخراج اليد والراس ويؤمن التهوية الكافية من الجهة الأخرى.
- ك. أن لا يزيد عمر الباص عن ٥ سنوات عند تسجيله وأن لا يكون قد عمل سابقاً بالصلة العمومية.

المادة (٣)

مسائق الباصات:

أ- يشترط في سائق الباص حصوله على تصريح خاص من إدارة السير سنوياً بمنح بدوارة ما يلي:

- ١- القيادة الرقابية
- ٢- السيطرة على الباص
- ٣- قواعد وأولويات المرور
- ٤- أصول التوقف وتحصيل وتنزيل الطلاب وعبورهم الطريق
- ٥- التجاوز
- ٦- القيادة في فصل الشتاء
- ٧- الشوخص وعلامات الطرق الدولية
- ٨- التصرفات الخاطئة
- ٩- الاسعافات الأولية
- ١٠- التعامل مع الطلبة وفقاً لأصولهم

ب- وجوب تقيد السائق بما يلي خلال نقل الطلاب:

- ١- أن يكون حسن الهيئة والمظهر
- ٢- أن يلتزم بالسير على المسرب الأمين باستمرار ويتكلم بالسير على المسرب الأمين إلا عند الضرورة الملحة.

مكتبة من الأصيل

- ٣- عدم التوقف لتحميل أو تنزيل الطلاب في المناطق الخطرة وغير المناسبة كالمناطق ورووس للتلال وتقاطع الطرق.
- ٤- أن يتخذ الاحتياطات الكافية ليحول دون وقوع أي حادث ويحول دون استخدام الباص بطريقة غير مشروعة من قبل الطلاب الموجودين فيه.
- ٥- عدم سوق الباص في حالة الإجهاد أو المرض أو التعب.
- ٦- التأكد من عدم وجود حجارة بين المقاعد الخلفية حتى لا تتطاير وتسبب حوادث للمركبات أو الأشخاص.
- ٧- التأكد من صلاحية الباص قبل الانطلاق وإبلاغ إدارة المدرسة عن أي أعطال تؤثر على سير وسلامة الباص.
- ٨- عدم وقوف الباصات قرب البيوت يجب مراعاة عدم الوقوف عند مفارق ومقاطع الطرق وفي الأماكن غير المكتشفة وقبل مرات المشاة كما يجب الوقوف قرب رصيف المنزل للطلبة الصغار.
- ٩- عند تحميل أو تنزيل الطلاب يجب التأكد مما يلي:
 - أ. استعمال الحزام الأمان لأشغال المركبات التي تدور خلفه بمنزله على التوقف.
 - ب. تشغيل الإضاءة الحمراء المتقطعة.
 - ج. الوقوف التام عند أنسي الميادين.
 - د. التأكد من أن الطلبة قد دخلوا الباص وتم إغلاق الباب بصورة صحيحة.
 - هـ. عدم الحركة قبل أن يجلس الطلبة في أماكنهم.
 - و. عدم تحميل ركاب زائدة عن العدد المسموح به، علماً بأنه يسمح بتحميل ثلاثة طلاب لكل أصارهم عن ١٢ سنة بدلاً من راكبين بالدين.
 - ز. إزول جميع الطلاب والتأكد من هبرهم الشارع من خلف الباص بأمان وبمساعدة المرافق .

المادة (٤)

من القوالب الأساسية

- ١- يجب أن يكون هناك مراقب لكل باص مدرسي يتل طلائاً لكل أصارهم عن ١٢ عاماً ويجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:
 - ١- اقريب خاص على هذا النوع من العمل من قبل المدرسة.
 - ٢- أن يكون ملماً وعلى درجة كبيرة من المعرفة بالإسعافات الأولية البسيطة.
 - ٣- مراقبة الطلبة عند المرافقة وإثناء الركوب والنزول وخلال الرحلة وعند هبرهم الشارع.
 - ٤- مساعدة المعاقين وفقاً لعمالات الإعاقة الخاصة بكل منهم.
 - ٥- الإحاطة بأماكن لزول وركوب الطلاب.
- ب- يمكن بالنسبة للباسات التي تتل طلائاً تزيد أصارهم على إثني عشر عاماً تكليف أحد المدرسين بالجلوس قرب الباب، ليتولى مهمة إرشاد الطلاب ومراقبة سلوكهم.

المادة (٥): تلى تعليمات تنظيم نقل الطلاب بواسطة الباصات (الحافلات وسيارات الركوب المتوسطة) لسنة ١٩٩٢ المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٨٥٩ تاريخ ١٩٩٢/١٠/٢١ وتعديلاته .

الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

تعليمات تركيب واستعمال جهاز تسجيل حركة المركبات (التاكغراف)
صادرة بموجب المادة (٦٢) من قانون السير المؤقت رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠١ م

المادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات تركيب واستعمال جهاز تسجيل حركة المركبات - التاكغراف- لسنة ٢٠٠١) وبمعل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية

المادة (٢)

المواصفات العامة للجهاز ووظيفته:

- ١- يجب أن يقوم الجهاز بتسجيل المعلومات التالية:
 - المسافة التي تقطعها المركبة - كم -
 - السرعة كم / الساعة
 - الوقت - حسب توقيت المملكة الأردنية الهاشمية-
 - أوقات قيادة المركبة، الوقت، والإمتراحة ولمدة ٢٤ ساعة
 - أوقات فتح الجهاز
- ب- يجب أن يتكون الجهاز مما يلي:
 - ١- عناصر القياس المرئية وهي:
 - السرعة
 - المسافة المقطوعة
 - الوقت
 - عناصر التسجيل وهي:
 - مسجل المسافة المقطوعة
 - مسجل السرعة
 - مسجل أو أكثر للوقت

- ج- يجب أن تكون جميع أجزاء الجهاز مصنوعة من مواد غير قابلة للكسر ويتحمل الإرتجاجات الناتجة عن المركبة ولا تتأثر بالمجال المغناطيسي أو للكهربائي أو أي مواد أخرى لها مميزات كهربائية ومغناطيسية لينة.
- د- يجب أن تكون عناصر القياس مزودة بالإشارة للقيمة وغير مبهمة للنظر.
- هـ- يجب أن تكون كافة الأجهزة الداخلية للجهاز مصممة بطريقة تمنع دخول الغبار وتشكل الرطوبة وأن تكون مصنوعة بشكل يصعب التلاعب بها.
- و- يجب أن يزود الجهاز بوسيلة إغلاق للحجرة التي تحتوي على بطاقة التسجيل كذلك بتل آلية ضبط ساعة التوقيت.
- ز- يجب أن لا يتعدى فرق التسجيل للزوايا التالية:
 - ١- المسافة المقطوعة: (+ أو -) ٤ سم من المسافة الفعلية.
 - ٢- السرعة: (+ أو -) ٦ كم / الساعة من السرعة الفعلية.
 - ٣- الزمن: (+ أو -) دقيقتان يومياً وعشرة دقائق أسبوعياً.

المادة (٣)

مواصفات بطاقة التسجيل:

- ١- يجب أن تكون بطاقة التسجيل مصنوعة بحيث تكون المعلومات المسجلة عليها واضحة وقروءة.
- ب- يجب أن يكون الحد الأدنى لسمك البطاقات ٢٤ ساعة
- ج- أن تحتوي على فراغ لكتابة المعلومات التالية:
 - ١- اسم السائق
 - ٢- تاريخ ومكان بدء وإهتية لخدمة البطاقة.

محذراً من الأخطار

- ٣- رقم لوحة المركبة .
٤- المسافة المقطوعة عند بداية استخدام السائق للمركبة
٥- الوقت الذي تم به تبديل المركبة

المادة (٤) :

تركيب الجهاز ومعايرته وفحصه:

- ١- يتم اعتماد الورش التي تقوم بعملية التركيب والمعايرة من قبل المكتب الفني المركزي لشؤون السير .
ب- يجب ان يتم تركيب الجهاز من مكان يمكن السائق من رؤية عناصر القياس والتسجيل وان لا يتم تركيبه في مكان يكون معرضاً للكسر .
ج- بعد تركيب الجهاز ومعايرته يجب وضع لوحة على الجهاز مثبتاً عليها المعلومات التالية:

- ١- اسم وعنوان الورشة المعتمدة التي قامت بعملية التركيب والمعايرة
٢- محيط الاطارات - ملم -
٣- مامل التميز لكل مركبة - دورة / كم .
وهي عدد الدورات أو الإشارات التي تصدر من جزء المركبة التي يتم وصل الجهاز به خلال سير المركبة لمسافة كم واحد .

د- يجب ان يوضع ختم SEAL على الأجزاء التالية:

- ١- طرفي التكوين بين الجهاز وجزء المركبة الموصول به
٢- الخط الواصل بين الوصلة المستخدمة ومكان وضعها بدائرة التوصليل
٣- غطاء الجهاز الخارجي
هـ- يجب ان يحمل الختم المستخدم رقم أو علامة مميزة لكل ورشة
و- فحص الجهاز:

- ١- تتولى إدارة ترخيص السواقين والمركبات فحص الجهاز للتأكد من صلاحيته ووجود الاختتام أثناء الفحص الدوري للمركبات .
٢- يتم معايرة الجهاز سنوياً وعلى الورشة التي تقوم بعملية المعايرة إصدار شهادة معايرة بذلك وعلى السائق ان يبرز نسخة منها لإدارة الترخيص عند الفحص الدوري .

المادة (٥) :

استعمال الجهاز:

١- واجبات المالك:

- ١- يجب على المالك والسائق التأكد من ان الجهاز يعمل بشكل منظم وصحيح وان جميع الاختام في امكانها المخصصة .
٢- على المالك تزويد السائق بالعدد الكافي والمناسب من البطاقات لمدة لا تقل عن اسبوع .
٣- على المالك الاحتفاظ بالبطاقات المستعملة لمدة لا تقل عن ٣ شهر وتسليمها إلى أجهزة الأمن العام عند طلبها .

ب- واجبات السائق:

- ١- استخدام الجهاز أثناء حركة المركبة وتوقفها وتسجيل تاريخ استخدام البطاقة وحمل بطاقات صالحة للاستعمال والاحتفاظ بأخر سبع بطاقات تم استعمالها .
٢- تسجيل المعلومات التالية على البطاقة قبل إدخالها:
١- اسم السائق .
ب- رقم السيارة .
ج- تاريخ ومكان بدء الرحلة .
د- رقم عدد المسافة عند بداية الرحلة .

- ٣- تسجيل المعلومات التالية على البطاقة بعد إنتهاء فترة العمل:
أ- رقم عدد المسافة عند نهاية الرحلة
ب- تاريخ ومكان نهاية الرحلة
٤- التأكد من ان الجهاز يعمل وان التسجيل على البطاقة يتم بشكل صحيح .
٥- استخدام بطاقة جديدة لكل يوم أو عند استلام المركبة من سائق آخر .
٦- عند توقف الجهاز عن العمل أو تعطله عن التسجيل يجب إبلاغ أقرب مركز شرطة أو دورية مرور ليثبت ذلك، وعدم الاستمرار بالعمل بجهاز معطل لأكثر من ٢٤ ساعة .
٧- عند تعرض البطاقة إلى أي تلف خلال الرحلة يجب الاحتفاظ بها وتسليمها مع البطاقة البديلة التي تم استعمالها .
٨- عدم ترك البطاقة داخل الجهاز إذا ما تم استعمال المركبة من قبل سائق آخر لأن المعلومات التي يتم تسجيلها على البطاقة هي معلومات خاصة بالسائق أثناء الرحلة وليست خاصة بالمركبة التي يقودها .
٩- تزويد رجال الشرطة بالبطاقات المحتفظ بها عند الطلب وإذا ما تم فتح الجهاز وإخراج البطاقة فيجب على السائق المطلب من رجل الشرطة تسليمه ملاحظة بذلك تبين تاريخ ووقت فتح الجهاز وإذا ما تم تبديل البطاقة فيجب على رجل الشرطة كتابة الملاحظات على البطاقة الجديدة .
١٠- إذا فقد أو تلف أحد الاختام SEALS لأي سبب من الأسباب فيجب كتابة ملاحظة وإخبار المالك بذلك واستبداله بأخر جديد في أحد الورش المعتمدة .
١١- على السائق ان يحمل معه شهادة المعايرة للجهاز وتقديمها لرجل الشرطة عند الطلب .

المادة (٦) :

تعتمد المعلومات الواردة في البطاقة لغايات ضبط مخالفات السرعة المتفردة وتجاوز عدد ساعات قيادة السائق بها.

المادة (٧) :

تتولى أجهزة الأمن العام مراقبة تنفيذ هذه التعليمات ومخالفة مالك المركبة أو سائقها الذي بها مع ضبط رخص السوق والمركبة وتحويلها إلى إدارة الترخيص لفحص المركبة لغياً.

المادة (٨) :

تفنى تعليمات عدد تسجيل مركبة وسرعة المركبات - للتأخرات - الصادرة في العدد رقم (١٠٩٣) من الجريدة الرسمية وتدخلتها تاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١.

الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

مكتبة مجلس الأعمال

تعليمات النقاط لمكرري المخالفات المرورية

الصادرة بموجب البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة ٦٢ من قانون السير المؤقت رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠١

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات (تعليمات النقاط لمكرري المخالفات المرورية لسنة ٢٠٠١) ويصل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢):

يكون للكلمات والمبازات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أثناء إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك:-

- النقطة: مقياس لمدى جسامته المخالفة.

- الرخصة: رخصة سوق المركبة.

- القيد: ملف يحتوي على عدد مرات ومدد وقف العمل بالرخصة.

- السجل: ملف يحتوي على عدد النقاط التي تسجل بحق السائق.

المادة (٣):

أ- تسري أحكام هذه التعليمات على السائقين حاملي الرخص الأردنية.

ب- يتم تثبيت النقاط في السجل الخاص بالسائق من تاريخ تحرير المخالفة.

المادة (٤):

تسجل النقاط للمخالفات وفق الجدول التالي:

المتضمن	وصف المخالفة	عدد النقاط
١-	قيادة مركبة أثناء فترة حجز الرخصة أو وقف العمل بها إدارياً أو قضائياً.	٤
٢-	قيادة مركبة بعكس الاتجاه المقرر للسير على الطرق والشوارع معصولة الاتجاهات بجزر وسطية.	٤
٣-	تجاوز إشارة المرور الضوئية الحمراء أثناء سوق المركبة.	٤
٤-	قيادة المركبة ليلاً دون تراس أو استخدام أنوار الطريق الأمامية أو أنوار للقياس الخلفية المقررة بطريق غير مضاء.	٣
٥-	قيادة المركبة بسرعة تزيد عن الحد المقرر للسرعة بأكثر من ٤٠ كم بالساعة.	٣
٦-	استعمال السيارة الخصوصية مقابل أجر.	٢
٧-	قيادة مركبة تحمل حمولة بارزة بصورة خطيرة خلافاً لأحكام قانون السير والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها.	٢
٨-	التجاوز اللطفي في الحالات والأماكن التي يمنع التجاوز فيها.	٢
٩-	عدم التقيد بشاغمة لفت.	٢
١٠-	عدم الالتزام بالمسرب أو تغيير المسرب بشكل مفاجئ.	٢

المتضمن	وصف المخالفة	عدد النقاط
١١-	قيادة المركبة برخصة سوق لا تخوله فتحها حق قيادتها.	٢
١٢-	عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتثبيت الحمولة أو إحكام تغطيتها.	٢
١٣-	تحميل ركاب زيادة عن الحد المقرر بما يزيد عن عشرة ركاب في الحالات وخمسة ركاب في سيارات الركوب المتوسطة.	٢
١٤-	طرح أو سكب أو تسرب حمولات المركبات كالحجارة والزيوت والأتربة والنفائات والدياه الحامدة أو أي مواد أخرى على الطرق.	٢
١٥-	إلقاء أي مواد أو فضلات من فوالد المركبات.	١
١٦-	قيادة المركبة بسرعة تزيد على الحد المقرر بأكثر من (٣٠) كم/ساعة ولا تتجاوز (٤٠) كم/ساعة.	١
١٧-	عدم استعمال النماز عند التحول لليسار أو اليمين.	١
١٨-	عدم إعطاء أولويات المرور للمشاة على الممرات المخصصة لعبورهم.	١

المادة (٥):

يحقق السائق الذي وصل مجموع نقاطه في السجل لأكثر من (٦) نقاط وأقل من (١٦) نقطة حضور دورة تأهيلية في المعهد السروري أو في المراكز التي يمتددا المعهد لهذه الغاية وفي هذه الحالة يتم شطب (٦) نقط من مجموع نقاطه على أن يستعمل حقه هذا مرة واحدة في السنة ويحتمل السائق نقاط هذه الدورة.

المادة (٦):

يتم سحب رخص السوق إدارياً في أي من الحالات التالية :-

- أ- إذا وصل مجموع نقاط السائق في السجل (١٦) نقطة وأقل من (٢٠) نقطة لمدة شهرين .
 ب- إذا وصل مجموع نقاط السائق في السجل (٢٠) نقطة وأقل من (٢٤) نقطة لمدة ثلاثة أشهر .
 ج- إذا وصل مجموع نقاط السائق في السجل (٢٤) نقطة وأقل من (٢٨) نقطة أربعة أشهر .
 د- إذا وصل مجموع نقاط السائق في السجل (٢٨) نقطة وأقل من (٣٢) نقطة لمدة ستة أشهر .
 هـ- إذا وصل مجموع نقاط السائق في السجل لأكثر من (٣٢) نقطة لمدة سنة واحدة .

المادة (٧):

تعاد رخص السوق لأصحابها عند تنفيذ مدة السحب المقررة في المادة (٦) من هذه التعليمات والوزير وفي حالات يقرها تخفيض مدة السحب المشار إليها أو لغائها ويكون قراره هذا نهائياً .

المادة (٨):

- أ. يحتفظ بسجل خاص لكل سائق لمدة سنتين متتاليتين من تاريخ أول مخالفة يرتكبها من المخالفات الواردة في المادة (٤) من هذه التعليمات.
 ب. تشطب نقاط المخالفة التي مضى على تسجيلها مدة سنتين متتاليتين ما لم يصل مجموع النقاط (١٦) نقطة.
 ج. إذا مضى على السائق مدة سنة كاملة دون تسجيل أي نقطة إضافية في سجله من تاريخ آخر مخالفة لفته يتم شطب النقاط المسجلة بصفه شريطة أن لا يكون مجموع نقاطه يستلزم سحب الرخصة.
 د. إذا تم سحب الرخصة إدارياً وفق أحكام هذه التعليمات فإنه يتم شطب النقاط من سجل السائق.

مركز العمل

المادة (٩):

يتشأف عدد النقاط المحددة للمخاللة التي يرتكبها السائق التي تؤدي إلى حادث مروري نتج عنه وفاة شريطة صدور قرار نهائي من المحكمة بإثباته.

المادة (١٠):

- أ. يحق لأي سائق الحصول على معلومات حول عدد النقاط المسجلة عليه أو قيده بعد تبينة وتوقيع نموذج خاص بذلك وإقرار إثبات شخصية.
- ب. لا يحق لأي شخص أو شركة غير صاحب الملائكة الحصول على معلومات حول عدد النقاط المسجلة عليه أو قيده إلا بتفويض رسمي من صاحب الملائكة.
- ج. يحق للجهات الرسمية وشركات التأمين الحصول على معلومات عن قيود السائقين.
- د. يستولى الرسم المقرر بموجب نظام الرسوم المعمول به مقابل الحصول على معلومات عن عدد نقاط كل سائق وعدد مرات سحب الرخصة.

المادة (١١):

تتولى أجهزة الأمن العام المختصة وضع الآلية اللازمة لتنفيذ أحكام هذه التعليمات.

المادة (١٢):

تتلقى تعليمات النقاط لمروري الحوادث والمخالفات المرورية الصادرة بعدد الجريدة الرسمية رقم (٤٢٥٢) بتاريخ ٢١/١٢/١٩٩٧م والوزير اتخاذ القرار المناسب بشأن الإجراءات المترتبة عليها.

الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

تعليمات مراكز تدريب السواقة لسنة ٢٠٠١.

الصادر بمقتضى المادة (٣٥) من قانون السير المؤقت رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠١م.

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات (تعليمات مراكز تدريب السواقة لسنة ٢٠٠١) ويعمل بها بعد مرور ستين يوما من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢):

- أ- تقدم طلبات فتح مراكز التدريب من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين إلى المحافظ المختص وتحال إلى مديرية الأمن العام للاستئناس برأيها ويشترط في مقدم الطلب ما يلي:
 - ١- أن يكون أردني الجنسية.
 - ٢- أن لا يقل عمره عن (٢٥) سنة إذا كان المتقدم شخصا طبيعيا.
 - ٣- أن يكون حسن السيرة والسلوك ويثبت ذلك بشهادة خطية صادرة عن الجهات المعنية.
- ب- يشكل المحافظ لجنة لدراسة الطلب والكشف الأولي على الموقع المقترح وإجراء الكشف النهائي على المركز للتأكد من توفر كافة الشروط المطلوبة مؤلفة من مندوبين عن:
 - ١- المحافظ المختص.
 - ٢- إدارة ترخيص السواقين والمركبات.
 - ٣- إدارة السير.
 - ٤- البلدية المختصة أو الهيئات التي تقوم مقامها.
- ج- يمنح الترخيص للمركز بقرار من الوزير بناءً على تسبب اللجنة المختصة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة.
- د- على صاحب المركز تجهيزه وفق متطلبات أحكام هذه التعليمات خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ حصوله على الترخيص قابله للتجديد لمدة مماثلة ولمره واحد فقط.

المادة (٣):

- أ- تصنف مراكز التدريب على النحو التالي:
 - ١- مراكز الدرجة الأولى، ويشترط في تجهيزها ما يلي:
 - ١- أن يكون أستاذ السواقة.
 - ٢- أن يكون أستاذ السواقة.
 - ٣- أن يكون أستاذ السواقة.
 - ٤- أن يكون أستاذ السواقة.

هكذا من العمل

- ١- مكتب لاستقبال المتدربين مجهز بالاثاث اللازم لا تقل مساحته عن (٥٠) م^٢.
- ٢- قاعه للمعدات الفنية لا تقل مساحتها عن (٤٠) م^٢ مجهزه بكافة الاجهزه الميكانيكيه والكهربائيه والقطع الرئيسيه للسياره وسياره نموذج (سيموليتز مع شاشه) وان تكون جميع المعدات صالحه وبحاله جيده.
- ٣- قاعه للتدريب النظري لا تقل مساحتها عن (٤٠) م^٢ مجهزه بالاثاث اللازم والة عرض الشرائح مع الشرائح التعليميه اوجهاز عرض شرائح مع الشرائح اللازمه وجهاز فيديو وتلفزيون مع اشرطة فيديو تعليميه وتوفير كافة وسائل الايضاح اللازمه لها على ان تكون جميع المعدات صالحه وبحاله جيده.
- ٤- ميدان للتدريب العملي لا تقل مساحته عن (٥) دونمات مسفلت ومجهز بكافة الشواخص و الاشارات المروريه اللازمه للتدريب.
- ٥- ان يسجل باسم المركز (١٠) سيارات تدريب بالصفه العموميه كحد ادنى على ان لا يقل عدد السيارات المخصصه لتدريب الفئه الثالثه عن (٥) سيارات وسياره مجهزه لتدريب الفئه الرابعه وسياره مجهزه لتدريب الفئه السابعه ويجوز للمركز الذي يرغب في ذلك تسجيل سيارات لتدريب الفئات الاخرى.
- ٦- مدربين مؤهلون حاصلون على تصاريح تدريب تتلائم مع فئات السيارات المسجله باسم المركز شريطة ان لا تقل ثقافه مدرب النظري عن شهادة الثانويه العامه بنجاح وان لا يقل مجموع المدربين عن (١٠) مدربين في المركز.
- ٧- مدير للمركز على ان يكون اردني الجنسيه ولا يقل عمره عن (٢٥) سنه ومستواه التعليمي لا يقل عن الشهاده الجامعيه الاولى وان يكون حسن السيره والسلوك ويثبت ذلك سنويا بشهادة خطيه من الجهات المختصة وان يكون متفرغا، ويكون مسؤولا عن اداره المركز امام الجهات المختصة.
- ٨- مشرف مستفرغ اردني الجنسيه مهمته تنظيم شؤون المركز لا يقل مستواه التعليمي عن مستوى الببلوم ولا يقل عمره عن (٢١) سنه.

ب- مراكز الدرجة الثانيه

مراكز التدريب النظري والعملي، ويشترط في تجهيزها ما يلي :-

- ١- مكتب لاستقبال المتدربين مجهز بالاثاث اللازم لا تقل مساحته عن (٢٥) م^٢.
- ٢- قاعه للمعدات الفنية لا تقل مساحتها عن (٣٠) م^٢ مجهزه بكافة الاجهزه الميكانيكيه والكهربائيه والقطع الرئيسيه للسياره وان تكون جميع المعدات صالحه وبحاله جيده.
- ٣- قاعه للتدريب النظري لا تقل مساحتها عن (٣٠) م^٢ مجهزه بالاثاث اللازم والة عرض الشرائح مع الشرائح التعليميه او جهاز عرض شرائح مع الشرائح اللازمه وجهاز فيديو وتلفزيون او مكنه عرض افلام وتوفير وسائل الايضاح اللازمه لها على ان تكون جميع المعدات صالحه وبحاله جيده.
- ٤- ان تكون القاعات المطلوبه متجاوره وضمن مساحه واحده.

- ٥- ان يسجل باسم المركز (٥) سيارات تدريب بالصفه العموميه على ان تكون (٤) سيارات منها لتدريب الفئه الثالثه وسياره لتدريب الفئه الرابعه ويجوز للمركز الذي يرغب في ذلك تسجيل سيارات لتدريب الفئات الاخرى.
- ٦- مدربين مؤهلون حاصلين على تصاريح تدريب تتلائم مع فئات السيارات المسجله باسم المركز شريطة ان لا تقل ثقافه مدرب النظري عن شهادة الثانويه العامه بنجاح وان لا يقل مجموع المدربين عن (٥) في المركز.
- ٧- مدير للمركز على ان يكون اردني الجنسيه ولا يقل عمره عن (٢٥) سنه ومستواه التعليمي لا يقل عن شهادة الثانويه العامه بنجاح وان يكون حسن السيره والسلوك ويثبت ذلك سنويا بشهادة خطيه من الجهات المختصة وان يكون متفرغا ومسؤولا عن اداره المركز امام الجهات المختصة.

ثانياً: مراكز التدريب النظري فقط، ويشترط في تجهيزها ما يلي :-

- ١- مكتب لاستقبال المتدربين مجهز بالاثاث اللازم ولا تقل مساحته (٢٥) م^٢.
- ٢- قاعه للمعدات الفنية لا تقل مساحتها عن (٣٠) م^٢ مجهزه بكافة الاجهزه الميكانيكيه والكهربائيه والقطع الرئيسيه للسياره.
- ٣- قاعه للتدريب النظري لا تقل مساحتها عن (٣٠) م^٢ مجهزه بالاثاث اللازم والة عرض الشرائح مع الشرائح التعليميه اوجهاز عرض شرائح مع الشرائح اللازمه لتدريب وجهاز فيديو وتلفزيون مع اشرطه تعليميه او مكنه عرض افلام وتوفير كافة وسائل الايضاح على ان تكون جميع هذه المعدات صالحه وبحاله جيده.
- ٤- مدربين مؤهلون حاصلون على تصاريح تدريب نظري ولا تقل ثقافتهم عن شهادة الثانويه العامه بنجاح ولا يقل عددهم عن (٢).
- ٥- مدير للمركز على ان يكون اردني الجنسيه ولا يقل عمره عن (٢٥) سنه ومستواه التعليمي لا يقل عن شهادة الثانويه العامه بنجاح وان يكون حسن السيره والسلوك ويثبت ذلك سنويا بشهادة خطيه من الجهات المختصة وان يكون متفرغا ومسؤولا عن اداره المركز امام الجهات المختصة.

ثالثاً: مراكز التدريب العملي فقط، ويشترط في تجهيزها ما يلي :-

- ١- مكتب لاستقبال المتدربين مجهز بالاثاث اللازم ولا تقل مساحته عن (٢٥) م^٢.
- ٢- مدربين مؤهلون حاصلون على تصاريح تدريب تتلائم وفئات السيارات المسجله باسم المركز وان لا يقل عددهم عن (٥) في المركز.
- ٣- ان يسجل باسم المركز (٥) سيارات تدريب بالصفه العموميه كحد ادنى على ان تكون (٤) منها لتدريب الفئه الثالثه وسياره لتدريب الفئه الرابعه والمركز تسجيل سيارات لتدريب باقي الفئات.
- ٤- مدير للمركز على ان يكون اردني الجنسيه لا يقل عمره عن (٢٥) سنه ولا يقل مستواه التعليمي عن شهادة الثانويه العامه بنجاح وان يكون حسن السيره والسلوك ويثبت ذلك سنويا بشهادة خطيه من الجهات المختصة وان يكون متفرغا ومسؤولا عن اداره المركز امام الجهات المختصة.

أ- يشترط في موقع مراكز التدريب النظري والعملي من الدرجة الثانية والمراكز المخصصة للتدريب العملي فقط، ما يلي:-

- ١- أن يكون المركز بعيداً عن الشوارع والطرق التي تزيد سرعته فيها عن (٦٠) كم/ساعة وعن التقاطعات والمنعطقات بمسافة لا تقل عن (٥٠) م.
 - ٢- أن يكون المركز بعيداً عن المدارس ورياض الأطفال وأماكن العبادة بمسافة لا تقل عن (٢٠٠) م.
 - ٣- أن يكون الموقع منظم تجارياً أو حرفياً.
 - ٤- أن يتوفر موقف للمركز يتسع للحد الأدنى من سيارات التدريب في المركز في نفس الموقع أو مكان مجاور أو مقابل للمركز يخصص كموقف ولا يبعد عن المركز أكثر من (١٠٠) م.
 - ٥- أن يتوفر في المبنى الذي يشغله المركز كافة الشروط والمرافق الصحية والتهوية اللازمة على أن لا يقل الارتفاع الداخلي للمباني عن (٢,٥) م وتوفر شروط السلامة العامة بما في ذلك مضختي حريق لا تقل سعة الواحدة عن (٥) لترات
- ب- يشترط في موقع المركز المخصص للتدريب النظري فقط، توفر البندين (٥,٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة.
- ج- يشترط في موقع مركز التدريب من الدرجة الأولى توفر البند (٥) من الفقرة (أ) من هذه المادة.

١- شروط الاشتراك بدورات المدربين :

- ١- أن لا يقل المستوى التعليمي لمقدم الطلب عن الثانوي العامه بنجاح
 - ٢- أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بجنايته أو جنحه مخله بالشرف والأداب وأن يثبت ذلك بشهادة رسمية من الجهات المختصة
 - ٣- أن يكون حاصلًا على رخصة سوق من الفئة الرابعة ومرور ثلاث سنوات على صدورهما كحد أدنى
 - ٤- أن لا يكون محكوماً بأي مخالفه سير من الدرجة الأولى أو مدانا بحادث سير أدى إلى وفاة أو تعطيل لسان ولم تكن رخصته محجوزة بسبب النقاط المترتبة على مخالفاته المتكرره خلال السنه السابقه لتقديم الطلب
- ب- الشروط الواجب توفرها في الراغبين بالحصول على تصاريح تدريب سواقين :
- ١- أن يكون أردني الجنسية
 - ٢- أن لا يقل عمر المدرب عن (٢٤) سنه ولا يزيد عن (٦٥) سنه
 - ٣- اجتياز دوره تأسيسيه لغايات تدريب الفئات الثالثه والرابعه والسابعه تعقد في المعهد المروري الأردني أو لحد مراكز الدرجة الأولى وفق المنهاج والبرنامج المحدد من قبل المعهد المروري الأردني ويشترط أن لا تقل الساعات التدريبية لهذه الدوره عن (١٧٠) ساعة نظريه و (١٣٠) ساعة عملية.
 - ٤- اجتياز دوره مقدمة لغايات تدريب كافة الفئات شريطة أن يكون حاصلًا على رخصة سوق من الفئة السادسة ومرور ثلاث سنوات على صدورهما واجتياز الدوره التأسيسيه وفق الشروط الواردة بهذه المادة ووفق المنهاج المحدد من قبل المعهد المروري الأردني.

- ٥- أن يكون قد اجتاز الفحص العملي والنظري الذي يجريه المعهد المروري الأردني بعد اجتيازه الدورات المقرره وفق الاسس المعتمده للنجاح والرسوب التي يعتمدها المعهد المروري الأردني.
- ٦- أن يكون مقدم الطلب حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بجنايته أو جنحه مخله بالشرف والأداب وأن يثبت ذلك بشهادة رسمية من الجهات المختصة.
- ٧- أن لا يكون محكوماً بأي مخالفه سير من الدرجة الأولى أو مدانا بحادث سير أدى إلى وفاة أو تعطيل لسان ولم تكن رخصته محجوزة بسبب النقاط المترتبة على مخالفاته المتكرره خلال السنه السابقه لإصدار التصريح.
- ٨- أن يكون لائقاً من الناحية الصحية.
- ٩- أن يكون حاصلًا على عقد عمل مع المركز الذي يعمل فيه وأن يكون عقد العمل ساري ومصدق من وزارة العمل.
- ١٠- أن لا يكون موظفاً حكومياً.
- ١١- يصدر تصريح للتدريب لمدة سنة واحدة ويجدد سنوياً. وإذا انقطع المدرب عن التدريب أو لم يتم تجديد تصريحه لمدة ثلاث سنوات فأكثر يتم إخضاعه لفحص تقييم في المعهد المروري الأردني وفي حالة أخفاقه في الفحص يشارك في دورة تدريبية ووفق التصريح الممنوح له.

يلتزم المدرب بما يلي :-

- ١- الحصول على تصريح تدريب صادر من إدارة ترخيص السواقين و المركبات حسب الفئة المسموح له تدريبها ويجدد سنوياً مستكملاً شروط الحصول عليه خلال الشهر الأخير من سريانه.
- ٢- أن يرتدي اللباس الموحد والمحدد من إدارة ترخيص السواقين و المركبات.
- ٣- أن لا تزيد ساعات التدريب اليومي للطلاب عن ساعتين للتدريب العملي وأربع ساعات للتدريب النظري.
- ٤- عدم التدريب في الأماكن والأوقات التي تحددها إدارة ترخيص السواقين و المركبات.
- ٥- عدم التدريب خارج نطاق المحافظة المختصة.
- ٦- أن لا تقل نسبة النجاح السنويه بالفحص العملي للمتدربين الذين يدرهم عن (٦٠%) وأن لا تقل عن (٧٠%) بالفحص النظري.
- ٧- أن يلتزم بالاجراءات التنظيمية التي تحددها إدارة الترخيص.
- ٨- إذا تم حجز رخصة سوق المدرب أو تم وقف العمل بها لأي سبب، يوقف العمل بتصريح التدريب ويحجز تلقائياً لحين انتهاء مدة حجز الرخصة المقررة الا اذا قرر الوزير خلاف ذلك.
- ٩- تدريب المتدربين الاثنى للمتدربات الاثنا فقط ويستثنى من ذلك الاصول والفروع شريطة الحصول على تصريح مسبق لهذه الغاية من إدارة ترخيص السواقين و المركبات.
- ١٠- على المدرب أن يتأكد ان المتدرب يحمل بطاقة الانتماء المركز أثناء التدريب شريطة أن تحمل صورته الشخصية والمعلومات الشخصية عنه.

محكمة العدل

١- العسكريون الذين يجتازون دورات الفاحصين ودورات مدربي السواقي في مراكز تدريب الدرجة الأولى أو المعاهد التدريبية في الأمن العام والقوات المسلحة ومنحوا شهادات تدريب بذلك أثناء خدمتهم العسكرية يحق لهم ممارسة التدريب بعد اجتياز فحص في المعهد المروري الأردني والحصول على تصريح تدريب من إدارة ترخيص السواقيين والمركبات شريطة توفر الشروط الواردة في الفقرة (١) من المادة (٥) من هذه التعليمات على أن يكون حاصلًا على رخصة سوق للفئة الرابعة لتدريب الفئات الثالثة والسابعة ورخصة سوق للفئة السادسة لتدريب الفئة الخامسة والسادسة وأن يتوافق التصريح الممنوح له مع لدوره الحاصل عليها .

ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة يستثنى الضباط والأفراد الذين اجتازوا بلجاجة دورات مدربي السواقي ودورات الفاحصين في المعاهد التدريبية للأمن العام والقوات المسلحة ومراكز الدرجة الأولى قبل صدور هذه التعليمات من الشرط الوارد في المادة (٥) الفقرة (١) البندين (١) و(٢) من هذه التعليمات .

تلتزم مراكز التدريب بما يلي :-

- ١- تدريب المتقدمين المبتدئين (٢٠) ساعة نظري و (٣٥) ساعة تدريب عملي كحد أدنى لغايات الحصول على رخصة سوق من الفئة الثالثة والسابعة وفق المنهاج والبرنامج المقرر على أن لا تقل مدة التدريب عن ثلاثين يوما .
- ٢- تدريب طالب الحصول على رخصة سوق من الفئات الأولى والثانية (أول مره) لمدة (٢٠) ساعة تدريب نظري ما لم يكن حاصلًا على رخصة سوق من الفئة الثالثة كحد أدنى .
- ٣- تدريب الراغبين بتطوير فئات الرخص حاصلين عليها وفق الآلية التالية :-
 - أ- تدريب الراغبين بتطوير رخصهم من الفئة الثالثة إلى الفئة الرابعة (١٠) ساعات تدريب نظري و(١٠) ساعات تدريب عملي كحد أدنى
 - ب- تدريب الراغبين بتطوير رخصهم من الفئة الرابعة إلى الفئة الخامسة (١٠) ساعات تدريب نظري و(١٠) ساعات تدريب عملي كحد أدنى
 - ج- تدريب الراغبين بتطوير رخصهم من الفئة الخامسة إلى الفئة السادسة (٢٠) بواقع (١٠) ساعات تدريب نظري و(١٠) ساعات تدريب عملي .
- ٤- أن لا تقل نسبة النجاح للمتقدمين للفحص العملي لدى إدارة ترخيص السواقيين والمركبات وإكالة الفئات التي يديرها المركز عن (٦٠%) سنويا وأن لا تقل للفحص النظري عن (٧٠%) سنويا .
- ٥- إصدار شهادات تثبت كفاءة المتدرب للتقدم للفحص المقرر وفق النموذج الذي تحدده إدارة الترخيص شريطة أن تكون الشهادة تحمل توقيع مدير المركز ومختومه بختم المركز .
- ٦- تنظيم الإحصالات المالية لكل متدرب بعدد الساعات التدريبية .

- ٧- تنظيم بطاقات لكل متدرب تحدد فيها الساعات وأوقات التدريب وفق النموذج الذي تحدده إدارة الترخيص .
- ٨- تثبيت أجناس التدريب العملي والنظري للساعة الواحدة وتوضع في مكان بارز وواضح في المركز .
- ٩- الالتزام بالاجور المقرر للتدريب النظري والعملي .
- ١٠- أن تتقدم مراكز التدريب بالاجراءات التنظيمية التي تحددها إدارة الترخيص .
- ١١- أن يكون المدربين العاملين في المركز حاصلين على تصاريح تدريب سارية المفعول وعقود عمل مصدقة من وزارة العمل .
- ١٢- عدم تدريب من تقل أعمارهم عن (١٨) سنة شمسية تدريبًا عمليًا إلا بموافقة وزير الداخلية المسبقة وعلى أن لا يمضي ما يزيد على ستة أشهر بين انتهاء التدريب العملي والتقدم للفحص الفني لدى إدارة ترخيص السواقيين والمركبات .
- ١٣- أعداد كشوفات بأسماء المتقدمين الجدد في المركز وكل فئة بكشف منفصل وفقا للنموذج المحدد من قبل إدارة ترخيص السواقيين والمركبات وإرسالها خلال الأسبوع الأول من بدء التدريب والفئات العمومية والمتدربين اللذين تم تحديد مستواهم ترسل خلال ثلاثة أيام من بدء التدريب سواء النظري أو العملي .
- ١٤- أعداد كشوفات بأسماء المتقدمين الذين أنهوا التدريب وثبتت كفاءتهم للتقدم للفحص النظري أو العملي أو كليهما لكل فئة بكشف منفصل وفقا للنموذج المحدد من قبل إدارة ترخيص السواقيين والمركبات .
- ١٥- تكون الكشوفات على نماذج محددة ومعتمدة من قبل إدارة ترخيص السواقيين والمركبات على أن تكون خالية من الكشط أو حبر الطمس وموقعة من قبل مدير المركز ومختومه بختم المركز .
- ١٦- عدم تدريب أي متدرب أكثر من قبل مدرب إلا بوجود مرافق لا يقل عمره عن (١٠) سنوات .

أ- يحدد المستوى العملي للمتقدمين في الحالات التالية شريطة الحصول على شهادة التدريب للنظري :-

- ١- إذا كان المتدرب لديه خبرة في السواقة .
 - ٢- إذا انقطع المتدرب عن التدريب مدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ انتهاء التدريب العملي .
 - ٣- إذا مضى ستة أشهر من تاريخ الرسوب في الفحص العملي ولم يتقدم للفحص ثانية أو مضى ستة أشهر من تاريخ اجتياز الفحص النظري ولم يتقدم إلى الفحص العملي .
- ب- يجوز للمراكز التالية إجراء الفحص المستوى العملي وتحديد عدد ساعات التدريب العملي المطلوبة :-
- ١- مراكز الدرجة الأولى .
 - ٢- مراكز الدرجة الثانية وفقا للشروط التالية :-
 - أ- أن تحقق أعلى نسبة نجاح في التدريب العملي وعلى مستوى المحافظة .
 - ب- أن لا يكون قد وجه للمركز إنذار خلال السنة السابقة .

مركز تدريب السواقيين

- يتم اعادة التقييم سنويا لهذه المراكز .
- يعتمد مركزين في كل محافظة تزيد عدد المراكز فيها على (٥) ومركز واحد للمحافظات التي يقل عدد مراكز التدريب فيها عن (٥) .

سيارات التدريب

أ- الشروط الواجب توافرها في سيارات التدريب :

- ١- سياره ركوب صغيره ذات (٤) أبواب لغايات تدريب الفئة الثالثة شريطه ان يكون مبدل السرعة (يدويا) او ان تكون مجهزة تجهيزا خاصا لتدريب الفئة السابعة او الحالات الخاصة وفق تعليمات الشروط الصحية .
- ٢- سياره ركوب صغيره ذات أربع أبواب لا تقل المسافه المحوريه فيها عن (٢,٥) م لتدريب الفئة الرابعة .
- ٣- سياره ركوب متوسطه لا يقل عدد الركاب فيها عن (٢٠) راكب بالسائق او سياره شحن لا يقل وزنها الاجمالي عن (١٠) طن لغايات تدريب الفئة الخامسة .
- ٤- حافله لا يقل عدد الركاب فيها عن (٢٥) راكب بالسائق لغايات تدريب الفئة السادسة (٢) .
- ٥- قاطره ونصف مقطوره لغايات تدريب الفئة السادسة (١) .

ب- تجهيز سيارات التدريب بالتجهيزات الاضافيه التاليه

- ١- دصات ابريك وكلتش اضافية للمدرب .
- ٢- مرآة أمامية اضافية للمدرب .
- ٣- تدهن السياره باللون البرتقالي (٣٦٧ TOP/GUL) مع وضع خطين ابيضين من الامام والخلف بعرض (١٠) سم وعلى بعد (٢٨) سم من الجناح الايمن والايسر .
- ٤- يكتب على البابين الامامين اسم المركز وعنوانه على ان يشمل اسم المحافظة ورقم الهاتف ضمن مستطيل مساحته (١١×٤٠) سم ويثبت على المستطيل شعله بطول (٤٠) سم من اللون الاحمر والازرق ويحدد لون المستطيل والشعله من قبل ادارة ترخيص السواقين والمركبات .
- ٥- يوضع على مقدمة السيارة من الاعلى مثلث على شكل هرمي مضاء من الداخل وتكون قاعدته المثلث فيه بطول (٢٠) سم على ان يكون البرواز احمر والارضيه بيضاء تحمل الحرف (ت) باللغة العربيه وحرف (L) باللغة الانجليزية .

ج- تخضع سيارات التدريب للفحص الفني قبل فحص التلاميذ المقرر من قبل القسم الفني في اداره الترخيص لبيان مدى صلاحيتها الفنية وتحديد النواقص ان وجدت ولا يجوز ان يتم فحص التلاميذ عليها في مثل هذه الحاله ما لم تكن صالحه فنيا .

د- تخضع سيارات التدريب للفحص الفني كل سنه اشهر وتمنح شهاده صلاحية بذلك وعلى المدرب ان يحتفظ بهذه الشهاده في السياره على ان لا تتجاوز شهاده الصلاحيه تاريخ انتهاء الترخيص

هـ- ان تسجل جميع سيارات التدريب باسم المركز بالصفه العموميه وتعمل تحت اشراف هذا المركز مباشره

و- ان تكون سيارات التدريب للفئات الثالثه والرابعه والسابعه المراد تشغيلها من موديل سنه التسجيل او السنه التي قبلها او السنه التي تليها عند تسجيلها لأول مره على ان لا يزيد العمر التشغيلي عن (١٢) سنه من سنه الصنع وان لا يزيد عمر سياره التدريب للفئات الخامسه والسادسه عند تشغيلها عند تسجيلها لأول مره عن (٥) سنوات وان لا يزيد عمرها التشغيلي عن (١٥) سنه من سنه الصنع

ز- تقوم مراكز التدريب بتحديث سياراتها المسجله لديها والتي يزيد عمرها التشغيلي عن السنوات المقرره في هذه الماده وفقا لهذه التعليمات وتوحيد ألوان السيارات خلال مده اقصاها سنتين من تاريخ نفاذ هذه التعليمات

تحدد اجور التدريب بقرار من وزير الداخليه بناء على تنسيب لجنه مؤلفه من :

- أ- مدير اداره ترخيص السواقين والمركبات
- ب- مندوب عن وزاره الداخليه
- ج- مندوب عن نقابه اصحاب السيارات العموميه
- د- مندوب عن نقابه السواقين

احكام عامه :

- ١- يحق لاداره ترخيص السواقين والمركبات اجراء الكشف الدوري والفحالي على مراكز التدريب للتأكد من مدى التزامها بالتعليمات وتطبيق نص الماده (٣٥) من قانون السير بحق المراكز والمدربين في حال مخالفتهم لهذه التعليمات
- ٢- للوزير وقف العمل بترخيص المركز وتصريح المدرب اذا قام صاحب المركز او المدرب بارتكاب أي منهما فعلا "منافيا" للحياه او للإخلاق العامه ولدين بقرار قطعي من المحكمه .
- ٣- يكون للترخيص باسم صاحب المركز سواء كان شخصا طبيعيا او اعتباريا "ولا يجوز نقل ملكيته او ادخال شريك او انسحاب شريك او تغيير اسم المركز او نقل موقعه الا بموافقة مسبقه من الوزير .
- ٤- يكون ترخيص المركز سنويا بقرار من الوزير بعد استيفاء الرسوم و المخالفات و الاجراءات اللازمه .
- ٥- لا يجوز نقل موقع مركز التدريب خارج نطاق المحافظات .
- ٦- لمدير اداره ترخيص السواقين والمركبات نشر احصائيه بالمتقدمين للفحص ولديه النجاح لمراكز تدريب السواقيه في مختلف وسائل الاعلام المختلفه .
- ٧- لمدير اداره ترخيص السواقين والمركبات صلاحية تنظيم انتقال المتدربين في مراكز التدريب من مركز الى اخر وتنظيم نقل تصاريح المدربين من مركز الى اخر وتحديد الأوراق والمستندات والوثائق المطلوبه ويعتبر ذلك من الاجراءات التنظيميه .

هكذا من العمل

- ٨- تحسب نسبة النجاح والرسوب على المركز والمدرّب الذي قام بالتدريب والذي أصدر شهادة الكفاءة .
- ٩- يجوز لمراكز التدريب عدم التقيد بالساعات المحددة بشهادة فحص المستوى إذا تبين أن المتدرب يحتاج لأكثر من تلك الساعات .

على كافة المراكز أن توفّق أوضاعها وفق هذه التعليمات من تاريخ نفاذها باستثناء البنود المتعلقة في الموقع والأبنية ومساحتها و المدرّبين الحاصلين على تصاريح تدريب سابقة وفئات سيارات التدريب واعداد المدرّبين لمراكز الدرجة الأولى والثانية القائمة حالياً حيث تبقى على الوضع الذي رخصت عليه أول مره .

تلغى تعليمات مراكز تدريب السواق الصادرة في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٤٩٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ م .

الدكتور عوض خليفات
نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

تعليمات أئوان السلامة المرورية لسنة ٢٠٠١
الصادرة بمقتضى البند (٤) من الفقرة (أ) من المادة (٦٢) من قانون السير المؤقت رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠١

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات (تعليمات أئوان السلامة المرورية لسنة ٢٠٠١) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢):

تشكل لجنة من قبل مدير الأمن العام تكون مهمتها اختيار أئوان السلامة المرورية وفق الإجراءات التي تحددها لهذه الغاية مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :-

أ- أن لا يقل عمر العون عن ٢٥ سنة وأن يكون حائزاً على رخصة سوق من الفئة الثالثة كحد أدنى ومرور ثلاث سنوات على صدورها .

ب- توفر الرغبة الأكيدة لديه في العمل التطوعي .

ج- اللزامة وحسن السيرة والسلوك .

د- أن يكون ملماً بقانون السير وعلى معرفة بقواعد السير والمخالفات المرورية .

هـ- أن لا يكون قد ارتكب حادثاً مرورياً أدى إلى وفاة شخص في السنة التي تسبق سنة الاختيار وأن لا يكون قد سجل بحقه نقاط بمقتضى تعليمات النقاط لمكرري المخالفات المرورية .

و- المشاركة في دورة خاصة لهذه الغاية وفق البرنامج الذي تحدده مديرية الأمن العام .

المادة (٣):

يتولى أئوان السلامة المرورية القيام بالواجبات والمهام التالية :-

أ- الإبلاغ عن المخالفات المرورية الخطية التي تحددها مديرية الأمن العام .

ب- الإبلاغ عن الأخطاء الهندسية في الطرق والنقص بالشواخص والعلامات الأرضية .

ج- الإبلاغ عن الأماكن التي يتكرر وقوع الحوادث بها .

د- الإبلاغ عن أية ملاحظات أو اقتراحات لها علاقة بالسلامة المرورية .

هـ- المشاركة في برامج التوعية المرورية للمجتمع المحلي .

هكذا في الأصل

المادة (٤):

تصرف بطاقة عضوية لكل عون من أعوان السلامة المرورية ولمدير الأمن العام الحق في رفض أو عدم تجديد عضوية أي عون من أعوان السلامة المرورية في الحالات التالية :-

- إذا ارتكب العون أي من المخالفات الملصوق عليها في المواد ٤٢ و ٤٦ و ٤٧ من قانون السير المعمول به .
 - إذا تغيب العون عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية بدون إذن رسمي .
 - إذا لم يقم العون بأي نشاط مروري خلال ستة أشهر .
 - أي حالات أخرى .
- على الرغم مما ورد في الفقرات السابقة من هذه المادة للوزير الحق في تجديد عضوية أي عون من أعوان السلامة المرورية حسبما يراه مناسباً للمصلحة العامة .

المادة (٥):

تستولي مديرية الأمن العام إعداد النموذج الخاص بالإبلاغ عن المخالفات من قبل أعوان السلامة المرورية .

المادة (٦):

يقوم أعوان السلامة المرورية بالإبلاغ عن المخالفات المرورية المحددة شفهايا من خلال أجهزة الاتصال أو خطياً من خلال النماذج المعتمدة لهذه الغاية .

المادة (٧):

تستولي مديرية الأمن العام وضع آلية للتعامل مع المخالفات والملاحظات التي يتم الإبلاغ عنها من قبل أعوان السلامة المرورية .

المادة (٨):

تلقى تعليمات أعوان السلامة المرورية لسنة ٢٠٠٠ والمنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٤٦٥) تاريخ ١٦/١١/٢٠٠٠ .

الدكتور عوض خليمات

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

تعليمات تسجيل وترخيص المقطورات وأنصاف المقطورات
الصادرة استناداً لأحكام المائتين (٥/هـ) و (٢٢) من قانون السير المؤقت
رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠١

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات (تعليمات تسجيل وترخيص المقطورات وأنصاف المقطورات لسنة ٢٠٠١) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢):

تسجل وترخص المقطورات وأنصاف المقطورات بشكل منفصل عن القاطرة وتصدر إدارة ترخيص السواقين والمركبات رخصة سير خاصة بها .

المادة (٣):

يعتمد النموذج الخاص بتسجيل المقطورات وأنصاف المقطورات لغاية فتح ملفاتها شريطة تثبيت رقم البيان الجمركي أو شهادة المنشأ وتاريخهما أو تثبيت أرقام آخر أربعة قاطرات لها ، وكذلك تثبيت شف رقم الشاصي ومقارنته مع الشف السابق وذلك بالنسبة للمقطورات وأنصاف المقطورات المسجلة قبل نفاذ أحكام قانون السير المؤقت رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠١ .

المادة (٤):

يتم تثبيت الرهن والحجز للمركبات المرهونة والمحجزة في ملفات المقطورات وأنصاف المقطورات على السواء وفق الأحكام العامة في الحجز والرهن .

المادة (٥):

تحمل المقطورات وأنصاف المقطورات لوحات أرقام خاصة بها وفق نظام لوحات المركبات .

المادة (٦):

يسمح بأن تجر القاطرة أي مقطورة أو نصف مقطورة شريطة أن تحمل المقطورة أو نصف المقطورة لوحة أرقام المركبة القاطرة بالإضافة للوحة الخاصة بها .

المادة (٧):

يتم تصويب أوضاع المقطورات وأنصاف المقطورات بما يتفق مع قانون السير المؤقت رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠١ وهذه التعليمات خلال سنة واحدة من تاريخ انتهاء ترخيصها .

الدكتور عوض خليمات

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

مكتبة

تعليمات نقل المواد الخطرة أو المواد القابلة للانفجار
صادرة بالاستناد إلى أحكام البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (٤٦) من
قانون السير المؤقت
رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠١

المادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات نقل المواد الخطرة أو المواد القابلة للانفجار لسنة ٢٠٠١) ويعمل بها من تاريخ نشرها بالمجريدة الرسمية .

المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية حينما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك :
المواد الخطرة :- أي مادة بسيطة أو مركبة أو مخلوطة أو نفايات أي منها سواء كانت طبيعية أو مصنعة تشكل خطورة على البيئة أو على أي من عناصرها وعلى سلامة الكائنات الحية بسبب سميتها أو قدرتها على الاشتعال أو الانفجار أو التآكل .
المواد القابلة للانفجار :- مادة أو نفاية (أو مزيج من مواد أو نفايات) قادرة بذاتها على أن تكتسب بواسطة تفاعل كيميائي غازاً على درجة من الحرارة وتحت قدر من الضغط وبسرعة تؤدي إلى إلحاق الضرر بالوسط المحيط .
واسطة النقل :- سيارة الشحن أو الصهريج التي تنقل حمولة معينة من المواد الخطرة أو المواد القابلة للانفجار ويشترط توفر مواصفات معينة فيها تبعاً لنوع المادة المنقولة .
وثيقة النقل :- وثيقة يحملها سائق واسطة النقل تتضمن معلومات تحدد نوع وكمية المادة المنقولة لضمان استلام وتسليم المواد الخطرة أو المواد القابلة للانفجار ويشترط وجودها في كافة مراحل عملية النقل (ملحق ١) .

المادة (٣)

يمنع نقل أي مادة خطرة أو قابلة للانفجار على طرق المملكة إلا وفق الشروط التالية:-
أ- حصول الجهة المستوردة أو الوكيل على الموافقات المطلوبة من الجهات المختصة لإدخال هذه المواد إلى المملكة

ب- الحصول على التصريح اللازم لنقل هذه المواد قبل وصولها للمملكة وفق الشروط المعتمدة من مديرية الأمن العام على أن يحدد في التصريح مسار الرحلة من نقطة الانطلاق إلى نقطة الوصول ومكان الاصطفاف والتفريغ .
ج- أن يتم النقل بوسائط نقل مجهزة لهذه الغاية ومزودة بمعدات إطفاء حريق متناسبة والمادة المنقولة وفق الشروط المعتمدة من مديرية الدفاع المدني .
د- أن تحمل واسطة النقل الملصق الإرشادي الخاص بالمادة المنقولة والمحدد موصفاته من قبل مديرية الدفاع المدني .

مقدمة (٤)

يجب على السائق عند نقله المواد الخطرة أو المواد القابلة للانفجار الالتزام بما يلي:-
١. حمل وثيقة نقل المواد الخطرة أو المواد القابلة للانفجار بعد التوقيع عليها باستلام المواد وأن يكون على معرفة بمدى خطورة هذه المواد وكيفية التعامل مع الأجهزة المستخدمة لإزالة الأخطار التي قد يتعرض لها أثناء تحميلها أو نقلها أو تفريغها .
٢. التأكد من وجود الملصق التحذيري بشكل واضح على واسطة النقل .
٣. الالتزام بمسار الرحلة المحدد من قبل الجهات الأمنية والطرق التي يجب أن يمر من خلالها وحدود السرعة المسموح بها على هذه الطرق على أن يسير بسرعة تتناسب مع شكل المادة المنقولة .
٤. إزالة الإشارات التحذيرية بعد تفريغ المادة الخطرة أو المواد القابلة للانفجار المنقولة وتسليمها للمعنيين مرفقة بوثيقة النقل والتي تبين تسليم السائق لكمال الكمية .
٥. عند إيصال المادة وتفريغها يجب تنظيف واسطة النقل تبعاً لنوع المادة المنقولة في محطة متخصصة على أن يتم تجميع مخلفات عمليات تنظيف وسائط نقل المواد الخطرة أو المواد القابلة للانفجار ونقلها لمركز معالجة النفايات الخطرة (سواقة) .

المادة (٥)

يجب أن تتوفر في واسطة النقل الشروط التالية :
١. أن تكون في حالة جيدة للعمل ومجهزة بكافة وسائل الأمان .
٢. أن تكون سعتها مناسبة للمادة المنقولة .
٣. أن توضع على المركبة علامات واضحة تحدد مدى خطورة حمولتها والأسلوب الأمثل للتصرف في حالات الطوارئ .
٤. أن يكون جسم (سيارة الشحن/الصهريج) الذي يحتوي المادة المنقولة منفصلاً عن كابينة السائق .
٥. أن يتولى قيامتها سائقون مدربون وقادرون حسب الموصفات التي تحددها لجنة مشتركة من مديرتي الأمن العام والدفاع المدني .

مكتبة
مكتبة
مكتبة

المادة (٦)

يحظر قيادة أو اصطافاف أو مبيت وسائل نقل المواد الخطرة أو المواد القابلة للانفجار في الأماكن المأهولة بالسكان .

المادة (٧)

تتولى لجنة مشتركة من مديريتي الأمن العام والدفاع المدني تحديد المواد للخطر أو المواد القابلة للانفجار التي تشملها هذه التعليمات وكذلك تحديد شكل الملصق التحذيري الخاص بها وفق الإشارات التحذيرية المتعارف عليها محليا ودوليا .

المادة (٨)

تلتزم الشركات المستوردة والناقلة للمواد الخطرة أو المواد القابلة للانفجار بوضع الملصقات الإرشادية وفق المواصفات التي تحددها المديرية العامة للدفاع المدني .

المادة (٩)

على دائرة الجمارك ومؤسسة الموانئ ومؤسسة المنساق الحررة التنسيق مع المؤسسة العامة لحماية البيئة ومديريتي الأمن العام والدفاع المدني بخصوص تطبيق هذه التعليمات .

المادة (١٠)

تتولى مديرية الأمن العام متابعة تنفيذ هذه التعليمات وفق أحكام القانون .

المادة (١١)

تلغى تعليمات نقل المواد السامة والمواد القابلة للانفجار المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٤٩٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ .

الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

وثيقة نقل المواد الخطرة أو القابلة للانفجار (ملحق رقم ١)

Manifest For Transportation Of Hazardous Substance

(أ) معلومات خاصة بواسطة النقل والسائق:

رقم واسطة النقل: نوعها:

اسم السائق: رقم رخصة السائق:

تاريخ صدور الترخيص: تاريخ انتهاء الترخيص:

(ب) معلومات خاصة بمالك المواد المنقولة:

الاسم: العنوان:

هاتف: فاكس:

(ج) معلومات خاصة بالمادة المنقولة:

نوع الحمولة: صلب سائل بودرة غاز رواسب

اسم المادة: الكمية:

(إذا توفر) Cns No.: (يرفق صورة عن البيان الجمركي في حال استيراد هذه المواد أو عبورها بالمملكة).

(د) معلومات خاصة بمسار الرحلة:

(هـ) أقر أنا (السائق/مراقبه) بأنني قد استلمت المواد المذكورة في

الفقرة (ج) من قبل السيد/السادة بتاريخ الساعة

لأنقلها عن طريق المسار المحدد في البند (د)، للتوقيع:

(و) تم استلام المواد المذكورة في البند (ج) من السيد (السائق) من قبل السيد/السادة بتاريخ الساعة

وعليه أوقع

في حق حدوث أي طارئ يجب الاتصال مع الدفاع المدني ومالك المادة المنقولة

مكتبة العمل

تعليمات رقم (٥) لعام ٢٠٠١

تعليمات اجور الخدمات المقدمة من مديريتي التقييس والرقابة

صادرة بموجب المادة ٢٧ بند ١ من قانون

المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠

المادة ١:

تسمى هذه التعليمات تعليمات اجور الخدمات المقدمة من مديريتي التقييس والرقابة بمؤسسة المواصفات والمقاييس ويعمل بها اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١.

المادة ٢:

تقاضى المؤسسة الاجور التالية :

- أ - ١٠ دنانير بدل التدقيق في بطاقة بيان المنتجات التي يقدمها التجار والمصنعين للمؤسسة بموجب كتب رسمية
 - ب - ٣٠٠ دينار بدل طلب إصدار مواصفة قياسية جديدة.
 - ج - ٢٠٠ دينار بدل طلب تعديل مواصفة قياسية .
- ويستثنى من ذلك الطلبات التي تقدم بموجب الاستبيان الموزع من قبل المؤسسة لوضع الخطة السنوية والطلبات المقدمة من الوزارات والمؤسسات الحكومية.

المادة ٣:

تتقاضى المؤسسة مبلغ ١٠ دنانير عن كل معاملة جمركية ترد للمؤسسة أو لندوبي المؤسسة من المراكز الجمركية بما فيها المعاملات الجمركية المحرلة لغابات الفحص بأي من المختبرات المعتمدة.

يستثنى من ذلك المعاملات الخاصة بمآكنات التصنيع الخاص بالمصانع أو قطع الغيار الخاصة بما فقط .

المادة ٤:

تتقاضى المؤسسة مبلغ ٣٠٠ دينار بدل الكشف الميداني والنهائي للمصاعد وتعامل الكشوفات التكميلية لما ورد بالمادة (٥) من هذه التعليمات.

المادة ٥:

تتقاضى المؤسسة مبلغ ٢٠ دينار عن الكشف الأول .
مبلغ ٣٠ دينار عن الكشف الثاني .
مبلغ ٥٠ دينار عن الكشف الثالث .

المادة ٦:

تتقاضى المؤسسة مبلغ ٢٠ دنانير عن كل شهادة مطابقة للنسخة الأولى وذلك حسب رغبة المصالح .
ومبلغ ٥ دنانير عن كل نسخة إضافية .

المادة ٧:

تعتبر هذه التعليمات سارية المفعول وذلك اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١ .

المدير العام
الدكتور احمد الهنداوي

مكتبة
البحر

تعليمات رقم (٦) لعام ٢٠٠١
أجور فحص المواد الغذائية والكيميائية
صادر بموجب المادة رقم (٢٧) بند (أ) من قانون المواصفات والمقاييس
رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠

أولاً : تحدد هذه التعليمات أجور الفحص والاختبار للمواد الغذائية والكيميائية التي تقاضاها المؤسسة.

ثانياً : أجور فحص المواد الغذائية والكيميائية

اسم الفحص	السعر بالدينار	اسم الفحص	السعر بالدينار
الفحص الحسية	٣	الكشف عن زيت بذرة القطن	٥
السعة المائية	٥	الكشف عن زيت السمسم	٥
الوزن / الحجم الصافي	٥	الكشف عن زيت بذرة الشاي	٥
الوزن المصلي	٦	فحص البكتيريا الصابون	٥
الوزن غرام / لتر	٥	درجة الحموضة	٥
نسبة الكسر	٦	فحص فيلانيشيا / بودين	٦
نسبة المواد الغريبة	٦	الكشف عن التزنج	٦
الكثافة النسبية	٦	الحفاظ بزيوت أخرى	٥
معامل الانكسار	٤	نسبة الرطوبة	٥
الرقم البودي	٦	نسبة المواد المتطايرة	٥
رقم البيروكسيد	٥	نسبة المواد الصلبة الكلية	٥
رقم التصلب	٥	نسبة المواد الصلبة الذاتية	٨
نسبة المواد غير القابلة للتصلب	١٠	المواد الذاتية في الماء	٧
رقم الحمض	٦	المواد غير الذاتية في الماء	٧
نسبة الحموضة	٦	المواد غير الذاتية في الكحول	١٠
درجة الانسياب / الانصهار	١٢	المواد غير الذاتية في الحمض	٨
الامتصاص النوعي بالأشعة فوق البنفسجية	١٠	الفقد بالحرارة	٥
معامل تيلر	٥	الفقد بالجميد	٥
الكشف عن زيت مثبتي الزيتون	٥	المواد غير الذاتية في الماء	٨

اسم الفحص	السعر بالدينار	اسم الفحص	السعر بالدينار
نسبة الرماد الكلي	٦	رقم رغفارت - ماسك	١٢
نسبة الرماد الذائب في الماء	٨	معامل الإذابة	١٢
نسبة الرماد غير الذائب في الحمض	٨	درجة التجمد	٥
نسبة الرماد المكثرت	٦	هيدروكسي ميثيل فيورفورال	١٠
قلوية الرماد الذائب في الماء	٨	رقم الفورمول	١٠
نسبة الرماد للمادة غير المتطايرة	١٠	ثاني أكسيد الكربون المتولد عند إضافة الماء البارد	١٠
نسبة الدسم (الدهن)	١٠	ثاني أكسيد الكربون المتبقي في المحبوزات	١٠
نسبة الجوامد اللاذمية (اللاذمية)	٥	درجة النقاوة	٦
رقم البيروكسيد للدهن المستخلص	١٠	تركيز وسط التخمير	٦
رقم الحمض للدهن المستخلص	١٠	نسبة الجلوتين الجاف	١٠
الحوامد الصلبة الحليبية	١٢	رقم التأكسد بالبرمنغانت	١٥
نسبة الزيوت الأساسية	١٠	صمغ الطلك الخام	١٠
نسبة الزيوت العطرية	١٠	صغار البيض	١٢
نسبة الزيوت	١٠	نسبة الزيوت العطرية	١٠
نسبة الزيوت	١٠	نسبة الجلوتين	١٠
نسبة الزيوت	١٠	نسبة الفاكهة لكل نوع في الفواكه المشكلة المعلبة	٤
نسبة الزيوت	١٥	نسبة الخضار / نوع في الخضار المشكلة المعلبة	٤
نسبة الكافيين	٥	الرمال (السيليكا)	٨
الرقم الهيدروجيني	١٠	التحجر بالكحول	٤
نسبة الكحول	١٥	التحجر بالغلان	٤
نسبة النشا	١٠	الكشف عن السابونين	٨
نسبة السكريات	٨	الكشف عن الحليات الصناعية	٤
نسبة السكر المحول	١٠	الكشف عن ثاني أكسيد الكبريت	٤
نسبة الألياف الخام	١٠	الكشف عن الأحماض المعدنية	٤
المستخلص المائي	٨	الكشف عن ثاني أكسيد التيتانيوم	٤
كلوريد الصوديوم	١٠	الكشف عن المواد المائلة	٢
نسبة الطحينة	١٢	الكشف عن المواد الحافظة	٨
رقم بولنسكي	١٢	فحص التمعن	٥
فحص البيوترين	١٢		

مكتبة العمل

اسم الفحص	السعر بالدينار	اسم الفحص	السعر بالدينار
نسبة الخمول للفصل عن الأسماك	٣	الكروم	٥
الذوبان في ماء مغلي	٣	القصدير	٥
الذوبان في ماء بارد	٣	الزرنخ	٨
ثاني أكسيد الكبريت	٦	الكبريتات	٦
حمض الفوسفوريك	٨	الكبريتات	٧
حمض الأسكوربيك	٨	الفوسفات	٧
حمض البسزويك أو أحد أملاحه	٨	السيليكات	٧
الأحماض المتطايرة	٥	الفلويات الحرة (الفلوية)	٦
قطر الحبيبات	٨	لوراد الذهبية غير النضبة	١٢
درجة العذمة / منحل	٨	الأحماض الذهبية الطليقة	٦
نسبة الفاكهة	١٥	الكاربيدات	٦
نسبة البيلين داي أمين ترا حمض الأسيتك	١٠	هايدروكلوريك ممتص	٧
نسبة اللاكتور	١٥	المادة الفعالة الكلية	١٠
للمطابقة الانزلاق	٨	المادة الفعالة الأيونية	١٠
لحمض الكبارة	٢	المادة الفعالة الأيونية	١٠
الحديد	٥	المادة الفعالة الكاتيونية	١٠
الفضة	٥	المادة الفعالة الأمفوتيرية	١٠
الفضة	٥	هيدروكسيد الصوديوم	٧
الفضة	٥	لوراد النظفة غير الصابونية	١٠
الفضة	٥	الأكسجين النعال	٧
الفضة	٧	الكالسيوم النعال	٧
الكالسيوم	٦	التنقي بعد التحليل	٤
الفوسفور	٥	درجة تصهار الشمع	٨
المغنسيوم	٥	محتوى الشمع	٨
البروتاسيوم	٥	درجة غليان المذيبات	٥
الكربالت	٥	الفلويات الكارية	٦
الصوديوم	٥	الأحماض الراتنجية	٦
الزئبق	٨	نسبة المادة الذهبية	٧

اسم الفحص	السعر بالدينار	اسم الفحص	السعر بالدينار
نسبة المادة المثبتة	٦	الزبيب	١٥
نسبة فوق أكسيد الهيدروجين	١٠	البيرة	٣٠
نسبة الأמיד	٦	حمض البسزويك أو أحد أملاحه	٢٥
نسبة الأمين الحر	٦	حمض الستريك	٢٥
الاسترات الحرة	٦	أحمر الشفاه	٢٠
نسبة الماء	٦	طلاء الأظفار	٢٠
الكشف عن البورات	٥	المعطور	٢٠
نسبة بيرورات الصوديوم	٧	الميلامين	٢٠
الكحوليات الدهنية	٥	بقاب الأمان	٢٠
الكشف عن المواد المؤكسدة	٣	أفلام الرصاص	١٥
الكشف عن المواد المختزلة	٣	القطيعة القطعية	١٥
الموصلية	٦	فوق أكسيد الهيدروجين	١٠
زيت السيلكون	٦	مسحوق صيغة الشعر	١٥
كربوكسي ميثيل سيللوز (كمي)	٧	مثبت الشعر الهلامي	٢٥
كربوكسي ميثيل سيللوز (كشف)	٤	الشاش الطبي	٢٠
الزيت الحر	١٠	منظف الزجاج السائل	١٠
نسبة المواد النائية في الاثر	١٠	كريمات الجلد	٢٥
الأرز	٢٤	ملمع الأثاث	١٠
البقوليات الجافة	٢٠	منظف الحمامات	١٠
حب المال	١٠	مثبت الشعر	٢٠
القهوة الخضراء	٣٠	المناديل المبللة	٢٠
القمح	٢٥	صيغة الشعر الدائمة	١٥
القول المودني المقشور وغير المقشور	٢٠	الماء المقطر للبطاريات	١٥
الصنوبر المقشور	٢٠	المطهرات	١٠
الحوز للمقشور وغير المقشور	٢٠	بودرة التلك للأطفال	٤٠
الفستق الحلبي غير المقشور	٢٠	مساحيق الفسيل اليدوي	٣٠
لب الكاشو	٢٠	مساحيق الفسيل الآلي	٤٥
بلر المشمش الحلو	٢٠	القطن الطبي	٣٠

اسم الفحص	المعر بالدينار	اسم الفحص	السعر بالدينار
الصابون البلدي	١٥٠		
صابون الزينة	٣٥		
مسحوق الحناء	٦٠		

ثالثاً : تلغى هذه التعليمات والتعليمات رقم ٣ الصادرة عام ٢٠٠٠ وتلغى عملها.

رابعاً : تحتر هذه التعليمات سارية المفعول اعتباراً من ٢٠٠١/١/١ .

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس

الدكتور احمد الهنداوي

تعليمات رقم (٧) لعام ٢٠٠١
أجور الخدمات المتروولوجية
صادرة بموجب المذكرة ١ من المادة رقم ٢٧ من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠
مادة ١ تسمى هذه التعليمات تعليمات الأجور المتروولوجية رقم ٧ لسنة ٢٠٠١ ويعمل بها من تاريخ ٢٠٠٢/١/١
مادة ٢ تحدد هذه التعليمات الأجور التي تتقاضاها المؤسسة عن الخدمات المتروولوجية التي تقدمها وذلك وفقاً للجدول التالي
١- في حالة التحقق:

أداة القياس	درجة الضمانة الصف	السعة، الحمولة ، المدى، اللعة	التحقق الأولي أولادوري	اعتماد النموذج الأولي
١- الموازين*	II	الحمولة ≥ 2 كغ 2 كغ $>$ الحمولة ≥ 10 كغ 10 كغ $>$ الحمولة ≥ 30 كغ 30 كغ $>$ الحمولة ≥ 100 كغ	10 15 20 30	200
١-١ الموازين التجارية صنف 2 والخاصة بمحلات الصفاة	III	الحمولة ≥ 30 كغ 30 كغ $>$ الحمولة ≥ 100 كغ 100 كغ $>$ الحمولة ≥ 200 كغ 200 كغ $>$ الحمولة ≥ 1 طن	5 10 15 20	150
١-٢ الموازين التجارية صنف 3 وصنف 4	III	1 طن $>$ الحمولة ≥ 5 طن 5 طن $>$ الحمولة ≥ 10 طن 10 طن $>$ الحمولة ≥ 20 طن 20 طن $>$ الحمولة ≥ 100 طن	60 100 250	300
١-٣ القياسات الأرضية صنف 3 وصنف 4	III	يستوى عن كل قطعة يستوى عن كل قطعة يستوى عن كل قطعة	250 250 250	تستثنى من اعتماد النموذج الأولي
١-٤ موازين الكتل والزبدية - موازين الكتل - موازين الحما - موازين المطبخ	F ₁ , F ₂ M ₁ , M ₂ , M ₃	يستوى عن كل قطعة وزن يستوى عن كل قطعة وزن يستوى عن كل قطعة وزن	10 5 100	20 20
٢- الأوزان*	F ₁ , F ₂ M ₁ , M ₂ , M ₃	يستوى عن كل قطعة وزن يستوى عن كل قطعة وزن يستوى عن كل قطعة وزن	10 5 100	20 20

* حسب تصنيف المواصفة الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية للمetrologia القياسية OIML

مؤيداً مع الأصل

أداة القياس	درجة الضبط	السعة، الحمولة، المدى، الفئة	التحقق الأولي	اعتماد النموذج الأولي
مقاييس الطول			للس	دينار
3-1 الأمتار الشريطية (المعدنية، الكتانية، البلاستيكية)		2 م فأقل أكثر من 2 م وحتى 7 م أكثر من 7 م وحتى 20 م 20 م فأكثر	20 50 100 250	تستثنى من اعتماد النموذج الأولي
2-3 مساطر القياس (الخشبية، المعدنية، البلاستيكية) والمستخدمة في التعامل التجاري		1 م	500	تستثنى من اعتماد النموذج الأولي
4- موازين الحرارة الطبية		-	50	تستثنى من اعتماد النموذج الأولي
5- مقاييس ضغط الدم الطبية		-	500	تستثنى من اعتماد النموذج الأولي

أداة القياس	درجة الضبط	السعة، الحمولة، المدى، الفئة	التحقق الأولي	التحقق الدوري	اعتماد النموذج الأولي
6- مقاييس الحجم			للس	دينار	دينار
6-1 المكاييل		أقل من 20 لتر 20 لتر فأكثر	500 -	5 -	15
6-2 أجهزة قياس الحداثات					
6-2-1 أجهزة قياس القواعد المسائل		ذات التصريف المتوسط	-	10	2
6-2-2 أجهزة قياس القواعد المسائل		ذات التصريف العالي والثابتة (طاردات)	20	10	200
6-3 أجهزة قياس القواعد المسائل ذات التصريف العالي والمركبة على الصهاريج		ذات التصريف العالي والمركبة على الصهاريج	25	10	200
7- حدادات التأكس		-	-	5	2

ب- في حالة المعايرة:

أداة القياس	درجة الضبط	السعة، الحمولة، المدى، الفئة	المعايرة الأولية أو الدورية
1- موازين			للس
1-1 الموازين صنف 1 وصنف 2 والخاصة بالمختبرات	I II	الحمولة ≥ 2 كغ 2 كغ $>$ الحمولة ≥ 10 كغ 10 كغ $>$ الحمولة ≥ 30 كغ 30 كغ $>$ الحمولة ≥ 100 كغ	15 20 25 30
1-2 الموازين صنف 3 وصنف 4	III IIII	الحمولة ≥ 30 كغ 30 كغ $>$ الحمولة ≥ 100 كغ 100 كغ $>$ الحمولة ≥ 200 كغ 200 كغ $>$ الحمولة ≥ 1 طن 1 طن $>$ الحمولة ≥ 5 طن	10 15 20 25 35
1-3 القنانات الأرضية صنف 3 وصنف 4	III IIII	5 طن $>$ الحمولة ≥ 10 طن 10 طن $>$ الحمولة ≥ 20 طن الحمولة < 20 طن	60 100 250
2- الأوزان			
2-1 الأوزان صنف F_1, F_2		يستولي عن كل قطعة وزن	10
2-2 الأوزان صنف M_1, M_2, M_3		يستولي عن كل قطعة وزن	5
2-3 الأوزان السداسية		يستولي عن كل قطعة وزن	5
3- مقاييس الطول			
3-1 الأمتار الشريطية (المعدنية، الكتانية، البلاستيكية)		المقرونية لا تقل عن 1 م	5
3-2 مساطر القياس (الخشبية، المعدنية، البلاستيكية)		المقرونية لا تقل عن 1 م	5
4- مقاييس الحجم			
4-1 من 1 لتر		أقل من 1 لتر	5
5- موازين الحرارة الطبية		-	5
6- مقاييس ضغط الدم الطبية		-	5

* حسب تصنيف الموصلة الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية للمetrologia القانونية OIML

مادة 3 - تعتبر جميع الأجور الواردة في الجداول بدل الخدمات التي تقدمها المؤسسة ولا تشمل هذه الأجور تكاليف انتقال موظفي المؤسسة وبدل المبيت والعمل الإضافي وكذلك تكاليف انتقال المعايير المستخدمة للقيام بأعمال التحقق والمعايرة أو غير ذلك من الأجور والتكاليف.

مادة 4 - يتم صرف مستحقات موظفي المؤسسة عن بدل المبيت والعمل الإضافي والتنقل من صاحب الشأن للمؤسسة مباشرة، ويحق للمؤسسة استيفاء أي تكاليف إضافية للتكاليف المنصوص عليها في هذه التعليمات في حالة طلب صاحب الشأن إعادة التحقق والمعايرة أو في حالة الاستئصال بأي جهة أخرى متخصصة داخلية (محلية) أو خارجية (أجنبية) في مجال الفحص والمعايرة أو اعتماد النموذج أو التقييم لأدوات القياس أو التخويل بالمعايرة.

مركز العمل

مادة 5 يجري التحقق الأولى لأدوات القياس التي تستخدم لأول مرة وتصدر شهادة معايرة عن المؤسسة بناء على نتائج التحقق، في حين يجري التحقق الدوري سنوياً لأدوات القياس القانونية.

مادة 6 تستوفي أجور التحقق الأولى على أدوات القياس عن كافة الكمية المستوردة أو المصنعة محلياً لأول مرة ما عدا البندين 4، 5 الواردين في المادة (2-1) تكون حسب العينات المأخوذة من الإرسالية وذلك حسب إجراءات أخذ العينات المتبعة في المؤسسة.

مادة 7 تستوفي الأجور المترولوجية الخاصة لإقرار النموذج لأدوات القياس لأول مرة فقط.

مادة 8 يتم استيفاء أجور بدل تكاليف النقل للمعايير لسيارة الأوزان (ولا تشمل أجور المعايرة لأدوات القياس) وتكون على النحو التالي:

المبلغ (دينار)	المحافظة
40	العاصمة، الزرقاء، البلقاء، مادبا
50	أربد، جرش، عجلون، المفرق
60	الكرك، عمان، الطفيلة، العقبة

مادة 9 في حالة عدم جاهزية القياسات الأرضية للمعايرة لأي سبب كان يتم استيفاء 35% من قيمة تكاليف المعايرة وذلك بدل تكاليف النقل للمعايير.

مادة 10 تتقاضى المؤسسة مبلغ 200 دينار وذلك بدل خدمات تقييم منح الترخيص للقيام بأعمال صيانة وإصلاح أدوات القياس، وتتقاضى المؤسسة مبلغ 100 دينار في حالة إعادة التقييم لأغراض منح أو تجديد الترخيص سنوياً.

مادة 11 تتقاضى المؤسسة مبلغ 350 دينار بدل خدمات تقييم منح الترخيص للقيام بأعمال القياس والمعايرة وتتقاضى المؤسسة مبلغ 250 دينار في حالة إعادة التقييم لأغراض منح أو تجديد الترخيص سنوياً.

مادة 12 تطبق هذه التعليمات على جميع أدوات القياس سواء كانت مستوردة أو مصنعة محلياً.

مادة 13 تلغى تعليمات أجور الخدمات المترولوجية رقم 9 لعام 1997.

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس

د. أحمد الهنداوي

قرارات

صادرة عن مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس

قرار نشر تعديل

تعليمات رقم (5) لسنة ٢٠٠٠

صادرة بموجب المادة رقم ٢٧ من

قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠

والق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم ٢٠٠١/١٢ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٨ على تعديل الفقرة (١) من بند أولاً من التعليمات رقم (5) لعام ٢٠٠٠

والذي ينص على الآتي :

١- مبلغ (٦٠) ستين فلساً لقاء دمج الغرام الواحد من المصوغات الذهبية المشغولة

ليصبح كالتالي : مبلغ (٧٠) سبعون فلساً لقاء دمج الغرام الواحد من المصوغات الذهبية المشغولة.

وتعتبر هذه التعديلات سارية المفعول من تاريخ ٢٠٠٢/١/١.

المدير العام

الدكتور أحمد الهنداوي

قرار نشر تعديل

تعليمات رقم (٢٠٠١/٤) الصادرة بموجب المادة ٥
من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠

والق مجلس إدارة المؤسسة بجلسته رقم ٢٠٠١/١٢/٢٨ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٨ على تعديل المادة (١٢) الأجور والبدلات من تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد المختبرات.

بند (أ) فقرة (٢) لتصبح كالتالي:

٢- بدل منح الاعتماد ويعتمد على طرق الفحص أو المعايرة المذكورة في مجال الاعتماد

"لأول مرة أو عند توسيع مجال الاعتماد بالنسبة للمختبرات"

- لكل طريقة فحص أو معايرة ٢٥ دينار

- للجهات المانحة لشهادات المطابقة ١٥٠٠ دينار

فقرة (٣) تصبح كالتالي:

٣- بدل المتابعة اللاحقة الدورية

"بدون توسيع مجال الاعتماد"

- لكل طريقة فحص أو معايرة ١٥ دينار

- للجهات المانحة لشهادات المطابقة ١٠٠٠ دينار

تعتبر هذه التعديلات سارية المفعول اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١.

المدير العام

الدكتور احمد الهنداوي

قرار نشر تعديل

تعليمات رقم (١) الصادرة عام ٢٠٠٠ بالجريدة الرسمية

والق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم ٢٠٠١/١٢/٢٨ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٨ على تعديل بند رقم (ج، د) من المادة رقم (٨) والبند رقم (ج) من المادة رقم (١٤) من تعليمات رقم (١) لعام ٢٠٠٠ الخاصة بمنح الترخيص باستعمال علامة الجودة الأردنية

البند (ج) من المادة رقم (٨) :

- تمنح المنشأة الصناعية شهادة بمطابقة المنتج سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات من تاريخ تسديد كامل الأجور المترتبة على منح الترخيص، وينشر قرار منح الترخيص في الجريدة الرسمية.

البند (د) من المادة رقم (٨) :

تتقاضى المؤسسة الرسوم التالية من المنشأة بدل منح الترخيص باستعمال علامة الجودة للمنتج الواحد.

(١) ٥٠ دينار بدل تسليم الشركة نموذج طلب الحصول على العلامة ونموذج تقييم الشركة

(للتأكد من إمكانية نجاح المشروع) ونسخة من تعليمات علامة الجودة والمراقبة الفنية للمنتج.

(٢) ٣٠٠ دينار بدل تقييم نظام الجودة في الشركة غير الحاصلة على شهادة ISO 9000 من

جهة معتمدة من قبل المؤسسة.

(٣) ٦٠٠ دينار بدل التقييم الفني للمنتج الواحد في موقع الإنتاج بواسطة اللجنة الفنية.

(٤) ٢٠ دينار عن كل نسخة إضافية من الشهادات (عربي وإنجليزي) صالحة لمدة ثلاث سنوات.

البند (ج) من المادة رقم (١٤) :

تلتزم المنشأة الصناعية المرخص لها باستعمال علامة الجودة بتسديد الأجور المترتبة عليها جراء كل

عملية متابعة لاحقة (مرتين خلال فترة صلاحية الشهادة) كما يلي:

(١) ٢٠٠ دينار بدل إعادة تقييم نظام الجودة في الشركة وذلك للشركات غير الحاصلة على

شهادة ISO 9000 من جهة معتمدة من قبل المؤسسة لغايات المتابعة اللاحقة.

(٢) ٣٠٠ دينار بدل فحص المنتج والتقييم الفني للمنتج.

وتعتبر هذه التعديلات سارية المفعول من تاريخ ٢٠٠٢/١/١

المدير العام

الدكتور احمد الهنداوي

مينة

جدة قنصل

٦١٧٧

هذه الوثيقة الأصل

قرار نشر تعديل

تعليمات رقم (١) الصادرة عام ٢٠٠١ بالجريدة الرسمية

وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم ٢٠٠١/١٢/٢٠ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٨ على تعديل المادة رقم (٣) والمادة رقم (٥) من تعليمات رقم (١) لعام ٢٠٠١ الخاصة بأسعار المطبوعات الصادرة عن مؤسسة المواصفات والمقاييس

■ المادة رقم (٣) :

إضافة ١٥٪ على أسعار المواصفات القياسية الأردنية لجميع الفئات المبينة في الجدول.

■ المادة رقم (٥) :

تحدد أسعار المطبوعات التي تصدر عن المنظمات العربية أو الإقليمية أو الدولية أو الدول الأخرى حسب ما تقرره الجهة المصدرة عنها تلك المطبوعات أو بحسب الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة والطرف الآخر، مع زيادة ١٥٪ على أسعار تلك المطبوعات كبديل خدمات لحساب المؤسسة.

وتعتبر هذه التعديلات سارية المفعول من تاريخ ٢٠٠٢/١/١

المدير العام

الدكتور احمد الهنداوي

تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠١

صادرة استناداً إلى قرار مجلس إدارة مؤسسة التدريب المهني رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠١ م والخاصة بمعايير تصنيف محلات المهن إلى فئات

صادرة بمقتضى المادة (٤) من قانون تنظيم العمل المهني رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٩ .
المادة (١) :- وتسمى هذه التعليمات (تعليمات تصنيف محلات المهن إلى فئات) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

المادة (٢) :- تكون للكلمات والعبارات التالية حيث وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المؤسسة :-	مؤسسة التدريب المهني
المجلس :-	مجلس إدارة المؤسسة
المدير العام :-	مدير عام المؤسسة
المهنة :-	أي عمل أو صناعة أو حرفة تسري عليها أحكام قانون تنظيم العمل المهني
الشخص :-	أي شخص طبيعي أو معنوي
المحل :-	المكان الذي يزاول فيه الشخص أي مهنة
المعايير :-	التعليمات الخاصة بتصنيف محلات المهن إلى فئات وتحديد الشروط الخاصة لكل فئة منها

المادة (٣) :- تسري هذه التعليمات على المهن التي قرر مجلس الوزراء شمولها بأحكام القانون وهي :-

- مهن صيانة المركبات والآليات
- مهن النجارة والخزف
- مهن الحلاقة والتجميل
- مهن تشكيل المعادن والصيانة الميكانيكية العامة

بسمية

مكتبة مديرية الدفاع المدني

مكتبة مديرية الدفاع المدني

معايير تصنيف محل مفتوح

هيئة الوطنية لقياسية
مؤسسة هندية لقياسية
وحدة تنظيم العمل لقياسية

مسمى المحل المفتوح : نخلة لانت ولينة ومطبخ

الخدمات التي يقدمها المحل :

تصنيف الأثاث والمطبخ والتقسيم باللائحة والقنطرة - تركيب الأثاث والمطبخ - تصنيع الأثاث وصناعات الأغذية والمنتجات الغذائية

لحد أقصى لخدمة المحل (المساحة المسقوفة) : ٢٠٠ م^٢

ملاحظات السلامة والصحة المهنية	لحد الأقصى من الخدمات والتجهيزات التي يجب توفرها في المحل		لحد الأقصى من متطلبات المحل من العاملين	
	لحد	اسم التجهيز	لحد اللازم	للمستوى المهني
١. توفر معدات وقاية شخصية مناسبة	١	مطبخ نخلة لينة	١	مفتوح
٢. تراخي توفر وحدة صحية في منطقة عمل المحل	١	مطبخ لينة	١	مفتوح
٣. توفر طاولة يدوية عدد (١) نوع BCF	٢	طاولة عمل نخلة مع مطبخ	١	مفتوح
٤. توفر صندوق يضمن مواءمة خطية الامتصاصات الأولية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
٥. توفر إطفائية وحاجز واقية للتجهيزات	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
٦. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
٧. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
٨. تغطية لينة	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
٩. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١٠. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١١. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١٢. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١٣. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١٤. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١٥. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١٦. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١٧. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١٨. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١٩. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
٢٠. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح

٠ تراخي توفر جميع متطلبات السلامة والصحة المهنية في المحل ومجموع فواتير أنظمة التجهيزات وفواتير (إدارة العمل) لخدمة الأثاث، لينة، صناديق التجهيز والمنتجات الغذائية (

معايير تصنيف محل مفتوح

هيئة الوطنية لقياسية
مؤسسة هندية لقياسية
وحدة تنظيم العمل لقياسية

مسمى المحل المفتوح : نخلة لانت ولينة ومطبخ

الخدمات التي يقدمها المحل :

تصنيف الأثاث والمطبخ والتقسيم باللائحة والقنطرة - تركيب الأثاث والمطبخ - تصنيع الأثاث وصناعات الأغذية والمنتجات الغذائية

لحد الأقصى لخدمة المحل (المساحة المسقوفة) : ٢٠٠ م^٢

ملاحظات السلامة والصحة المهنية	لحد الأقصى من الخدمات والتجهيزات التي يجب توفرها في المحل		لحد الأقصى من متطلبات المحل من العاملين	
	لحد	اسم التجهيز	لحد اللازم	للمستوى المهني
١. توفر معدات وقاية شخصية مناسبة	١	مطبخ نخلة لينة	١	مفتوح
٢. تراخي توفر وحدة صحية في منطقة عمل المحل	١	مطبخ لينة	١	مفتوح
٣. توفر طاولة يدوية عدد (١) نوع BCF	٢	طاولة عمل نخلة مع مطبخ	١	مفتوح
٤. توفر صندوق يضمن مواءمة خطية الامتصاصات الأولية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
٥. توفر إطفائية وحاجز واقية للتجهيزات	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
٦. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
٧. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
٨. تغطية لينة	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
٩. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١٠. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١١. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١٢. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١٣. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١٤. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١٥. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١٦. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١٧. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١٨. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
١٩. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح
٢٠. توفر إطفائية	١	مطبخ نخلة لينة مع مطبخ	١	مفتوح

٠ تراخي توفر جميع متطلبات السلامة والصحة المهنية في المحل ومجموع فواتير أنظمة التجهيزات وفواتير (إدارة العمل) لخدمة الأثاث، لينة، صناديق التجهيز والمنتجات الغذائية (

هذه هي الأصل

معالیجہ تصنیف محکمہ صحتی

المسألة الثامنة والثمانون في بيان
مقابلة المصطفى صلى الله عليه وآله
وحدوثه في يوم النحر

الخدمات التي يقدمها المحط: تتكون وتضمين وتزجيب الاواني والتشايك والخدمات التي لازية		الخدمة المقدمة: تتكون الخدمة من استئجار المصروفات والخدمة التي لازية		مسمى المحط الميزني: خلاصة المصروفات في الميزني		قائمة المستفيدين: د	
الخدمات التي يقدمها المحط: تتكون وتضمين وتزجيب الاواني والتشايك والخدمات التي لازية		الخدمة المقدمة: تتكون الخدمة من استئجار المصروفات والخدمة التي لازية		مسمى المحط الميزني: خلاصة المصروفات في الميزني		قائمة المستفيدين: د	
الخدمات التي يقدمها المحط: تتكون وتضمين وتزجيب الاواني والتشايك والخدمات التي لازية		الخدمة المقدمة: تتكون الخدمة من استئجار المصروفات والخدمة التي لازية		مسمى المحط الميزني: خلاصة المصروفات في الميزني		قائمة المستفيدين: د	

"بالإضافة إلى مرئياتها على متطلبات سلامة وصحة مهنية في العمل وحسب قوانين وقطعة تنظيمات وكمرات الوزرات والبروتوكولات الخاصة (أمانة) صحتي، البنية، وزارة العمل، وزارة الصحة الطاع المدني)

معايير تصنيف محل مهنتي

والله اعلم
بما كنا
نقصد

[illegible]

بالإضافة إلى مراعاة سلامة وصحة مهنية فني المظهر وحسب كوكبين وقطعة وتعليمات وكوالت كوالت وقدرت تلك الملائمة (المدة عملها البلدية، وزارة العمل، وزارة الصحة، الدفاع المدني)

مكتبة ابن بطوطة

المملكة الأردنية الهاشمية
مؤسسة التدريب المهني
وحدة تنظيم العمل المهني

المقالة الثانية : الخصال الشخصية

الخدمات التي يقدمها المحل

مساعدة حلقى رجل	المسؤول الفني الجورة :
المستوى: عدد المهارات	

الجريدة الرسمية

[illegible]

معلمین تصنیف محل مہمانی

المملكة الأردنية الهاشمية
مؤسسة التريب المهني
وحدة تنظيم العمل المهني

المقالة العينية : الخصائص الشخصية

الجريدة الرسمية

[illegible]

لرأى توفر جميع متطلبات السلامة والصحة المهنية في العمل وحسب القوانين والأنظمة وتطبيقات وقرارات (وزارة العمل ، وزارة الصحة ، إدارة عمان ، البلديات ، الدفاع المدني)

١٥٠٠

وكالات الوزراء

- أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد عبد السباير وزير الدولة أعمال وزارة البريد والاتصالات بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور لؤي حاتم الرعي وزير البريد والاتصالات في إسبانيا خلال الفترة من ٢٥-٢٧/١١/٢٠٠١.
- ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس محمد علي البطاينة وزير الطاقة والثروة المعدنية أعمال وزارة الصناعة والتجارة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور صلاح الدين البشير وزير الصناعة والتجارة في القاهرة بمهمة رسمية خلال الفترة من ٤-١٢/١٢/٢٠٠١.
- ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محمود الدويري وزير الزراعة أعمال وزارة المياه والري بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور حازم الناصر وزير المياه والري في بون ولندن بمهمة رسمية خلال الفترة من ٣-١٢/١٢/٢٠٠١.

* * * * *

الأوسمة

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالسماح للمقدم حرس خاص رقم (٢٤٣٨٨) طابيل عبدالقادر مبارك بحمل وسام استحقاق الجمهورية الإيطالية الممنوح له من قبل فخامة الرئيس الإيطالي خلال زيارته للمملكة الأردنية الهاشمية.

* * * * *

التمثيل الدبلوماسي

- أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥٢٧) تاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠١ المتضمن الموافقة على تعيين سعادة السفير من ملك وزارة الخارجية الدكتور طه حناوغ بوزان سفيراً فوق العادة ومفوضاً لدى الاتحاد الأوروبي والمجلس الوزاري الأوروبي.
- ب - وافقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على قرار حكومة جمهورية كرواتيا بتعيين سعادة السيد (Ivica Tomić) ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً غير متقم لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

محكمة العدل

الجامعات

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على تجديد تعيين معالي الأستاذ الدكتور فايز خصاونة رئيساً لجامعة البرموك لفترة ثانية اعتباراً من ٢٠٠٢/١/٢.

* * * * *

الموظفون

١ - تشكيلات/تقاعد:-

- ١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥٣٠) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٣ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة السيد إبراهيم محمد الحمد الدويري مديراً عاماً لدائرة الموازنة العامة بموجب عقد وراتب شهري مقداره (١٥٠٠) ألف وخمسمائة دينار شاملاً كافة العلاوات المقررة اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل.
- ٢ - صدرت الإرادة الملكية السامية بترقية عطوفة السيد بسام سليمان محمد الصابر من ملاك الديوان الملكي الهاشمي إلى أدنى مربوط الدرجة الخاصة/ الفئة الأولى اعتباراً من ٢٠٠١/١٢/١.
- ٣ - صدرت الإرادة الملكية السامية بترقية السيد سامر يوسف حسن العسوي من ملاك الديوان الملكي الهاشمي إلى السنة الثالثة من الدرجة الرابعة/ الفئة الثانية اعتباراً من ٢٠٠١/١١/٢٠.
- ٤ - صدرت الإرادة الملكية السامية بترقية السيد محمد راتب زهدي الديوك من ملاك الديوان الملكي الهاشمي إلى أدنى مربوط الدرجة الثالثة/ الفئة الثالثة اعتباراً من ٢٠٠١/١٢/١.
- ٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ الموافقة على إحالة عطوفة مدير عام مؤسسة النقل العام السيد جمال فراح فراحات على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠١/١٢/٥.
- ٦ - أعد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٤٥٢٤) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٣ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة السيد طاهر محمد الحمد الحجي أميناً عاماً لوزارة التنمية الاجتماعية بإحدى مربوط الفئة العليا/ المجموعة الثانية اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل، وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ الموافقة على أن يكون تعيين عطوفة السيد الحجي أميناً عاماً لوزارة التنمية الاجتماعية بموجب عقد وراتب شهري مقداره (١٥٠٠) ألف وخمسمائة دينار شاملاً كافة العلاوات المقررة باستثناء العلاوة العقلية اعتباراً من ٢٠٠١/١٢/٤.

- ٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ بالاستناد لأحكام المادة (١٣) من القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠١ قانون النقل العام للركاب الموافقة على تعيين عطوفة الدكتور محمد موسى حامد مديراً عاماً لهيئة تنظيم قطاع النقل العام براتب شهري مقداره (٢٠٠٠) ألفاً دينار اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل.

- ٨ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٧ الموافقة على إحالة سعادة السفير من ملاك وزارة الخارجية السيد طراد الفايز على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠١/١١/٢٣.

- ٩ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٧ الموافقة على إحالة الموظفة من ملاك وزارة الصحة السيدة الزبي صلاح سعيد عبد الغني على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١.

- ١٠ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٧ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

٢٠٠١/١٢/١	بنيك تيمية المدين والـ
	السيدة لميس حسن كامل
٢٠٠٢/١/٥	وزارة المالية/ ضريبة الدخل:-
	السيد أحمد إسلام إبراهيم دودخ
٢٠٠٢/١/٢	وزارة المالية/ الأراضي والمساحات:-
	السيد أحمد عبد الحفيظ الطلق
٢٠٠١/١٢/١	وزارة التنمية الاجتماعية:-
	السيدة ميسر صالح عبد الهادي
٢٠٠٢/١/٣	وزارة الطاقة والثروة المعدنية/ سلطة المصادر الطبيعية:-
	السيد محمود محمد خضر عريقات
٢٠٠٢/١/٣٠	وزارة الصحة:-
	السيد رسمي عبدالله مصطفى خليل

- ١١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

٢٠٠٢/١/٢	وزارة المالية/ الأراضي والمساحات:-
	السيد أحمد إسماعيل محمد طريف
٢٠٠٢/١/١٥	وزارة التنمية الاجتماعية:-
	السيدة وسيلة يوسف الزعبي

محكمة العدل

وزارة الزراعة/ مؤسسة الإقراض الزراعي:-

٢٠٠٢/١/٢

السيدة أمل محمد عبدالرزاق

٢٠٠٢/١/٢

السيدة سناء حسين صوالحة

وزارة التخطيط:-

٢٠٠٢/٣/٩

الآنسة باسمه محمد سليم الشمايلة

٢٠٠٢/٣/٩

السيدة فائزة هاشم سلطي الجنيلي

ب - استبعاد:-

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٧ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة الصحة السيد وايد مجلي محمد العواودة على الاستبعاد بناء على طلبه اعتباراً من ٢٠٠١/١٢/١ وإلى حين إكماله المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد.

ج - إنهاء وتمديد خدمات:-

- ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ الموافقة على إنهاء خدمة الموظف من ملاك وزارة الصحة الدكتور أحمد محمد سعيد كوشباي اعتباراً من ٢٠٠٢/١/٢.

- ٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورين تالياً لمدة سنة اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما بعد بلوغهما سن الستين:-

وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة:-

٢٠٠٢/١/١

المهندس السيد وايد أحمد ملكوي

وزارة العمل/ مؤسسة التدريب المهني:-

٢٠٠١/١٢/٣٠

السيد عبدالرحمن عبدالقادر مرزوق سلامة

- ٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة التربية والتعليم السيد حسن موسى ياسين عمرات للفترة من ٢٠٠٢/١/١ ولغاية ٢٠٠٢/٩/٣٠ بعد بلوغه سن الستين وإنهاء خدمته اعتباراً من ٢٠٠٢/١٠/١.

- ٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الصحة السيد داود محمد عبدالمطلب ضميره لمدة ستة شهور اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١.

الجنسية الأردنية

- ١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥٨٩) تاريخ ٢٠٠١/١١/٦ المتضمن الموافقة على إلغاء شهادة للجنس الممنوحة للسيد أرحان منسلول عبدالعزيز الزبادي وذلك بالاستناد لأحكام المادة (٢/١٩) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

- ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥٩١) تاريخ ٢٠٠١/١١/٦ المتضمن الموافقة على منح للتالية أسماؤهم الجنسية الأردنية:-

١. المواطنة السورية السيدة تفاعلة نزال عيد الفياث.
 ٢. المواطن السوري السيد دغيم عويد صوعان الفياث وأبنيه صبيح وعويد.
 ٣. المواطن السوري السيد رضا طرخوم بخت الفياث وأبنه شامي.
 ٤. المواطن السوري عواد عويد صوعان الفياث.
 ٥. المواطن السوري المستثمر السيد رضوان إبراهيم حسين دعبول.
- وذلك بالاستناد لأحكام المادتين (٢/١٣ و ٢/١٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

- ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٦٤٤) تاريخ ٢٠٠١/١١/١٣ المتضمن الموافقة على منح للمذكورين تالياً الجنسية الأردنية:-

١. المواطن السوري السيد سليمان عوض سليمان الفياث وزوجته السيدة هيلة محمد خلف الفياث.
 ٢. المواطن الكندي السيد جواد عبدالباقي عبدالرضا القصاب وزوجته السيدة لجاح عبدالقادر جمعه حشوف وأبنائه (رائد، رشا، أرح).
 ٣. المواطنة السورية السيدة ضحيه الهادي لدى الفياث.
- وذلك بالاستناد لأحكام المادتين (٢/١٣ و ٢/١٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

- د - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥٦٩) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٣٠ المتضمن الموافقة على منح المواطن السوري السيد محمد دحل مغيل الفياث الجنسية الأردنية وذلك بالاستناد لأحكام المادتين (٢/١٣ و ٢/١٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

- هـ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ الموافقة على ما يلي:-

١. منح المواطن التركي السيد تروغت محمد عزيز بلديم وزوجته السيدة خديجة علي كمال بلديم الجنسية الأردنية سندا لأحكام المادة (١٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.
٢. منح المواطن المصري السيد أحمد فوزي سعد عطا الله وأبنائه (محمد، طارق، نارت وريشا) الجنسية الأردنية سندا لأحكام المادة (١٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

محكمة العدل

و - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ وذلك بالاستناد لأحكام المادة (١٧/ب) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للسيد إسماعيل عقل مصطفى صالح وذلك لرغبته بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها.

ز - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ بالاستناد لأحكام المادتين (١٦/١٥) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للأشخاص المذكورة أسماؤهم تاليا بالتخلي عن الجنسية الأردنية للجنس بالجنسية الميمنة إزاء اسم كل واحد منهم:-

الجنسية

السيدة منى محمد صفيوح بلنجي	السعودية
السيدة سهى سلمان عبد الرحيم اللوزي	السعودية
السيدة فاطمة صالح عبد الصويحبي	السعودية
السيد لؤي فتحي سليم موسى	للمناوية
السيدة غالية سليمان مرعي الطون	السعودية
السيدة نجاح نزال سالم عاصي	السعودية
السيدة فائق عبد الفتاح شحدة شبانه	السعودية
السيد خالد يوسف عيد مرزوق	للتربية
السيدة مريم عبدالله أحمد الخليلات	السعودية
السيدة سهى أحمد نصار مصطفى	السعودية
السيد بهاء الدين صبري محمد حسن	البنماركية
السيد وليد محمد جبر أبو الهيجاء	الألمانية
السيدة هلا فؤاد سعيد عدويه	السعودية
السيدة سميه شافع عقل أبو عقل	السعودية
السيد سامي ديب محمد أبو حميد	الألمانية
السيدة شريفه راشد مفلح العيسى	السعودية
السيدة زدهار حسني عبد المحسن أبو ارميله	السعودية
السيد حافظ محمد حسن بركات	الألمانية
السيد أرح يعقوب داود الصلبي	الألمانية
السيدة لوال محمود حسن علي إبراهيم	السعودية
السيدة ليلى عبد الكريم عبد الفتاح الزاغة	للبولندية
السيدة صباحا مطلق توفان الضباعين	السعودية

الاستملاك

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٧ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك كامل مساحة قطعة الأرض رقم (١٩٤٣) البالغة دونم واحد و (٢٠٤١)م(٢٠)م، وكامل مساحة قطعة الأرض رقم (١٩٤٤) البالغة دونم واحد و (١٢٠٧)م(١٢)م، وكامل مساحة قطعة الأرض رقم (١٩٤٥) البالغة دونم واحد و (١٩٩٣)م(١٩)م وجميعها من الحوض رقم (٥) من أراضي طبربور الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٣٠٥) والأسواق عدد (٢٥٤٠) بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٣١ استملاك مطلقا وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعا للرفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لأغراض مديرية الأمن العام لغاياتها الأمنية.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج و ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على ما يلي:-

١. أ - استملاك وحيازة ما مساحته دونم واحد و (٤٣٩٦)م(٤٣)م من قطعة الأرض رقم (٤٤) من الحوض رقم (٢) من أراضي البصة الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٣٨٣) والعرب اليوم عدد (١٦٢٩) تاريخ ٢٠٠١/١١/٨ لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات خزان عراق الأمير الطوي حيازة لورية دون التنفيذ بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.
- ب - استملاك وحيازة ما مساحته (١٨٠٣٥)م(١٨)م من قطعة الأرض رقم (٣٤) وما مساحته (٢٢٢)م(٢٢)م من قطعة الأرض رقم (٤٢) وكلتاها من الحوض رقم (٥) من أراضي صفا الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٣١٣) والأسواق عدد (٢٥٤٧) تاريخ ٢٠٠١/١١/٨ لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات طريق مدينة ليلر وادي العرب رقم (٦) حيازة لورية دون التنفيذ بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.
- ب - يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومصلحة للاستئناس بهذا الكشف عند تكدير قيمة التعويض.

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ بالاستناد لأحكام المادة (١٩/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على التخلي عن استملاك قطعة الأرض رقم (٣٣٥) حوض رقم (٩) من أراضي عطل الزرقاء والرصفة لعدم حاجة المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري إليها.

محكمة العدل

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ بالاستناد لأحكام المادة (ج/٤) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ الموافقة على استملاك مساحات الأراضي المبنية أو ضالها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استثمارها مشروعا للفتح العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-

١ - ما مساحته (٣٣) دونما و (٢٦) م^٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢١) لوحة (٢١١) وما مساحته (٨٢) دونما و (٣٣) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٧٠٧) من الحوض رقم (٢١) لوحة (٢٠٧) وجميعها من أراضي سطح معان الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١١٣٧٣) والعرب اليوم عدد (١١١٩) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٩ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات تحويله معان/ الجفر.

٢ - ما مساحته (١٥) دونما و (١١) م^٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٤٩) وما مساحته (١٠) دونما و (٩٢) م^٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٥٤) وما مساحته (١٧) دونما و (٥٠) م^٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٥٣) وجميعها من أراضي السط الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١١٣٦٩) والعرب اليوم عدد (١١١٥) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٥ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات طريق كمر هودا/ مكب النفايات.

٣ - ما مساحته دونمان و (٨٦٤) م^٢ من قطع الأراضي ذوات الأرقام (٢٤٧، ١٩٨، ٢٤٣) من الحوض رقم (١٨) وما مساحته (٨٧٧) م^٢ من قطع الأراضي ذوات الأرقام (٧٤، ٧٥، ٦٩، ٧١) من الحوض رقم (١٢) وجميعها من أراضي صخرة وما مساحته (٧) دونما و (٢٨٢) م^٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢) من أراضي مسامتا وعظا الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١١٣٧٥) والعرب اليوم عدد (١٦٢١) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٣١ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات طريق مدخل صخرة الغربي.

٤ - ما مساحته (٩) دونما و (٩٠) م^٢ من قطع الأراضي ذوات الأرقام (١٣، ١٦، ١٧، ٥) من الحوض رقم (٣) العقبة من أراضي دير أبي سعيد الشرقي الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٣٠٥) والأسمواق عدد (٢٥٤٠) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢١ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات طريق

الشؤون البلدية والقروية والبيئة

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

الدكتور عبد الرزاق طيبشات

• عملاً بأحكام المادة (٣٧) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته:-
اعلن عن فقدان المقدم كمال عبد الفتاح حياصات لعضويته من لجنة بلدية الروشد لتفقيه لثلاث جلسات متتالية.

• عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته:-
اعلن عن انتخاب السيد محمد عبد السلام البشتاوي نائباً لرئيس لجنة بلدية معاذ بن جبل خلافاً للمهندس رائد هبيب.

• عملاً بأحكام المادة (٣٨) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته:-
اعلن عن وفاة عضو لجنة بلدية المفراض المرحوم احمد علي محمود الرعي.

• يعلن للعموم بملئني أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٣٢٢) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٧، الموافقة على مخطط تفويض سعة شارع من (١٢) الى (١٠) م ضمن الحوض رقم (٣) من أراضي الجديدة وذلك في بلدة الكرك الكبرى/ لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠١/١١/٧ ووضع موضع التنفيذ.

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٣٢٠/٢ تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن "ج" الى تجاري طولي ارتداد امامي "م" ضمن الحوض رقم (٨) وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة /لواء عين الباشا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٣٦٩/٢ تاريخ ٢٠٠١/١٠/٣٠ الموافقة على مخطط تخفيض وتعديل شارع من ١٢ متر الى ١٠ متر ضمن الحوض رقم (٦) وذلك في بلدة الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٣٨٧ تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٨ الموافقة على تصديق مخطط احداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢) من اراضي الزيتون والحوض رقم (١٠) الغزاليات من اراضي القسطل في بلدة الجيزة الجديدة /لواء الجيزة تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٤٠٨ تاريخ ٢٠٠١/١١/٤ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٢١، ٧٠٢) حوض رقم (٥) من اراضي ارحابا وذلك في بلدة المزار الجديدة /لسواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠١/١١/٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٤٠٧ تاريخ ٢٠٠١/١١/٤ الموافقة على مخطط الغاء شوارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٨٠، ٢٦٠، ٢٢٠) حوض رقم (٦) من اراضي كلز ركب وذلك في بلدة برقتن /لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠١/١١/٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٤١٠ تاريخ ٢٠٠١/١١/٤ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الاحواض ذوات الأرقام (٢٣، ٢٢) من اراضي كفرسوم وذلك في بلدة الكفارات /لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم () تاريخ ٢٠٠١/١١/٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٤١٢ تاريخ ٢٠٠١/١١/٤ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع وعدم الموافقة على تخفيض سعته ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٢٦، ١٢٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣) حوض رقم (١٠) من اراضي عنجرة وذلك في بلدة عجلون الكبرى /لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٧) تاريخ ٢٠٠١/١١/٧ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٤١٧ تاريخ ٢٠٠١/١١/٤ الموافقة على مخطط تعديل طريق ضمن الحوض رقم (١٢) وذلك في بلدة الحبيص /لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٠) تاريخ ٢٠٠١/١١/١٣ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٤٢٠ تاريخ ٢٠٠١/١١/٦ الموافقة على مخطط تخفيض شارع من "م" الى "م" ضمن الحوض رقم (١) من اراضي المزار الجنوبي وذلك في بلدة مؤتة والمزار /لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠١/١١/٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٤٢٣ تاريخ ٢٠٠١/١١/٦ الموافقة على مخطط احداث شارع ضمن الحوض رقم (٢) من اراضي ليلب /لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠١/١١/٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٤٢٣ تاريخ ٢٠٠١/١١/٦ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (١) مسن اراضي ام قصير وام الوليد وذلك في بلدة الجيزة الجديدة /لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠١/١١/٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/١٤٢٣ تاريخ ٢٠٠١/١١/٦ الموافقة على مخطط الغاء جزء من شارع والمار بالقطعة رقم (٣٢) حوض رقم (١) وعدم الموافقة على مخطط احداث شوارع بسالقطع ذوات الأرقام (٣٦، ٣٣، ٣٢) حوض رقم (١) من اراضي العامرية /خان الزبيب /لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠١/١١/١٢ ووضعه موضع التنفيذ .

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٤٢٤ تاريخ ٢٠٠١/١١/٦ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (٧١٣) حوض رقم (١١) الطاقة الشمسية/ جرف الدراويش وذلك في بلدة الحسا/ لواء الحسا وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠١/١١/١١ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٤٢٥ تاريخ ٢٠٠١/١١/٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "أ" الى سكن "ب" ضمن الحوض رقم (٥) من اراضي غرناطة والعريش وذلك في بلدة مادبا الكبرى/ لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠١/١١/٨ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٤٣٩ تاريخ ٢٠٠١/١١/١٣ الموافقة على مخطط تعديل منحلي ضمن القطعة رقم (٤٦١) حوض رقم (٨) وذلك في بلدة الهاشمية/ لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٤٤٠ تاريخ ٢٠٠١/١١/١٣ الموافقة على مخطط تخفيض سعة طريق من ٦ متر الى ٥ متر ضمن القطع ذوات الارقام (١٧٣، ٣٩٢، ٣٩١، ٣٩٠) حوض رقم (١٢) وذلك في بلدة عجلون/ لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠١/١١/١٩ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٤٤٧ تاريخ ٢٠٠١/١١/١٣ الموافقة على مخطط احداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢٠، ٢١) وذلك في بلدة الحبيص/ لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٤٥٤ تاريخ ٢٠٠١/١١/١٨ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "أ" الى سكن "ب" ضمن الحوض رقم (٢١) وذلك في بلدة اربد/ لواء قصبة اربد.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٤٧١ تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٠ الموافقة على مخطط احداث طرق ضمن القطعة رقم (٢١٨) حوض رقم (١) من اراضي أم الدنانير وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة/ لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٤٧٢ تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من تجاري الى سكن "ب" والغاء شوارع ضمن الحوض رقم (٦٧) وذلك في بلدة السلط الكبرى/ لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٧٧) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٢ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٤٧٤ تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٥ الموافقة على مخطط تخفيض شارع من ٤٠ متر الى ٢٠ متر ضمن الأحواض ذوات الارقام (١٠، ٩، ٨، ٧) وذلك في بلدة سحاب/ لواء سحاب وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٤٧٦) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٥ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من "أ" الى "ب" ضمن القطع ذوات الارقام (١٧٥، ٨٧) حوض رقم (١٤) ابو هلون من اراضي عيبين وعيلين وذلك في بلدة الجنيد/ لواء قصبة عجلون.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٤٧٦) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٥ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق والغاء آخر ضمن القطع ذوات الارقام (٢٠٤، ٢٠٥) حوض رقم (٩) من اراضي عيبين وعيلين وذلك في بلدة الجنيد/ لواء قصبة عجلون.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٤٧٦) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٥ عدم الموافقة على مخطط الغاء طريق واحداث آخر ضمن القطع ذوات الارقام (٤١٤، ٤٢٢، ٤٢٤، ٢٣٩) حوض رقم (٩) من اراضي عيبين وعيلين وذلك في بلدة الجنيد/ لواء قصبة عجلون.

مكتبة مجلس الاعلى

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٤٧٩ تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٥ ، عدم الموافقة على مخطط إلغاء طريق الفزاري ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٦، ٣٠، ٣١) حوض رقم (١١) وذلك في بلدة عجلون الكبرى/لواء قصبة عجلون.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٤٨٠ تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٥ ، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "أ" الى تجاري طولبي ضمن القطع ذوات الأرقام (٦٧، ٦٨) حوض رقم (١) من اراضي العدسية وذلك في بلدة ناعور الجديدة/لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٤٨١ تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٥ ، عدم الموافقة على مخطط احداث تجاري ضمن الحوض رقم (٦) من اراضي الوادي الأخضر وذلك في بلدة مرج الحمام/لواء وادي السير.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٤٨٦) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٧ عدم الموافقة على مخطط إلغاء محلي ضمن الحوض رقم (٥) من اراضي ارحابا وذلك في بلدة المزار الجديدة/لواء المزار الشمالي .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٤٨٦) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٧ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من "أ" الى "أ١٠" ضمن القطع ذوات الأرقام (١٩٤، ١٩٣، ٨٧) حوض رقم (٣) من اراضي ارحابا وذلك في بلدة المزار الجديدة/لواء المزار الشمالي .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٤٨٨) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٧ عدم الموافقة على مخطط إلغاء طريق واحداث آخر ضمن القطع ذوات الأرقام (٧١٠، ٢٠) حوض رقم (١٠) من اراضي خرجا وذلك في بلدة السرموك الجديدة/لواء بني كنانة .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٤٩١ تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٧ ، عدم الموافقة على مخطط احداث شوارع ضمن الحوض رقم (٩٩) وذلك في بلدة السلط/لواء قصبة السلط.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٤٩٢ تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٧ ، الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (٣) الفلاح وذلك في بلدة الرصيفة/لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٤٩٥) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٧ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن الحوض رقم (١٠) وذلك في بلدة الزرقاء/لواء قصبة الزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٥٠١) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٢١٧، ٢١٦) حوض رقم (٢٠) وذلك في بلدة الكرك الكبرى/لواء قصبة الكرك .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٥٠١ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ ، عدم الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الاحواض ذوات الأرقام (٥، ٦) من اراضي ادر وذلك في بلدة الكرك/لواء قصبة الكرك

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١٥٠١) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ عدم الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (١٧) من اراضي الثنية وذلك في بلدة الكرك الكبرى/لواء قصبة الكرك .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٥٠٤ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ ، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال واحداث شوارع ضمن الحوض رقم (٩) من اراضي اللين وذلك في بلدة الجيزة/لواء الجيزة .

محذوف من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٥٠٥ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ الموافقة على تصديق مخطط احداث طريق سعة (١٠) متر وسعة (٦) متر حسب الاراضي ضمن القطع ذوات الارقام (٦٣، ٦٤، ٦٥، ٩٨) حوض رقم (٣٠) في منطقة بريك /لواء الجزيرة تصديقا مؤقثا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٥٠٦ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ الموافقة على تصديق مخطط اعتماد طريق سعة ٦ متر افرازية ضمن القطع ذوات الارقام (٧، ٨، ٩، ١٠، ٢٠، ٢١) حوض رقم (٤) الطوال من اراضي أم رمانه /لواء الجزيرة تصديقا مؤقثا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٥٠٧ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ الموافقة على تصديق مخطط احداث شارع سعة ١٠ متر ضمن القطعة رقم (٧٤) حوض رقم (١) من اراضي ابو حليليله /لواء الجزيرة تصديقا مؤقثا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٥٠٨ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ عدم الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٦) من اراضي الوادي الاخضر وذلك في بلدة مرج الحمام /لواء وادي السير .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٥٠٩ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق ٦ متر ضمن القطعة رقم (٢٤) حوض رقم (١٢) من اراضي كفرخل وذلك في بلدة النسيم /لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م، ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٥١٠) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ الموافقة على تصديق مخطط احداث طرق ضمن الحوض رقم (٣) من اراضي مرصع في بلدة باب عمان /لواء قصبة جرش تصديقا مؤقثا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٥١٤) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ عدم الموافقة على مخطط اعتماد طريق كفاة مياه بسعة ٣٢ متر ضمن الحوض رقم (١) صبحا وذلك في بلدة صبحا والذقياته /لواء البادية الشمالية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٥١٧ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٦ متر الى ١٢ متر ضمن الحوض رقم (٤) من اراضي جرينة وذلك في بلدة مادبا الكبرى /لواء قصبة مادبا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٥١٨ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ج" الى سكن "د" ضمن الحوض رقم (٧٥) البرنيس وذلك في بلدة الطفيلة /لواء قصبة الطفيلة .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٥١٩) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ عدم الموافقة على مخطط الغاء جزء من شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٧٣٤، ٧٣٣، ٧٣٦، ٧٣٢) حوض رقم (٤) من اراضي الزعتري وذلك في بلدة الزعتري والمنشية /لواء البادية الشمالية الغربية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٥٢٠) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ م الى ٨ م ضمن الحوض رقم (٣) من اراضي الحمراء وذلك في بلدة حوшла الجديدة /لواء البادية الشمالية الغربية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٥٢٠) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطع ذوات الارقام (٧٣٤، ٧٢١) حوض رقم (٥) من اراضي الحمراء وذلك في بلدة حوшла الجديدة /لواء البادية الشمالية الغربية .

مكتبة
الاحكام

يعن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٥٢١ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ ، عدم الموافقة على مخطط الغاء شوارع ضمن القطعة رقم (٧٠٤) حوض رقم (٣٦) من اراضي قاسم وذلك في بلدة دير الكهف الجديد/لواء البادية الشمالية

يعن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٥٢٥ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ ، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ٨ متر ضمن الحوض رقم (٣) من اراضي موبص وذلك في بلدة عين الباشا/لواء عين الباشا.

يعن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٥٢٦ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ ، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من (ب، ج) الى تجاري طولي ضمن الاحواض ذوات الارقام (١٠، ٩) وذلك في بلدة الضليل/لواء قصبة الزرقاء

يعن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٥٣٠ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٥ ، الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٣٧) من اراضي المزيريب وذلك في بلدة السرو/لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠١/١٢/١ ووضعه موضع التنفيذ.

يعن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٥٣٥ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٥ ، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ب" و "ج" الى تجاري ضمن القطع ذوات الارقام (٤٨١، ٤٨٤) حوض رقم (١٠) من اراضي ابو نصير وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة/لواء عين الباشا.

اعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم في أمانة عمان الكبرى
المهندسين نضال الحديـد

إعلان تصويب خطأ

لقد تم اعلان قرار اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى رقم (٤٢٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ بعدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥٠١) تاريخ ٢٠٠١/٨/١٦ والمتضمن الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠١/١٣٦/٢) بشفابدران بتنظيم استعمال سكن (أ، ب، ج) لتقطع الأراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (١) ام للعروق وللصحح هو ضمن الأحوال التالية حوض (٤) عيون الذيب وحوض (٥) ابو القرام وحوض (٢) المقرن وكما هو موضح على المخطط .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٨٤٤) تاريخ ٢٠٠١/١١/١١ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠١/١٧٨/٢) طارق (المتضمن :- الغاء جزء من النهاية المغلقة أمام قطعة الأرض رقم (٧٠٢) حوض (٥) المدورة لوحة (٥٢) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (طارق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٨٨٦) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠١/٢٧٩/٢) تلاع العلي (المتضمن :- تغيير صفة استعمال من سكن (أ) الى سكن (ب) لتقطع الأراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٤) ام السماق الشمالي وكما هو موضح على المخطط في منطقة (تلاع العلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

مكتبة
العمل

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٨٨٧) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠١/٨٠/النصر) المتضمن :- تخفيض الارتداد الامامي من جهة طريق الـ (٦) متر من (٣) متر الى مترين وكذلك تخفيض الارتداد الجانبي الى (١٥) متر ونصف وتخفيض الارتداد الامامي من جهة الشارع سعة (١٦) متر من (٣) أمتار الى (٢٥) مترين ونصف وكما هو موضح على المخطط في منطقة (النصر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٨٨٨) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٥ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠١/٢٣٢/خريبة السوق) المتضمن :- الغاء واستحداث اجزاء من شوارع ضمن قطع الأراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٣) ابو اسوانه وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (خريبة السوق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٨٩٠) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٥ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠١/١٥١/شفابدران) المتضمن :- الغاء واستحداث جزء من شارع ضمن قطعة الأرض رقم (٢٥٠) حوض (٢) المقرن وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (شفابدران) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٨٩١) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٥ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠١/٢٩٠/تلاخ العلي) المتضمن :- اعتماد سعة شارع أمام قطع الأراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٢) التلاخ الشمالي حسب الواقع للأسوار القائمة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (تلاخ العلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٨٩٢) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٥ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠١/٣٩٠/وادي السير) المتضمن :- تغيير صفة استعمال جزء من قطعة الأرض رقم (٩٠) حوض (١٤) الدريبات من صناعات خفيفة الى سكن (د) شريطة تقديم تعهد عدلي بعدم المطالبة بابه تعويضات مادية أو معنوية قد تنتج عن التعديل وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (وادي السير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٩٠٠) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠١/١٧٠/طارق) المتضمن :- الغاء أجزاء من شارع أمام قطع الأراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٢) الرواق وكما هو موضح على المخطط في منطقة (طارق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

محكمة العدل

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٩٠٢) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/٢٢١/٢٠٠١/خريبة السوق) المتضمن :- الغاء واستحداث اجزاء من شارع تنظيمي سعه (١٦) متر امام قطع الأراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٥) وادي الطي وحوض (٤) الموارد الحمراء وكما هو موضح على المخطط في منطقة (خريبة السوق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٩٠٣) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/٢٢٢/٢٠٠١/خريبة السوق) المتضمن :- الغاء طريق سعه (٣) متر ضمن قطعة الارض رقم (٥٣٩) ورفع صفه الالغاء عن طريق ملغي ضمن قطعة الارض رقم (٥٤٢) حوض (١) العلوكمية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (خريبة السوق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٩٠٥) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/٢٢٥/٢٠٠١/خريبة السوق) المتضمن :- استحداث جزء من شارع لخدمه القطعة رقم (١٢٣٣) حوض (١) الغباشية وتلعه عقيل وكما هو موضح على المخطط في منطقة (خريبة السوق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٩٠٦) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/٢٢٦/٢٠٠١/خريبة السوق) المتضمن :- الغاء واستحداث اجزاء من شارع امام قطع الأراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٣) للشحيمية وحوض (١) العلوكمية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (خريبة السوق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٩٠٩) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/٢٢١/٢٠٠١/الجيبه) المتضمن :- تغيير صفه استعمال سكن (ب) الى سكن (ج) لقطع الاراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٧) أم حليفة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (الجيبه) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٩١٠) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/٢٢٠/٢٠٠١/بدر الجديدة) المتضمن :- الغاء واستحداث جزء من شارع امام قطع الاراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (١٢) أبو مخير لوحه (١٢) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (بدر الجديدة) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٩١١) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/٢٣٣/٢٠٠١/خريبة السوق) المتضمن :- الغاء واستحداث اجزاء من شارع ضمن قطعتي الارض رقم (١٠٦،٣١) حوض (٦) الوسيه وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (خريبة السوق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

مكتبة العمل

اعلان

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية بربين رقم (٢٠٠١/٤/٣) تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٥ والمخطط التنظيمي المتضمن إلغاء جزء من الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦) حوض رقم (٦) صقله من اراضي ابو الريغان واعتماده حسب لوحات الاراضي وحسب المخطط المرفق.
- يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٠٤) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه باعلاء والمخطط التنظيمي واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين.
- ويجوز لأي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

ناجي محمود

متصرف لواء قصبة الزرقاء

رئيس لجنة التنظيم اللوائية

اعلان

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (٣٧/٤) تاريخ ٢٠٠١/٩/٥ والمخطط التنظيمي المتضمن استحداث شارع بعرض (١٦م) يربط شارع (٣٦م) مع شارع (١٦م) ويمر من تحت القطع ذوات الأرقام (١٠٦٣، ١١١٠، ٤٧٨) ضمن حوض رقم (٧) بركة بركة لوحة رقم (١٠) من اراضي البتراوي لوحة تنظيمية رقم (٢) والمعاند ملكيتها لبلدية الزرقاء وذلك لغاية المباني الواقعة في الموقع والتكثيف أزمة السير الواقعة في تلك المنطقة وحسب المخطط المرفق.
- يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٩١) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه باعلاء والمخطط التنظيمي واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين.
- ويجوز لأي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

ناجي محمود

متصرف لواء قصبة الزرقاء

رئيس لجنة التنظيم اللوائية

اعلان

- يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لواء قصبة الكرك قد اطلعت على قرار مجلس بلدي التثنية ذوات الأرقام (٢٠٠١/٣/٢٥، ٢٠٠١/٣/٢٥) بخصوص إضافة تنظيم ضمن القطعة (٨٤) حوض (١٥) الفج وتغيير صفة استعمال ضمن الجزء المنظم من القطعتين ذوات الأرقام (٤، ٣) حوض (١٩) الشبحة من اراضي التثنية من سكن (أ) إلى سكن (ج).
- وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية ما يلي:
- ١ - الموافقة على إضافة تنظيم ليشمل كامل الجزء الواقع على الشارع الرئيسي من القطعة رقم (٨٤) حوض (١٥) الفج وبأحكام سكن (أ) لتفادي ترك جزء من القطعة فضله بأحكام زراعي.
- ٢ - الموافقة على تغيير صفة استعمال الجزء المنظم من القطعتين ذوات الأرقام (٤، ٣) حوض (١٩) الشبحة من اراضي التثنية من أحكام سكن (أ) إلى سكن (ج) وأيداع اعلان التعديلات المشار اليها اعلاه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين.
- ويجوز لأي العلاقة الاطلاع على التعديلات وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى اللجنة المحلية لبلدية التثنية معلون باسم السيد رئيس البلدية وذلك خلال المدة القانونية المشار اليه اعلاه مدعاه بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية.

علي المزمار

نائب محافظ الكرك

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلانات

صادرة عن متصرف لواء قصبة معان رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم السيد نهار الضلاعين

- يعلن لإطلاع العموم بمقتضى احكام المادتين رقم (٢١/٢٠) من قانون المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبعد الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي معان رقم (٣٦/١) لعام ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على الطريق من (٣ - م٦) والمحاذاة لعدة قطع ضمن الحوض (١٤) بركة الخوري وقررت اللجنة اللوائية الموافقة حسب المخطط المرفق والمعاد من قبل بلدية معان.
- وأيداع اعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحت المحلية.
- ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية لمجلس بلدي معان وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

محكمة العدل

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين رقم (٢١/٢٠) من قانون المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بشأن اللجنة الواسية وبعد الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي معان رقم (٣٦/٤) لعام ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة منحى للشارع المحاذي للقطعة رقم (٣٢) حوض (٢١) البلد حسب الواقع القائم وقررت اللجنة الواسية الموافقة حسب المخطط المرفق والمعد من قبل بلدية معان. وإذاع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية وتقديم اعتراضاتهم والاعتراضات مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين رقم (٢١/٢٠) من قانون المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بشأن اللجنة الواسية وبعد الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي معان رقم (٣٦/٣) لعام ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال للواجهة الأمامية للقطعة رقم (٢٠٨) حوض (٦) الضواوي من حدائق إلى تجاري طولي مع أحداث طريق تنظيمي وقررت اللجنة الواسية الموافقة حسب المخطط المرفق والمعد من قبل بلدية معان. وإذاع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية لمجلس بلدي معان وتقديم اعتراضاتهم والاعتراضات مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين رقم (٢١/٢٠) من قانون المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بشأن اللجنة الواسية وبعد الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي معان رقم (٣٦/٢) لعام ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على إلغاء الطريق التنظيمي سعة (٨) والمحاذي لعدة قطع ضمن الحوض (١٩) ظهرة عبيد لوجود مبالى ضمن حرم الطريق وقررت اللجنة الواسية الموافقة حسب المخطط المرفق والمعد من قبل بلدية معان وإذاع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية لمجلس معان وتقديم اعتراضاتهم والاعتراضات مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

إعلان

• اجتمعت اللجنة الواسية للتخطيط والأبنية في لواء قصبة المرقى بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٤ وأطلعت على القرار رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٣ الصادر عن اللجنة المحلية لبلدية المرقى والمتضمن إلغاء جزء من الشارع المحاذي للقطع لوات الأرقام (١٠٣، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٦٥، ٦٤، ٥٦، ٥٣) بمقدار (٤) والفناء طريق بعرض (٦) المار بين القطع لوات الأرقام (٦٢، ٦١) من جهة (٦٥، ٦٤) من جهة أخرى والفناء طريق المحاذي للقطع لوات الأرقام (٥٢، ٥٤، ٥٥) من الجهة الجنوبية والفناء الطريق المار بين القطع لوات الأرقام (٥٨، ٥٧) من جهة والقطع لوات الأرقام (٥٢، ٥٤، ٥٥) من جهة أخرى واستحدثت طريق بعرض (٦) مستطع من القطع لوات الأرقام (٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٠) وتعديل الطريق بعرض (٦) الفاصل بين القطع لوات الأرقام (٧٩، ٨٠، ٨١) من جهة والقطع لوات الأرقام (٨٨، ٨٢) من جهة أخرى وجميعها ضمن الحوض رقم (١) طيب اسم وذلك حسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية.

وبعد التداول قررت اللجنة المحلية الألف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين.

يجوز لأي من العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية المرقى وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعومة بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

مسلم الرواحنة
متمصرف لواء قصبة المرقى
رئيس اللجنة الواسية للتخطيط

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة الفيضانية/ مادبا الكبرى بأن اللجنة الواسية للتخطيط والأبنية في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (١٧) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية في بلدية مادبا الكبرى رقم (٥٣) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٠ والمتضمن:-- تخفيض سعة الشارع المار بجانب قطعة الأرض رقم (٢٠١) حوض رقم (٢) الكبير الغربي من سعة ثمانية أمتار إلى سعة ستة أمتار لتفادي البناء الواقع سعة. وإذاع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لأي من العلاقة تقديم اعتراضاتهم والاعتراضات مدعومة بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

عودة الله العيسات
متمصرف لواء قصبة مادبا
رئيس اللجنة الواسية للتخطيط

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة حريما أن اللجنة الواسية للتخطيط في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (١٤/حريما) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة حريما رقم (٨٤/٢٥) لعام ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على أحداث نخلة بسعة (٤) ضمن القطعتين (٦٥، ٦٢) حوض (١٢) وادي حموه من أراضي حريما وذلك لغايات خدمة المنازل القائمة على هاتين القطعتين.

محمد الفريحات
متمصرف لواء بني كنانة
رئيس اللجنة الواسية للتخطيط

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة حريما أن اللجنة الواسية للتخطيط في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (١٤٦/حريما) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة حريما رقم (٧٩/٢٤) لعام ٢٠٠١ والمتضمن إلغاء جزء من الطريق التنظيمي سعة (٤) والمارة ضمن القطعة رقم (٧١٣) حوض (٦) البلد من أراضي أبو اللولس والاستعاضة عنها باحتداد الطريق الفرعي سعة (٤) والمارة بمحاذاة القطعتين (٧١٢، ٧١٣) حوض (٦) وذلك كون الطريق المراد إلغاءه يصل على تجزئة القطعة (٧١٣) ويترك فضله لا يستفاد منها.

محمد الرواحنة
متمصرف لواء بني كنانة
رئيس اللجنة الواسية للتخطيط

مركز التسجيل

إعلان

• يعلن المصمم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (١٤/١٢) لعام ٢٠٠١ في بلدية برقتن/ منطقة مثلث جديتا والمتضمن: تخفيض سعة شارع (١٠م) المار بين القطع (٤٩٥)، (٤٦٤)، (٤٢٣)، (٣٧)، (١٩١)، (٢٧١)، (١٩٠)، (٢٧٢)، (٢٧٣)، (٣١٢)، (٣١١)، (٣١٠)، (٤٠٦)، (٤٨٤)، (٣٠)، (٣١)، (٣٢)، (٢٠١)، (٢٠٦)، (٢٠٥)، (٢٨٧)، (٢٨٨)، (٣٧٠)، (٢٨٩)، (٢٩)، (٨٩)، (٩٠)، (٩٢)، (٤٧)، (٤٩) من حوض رقم (١٢) للبلد من (١٠م) الى (٨م).

قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية برقتن/ منطقة جديتا خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

د. زيد خالد الريفات

متصرف لواء الكورة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة الشجرة بان اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء الرمثا اطلعت على قرارها السابق رقم (٢٠٠٠/١٣) تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢١ والمتضمن: اعادة ترسيم الطريق المرسمة بجانب القطعة رقم (١) حوض رقم (١٤) السيلد من اراضي بلدة الشجرة والمعدة منذ تاريخ تصديق اول مخطط هيكلي تاريخ ١٩٧٢/٦/١٠ وبسعة (٨م) وحسب المخططات المرفقة والمرسمة من قبل بلدية الشجرة.

وبعد ان تم اعلان ذلك للاعتراض في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٤٧٨) تاريخ ٢٠٠١/٣/٦ وجريدين محليتين الصادرين بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٧ ولم يتقدم احد للاعتراض على القرار المذكور.

فان اللجنة اللوائية قررت بقرارها رقم ٢٠٠١/٢١ تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٨ الموافقة على الاقتراح المقدم ووضعه موضع التنفيذ بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين.

حسين حمود الضمور

متصرف لواء الرمثا

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة صما بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء الطيبة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة صما رقم (٢/٢) تاريخ ١٩٩٩/٢/٢١ والمتضمن: الغاء الدخلة التنظيمية التي تقسم القطعة رقم (٧١٠) حوض رقم (٦) من اراضي بلدة زبداء الغربية وذلك من اجل تقادي هدم البناء المقام في سعتها. وقررت اللجنة بقرارها رقم (٨) تاريخ ١٩٩٩/٤/٣ الموافقة على الالفاء المقترح ووضعه موضع التنفيذ بعد مرور (٣٠) يوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين.

سالم الصمادي

متصرف لواء الطيبة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة كفرعان ان اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء الوسطية قررت بقرارها رقم (٢٦/٢) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الثاني في بلدية الوسطية رقم (٣/١٠) لعام ٢٠٠١ المتضمن:

الغاء الطريق التنظيمي عرض (٤م) للمار بالطهتين (١٨/٩٢) من حوض رقم (٣) الحمر الجنوبي من اراضي بلدة كفرعان وذلك بناء على طلب مالكي القطعة رقم (٩٢) وذلك لوقوع خزان مياه وحديقة في سعة واستحداث طريق آخر بدلاً منه بمعرض (٨م) على امتداد الشارع التنظيمي عرض (١٠م) الواقع شرق الشارع المذكور والتأكيد على قرار اللجنة اللوائية الأول رقم (٣٧) لعام ٢٠٠١ بهذا الخصوص.

وبعد ان تم نشر ذلك في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٨٦) تاريخ ٢٠٠١/٥/١ وجريدين محليتين وحكم ورود اعتراضات تقدر اللجنة اللوائية وضع الاقتراح موضع التنفيذ خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين.

فاروق القاضي

متصرف لواء الوسطية

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة حولا الوسطية ان اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء الوسطية قررت بقرارها رقم (٣١/١) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الثاني في بلدية الوسطية رقم (١٠/٥) لعام ٢٠٠١ المتضمن:

الغاء الدخلة المارة بالطهتين (٢٢٤)، (٢٢٥) من حوض رقم (١) المنوره الشماليه وبمحاذاة القطعتين (٢٢٣)، (٣٥٢) من نفس الحوض وذلك لرفع الضرر عن البناء القائم على القطعة رقم (٢٢٤) وحكم الحاجة لها وكذلك وجود طريق بديل للدخلة المفاه والتأكيد على قرار اللجنة اللوائية الأول رقم (١١/٢) لعام ٢٠٠١.

وبعد ان تم نشر اعلان ذلك في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٨٢) تاريخ ٢٠٠١/٤/١ وجريدين محليتين وحكم ورود اعتراضات تقرر اللجنة اللوائية وضع الاقتراح موضع التنفيذ خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين.

فاروق القاضي

متصرف لواء الوسطية

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

محكمة العدل

البنك المركزي الأردني

٢٠٠٩-١١-٣٠
يوهان موهبات ومطالبات المركز الوطني

[illegible]

يؤيد كذا: ٢٠٤٠، يطلع الامتنان منسحب الكلية بعد انتهاء منسحب الكلية بمسبقتهم الايجابيه على مقادير (١٩٨٠/١١) اذ لم يطلع منسحب الكلية منسحب الكلية بمسبقتهم الايجابيه (١٩٨٠/١١) يطلع من الامتنان المستخرج الكلية منسحب الكلية (١٩٨٢/١٧) اذ لم يطلع.

المواصفات القياسية

اعمال

والمفق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم (٢٠٠١/١١) المتعددة بتاريخ
٢٠٠١/١١/٢١ على اعتماد المواصفات القياسية التالية كقواعد فنية الزامية التطبيق واعتبارها سارية المفعول
بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

٢٠٠١ رقم ١٤٦٥ لعام	١- الأسماك - الأسماك المملحة
٢٠٠١ رقم ١٤٦٦ لعام	٢- الأسماك - الأسماك المدخنة
٢٠٠١ رقم ٤٣٠ لعام	٣- الحليب ومشتقاته - القشدة "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٥"
٢٠٠١ رقم ٩ لعام	٤- بطاقة البيان - المعيار العام لبطاقة البيان على عبوات الأغذية "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٢"
٢٠٠١ رقم ٦٧٢ لعام	٥- بطاقة البيان - بطاقة بيان المضامات الغذائية "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٩"
٢٠٠١ رقم ١٤٧٦ لعام	٦- بطاقة السبيبان - المعيار العام لبطاقة بيان الأغذية المبأة لاستخدامات غذائية خاصة والتنبؤ عنها.
٢٠٠١ رقم ٩٩ لعام	٧- البترول ومشتقاته - وقود الطائرات التوربينية "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٧٩"
٢٠٠١ رقم ٣٠٣ لعام	٨- التيار الكهربائي - القيم المقدرة للتيار "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٣"

مكتبة الجليل

٩-	المواد العازلة - الشروط اللاصقة الحساسة للضغط المستخدمة للأغراض الكهربائية . ج ١ - المتطلبات العامة "تكون بديلة للمواصفة رقم ٤١٧ الصادرة عام ١٩٨٨"	رقم ١-٤١٦ لعام ٢٠٠١
١٠-	الفولتيات - الفولتيات القياسية "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٣"	رقم ٩٤٥ لعام ٢٠٠١

وذلك استنادا للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة "ب" من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠.

المدير العام
الدكتور أحمد الهنداوي

إعلان

نشر مواصفات قياسية معدلة

وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم ٢٠٠١/١١/٢١ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢١ على اعتماد المواصفات القياسية التالية واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية

١-	الدهان (الطلاء) والورنيش - المواد المائلة ج ١ - المقدمة وطرق الفحص العامة	رقم ١-٤٣٣ لعام ٢٠٠١
٢-	الدهان (الطلاء) والورنيش - المواد المائلة ج ٢ - كبريتات الباريوم الطبيعية	رقم ٢-٤٣٣ لعام ٢٠٠١
٣-	الدهان (الطلاء) والورنيش - المواد المائلة ج ٣ - كبريتات الباريوم الاصطناعية	رقم ٣-٤٣٣ لعام ٢٠٠١
٤-	الدهان (الطلاء) والورنيش - المواد المائلة ج ٤ - مسحوق الطباشير	رقم ٤-٤٣٣ لعام ٢٠٠١
٥-	الدهان (الطلاء) والورنيش - المواد المائلة ج ٥ - كربونات الكالسيوم الطبيعية والمتبلورة	رقم ٥-٤٣٣ لعام ٢٠٠١
٦-	الدهان (الطلاء) والورنيش - المواد المائلة ج ٦ - كربونات الكالسيوم المرسبة	رقم ٦-٤٣٣ لعام ٢٠٠١
٧-	الدهان (الطلاء) والورنيش - المواد المائلة ج ٧ - الدلوميت	رقم ٧-٤٣٣ لعام ٢٠٠١
٨-	الدهان (الطلاء) والورنيش - المواد المائلة ج ٨ - الصلصال الطبيعي	رقم ٨-٤٣٣ لعام ٢٠٠١
٩-	الدهان (الطلاء) والورنيش - المواد المائلة ج ٩ - الصلصال المكلس بالتحميص	رقم ٩-٤٣٣ لعام ٢٠٠١

مكتبة
الكتاب
العلمي

١٠-	الدهان (الطلاء) والوريش - المواد المائلة ج ١٠ - الطلق "الفلك" الطبيعي	رقم ٤٣٣-١٠ لعام ٢٠٠١
١١-	الدهان (الطلاء) والوريش - المواد المائلة ج ١١ - الطلق الطبيعي / على شكل صفائح، تحتوي على الكربونات	رقم ٤٣٣-١١ لعام ٢٠٠١
١٢-	الدهان (الطلاء) والوريش - المواد المائلة ج ١٢ - الميكا البيضاء	رقم ٤٣٣-١٢ لعام ٢٠٠١
١٣-	الدهان (الطلاء) والوريش - المواد المائلة ج ١٣ - الكوارتز الطبيعي	رقم ٤٣٣-١٣ لعام ٢٠٠١
١٤-	الدهان (الطلاء) والوريش - المواد المائلة ج ١٤ - الكرسوباليت	رقم ٤٣٣-١٤ لعام ٢٠٠١
١٥-	الدهان (الطلاء) والوريش - المواد المائلة ج ١٥ - السليكا الزجاجية	رقم ٤٣٣-١٥ لعام ٢٠٠١
١٦-	الدهان (الطلاء) والوريش - المواد المائلة ج ١٦ - هيدروكسيد الألمنيوم	رقم ٤٣٣-١٦ لعام ٢٠٠١
١٧-	الدهان (الطلاء) والوريش - المواد المائلة ج ١٧ - سلكات الكالسيوم المترسية	رقم ٤٣٣-١٧ لعام ٢٠٠١
١٨-	الدهان (الطلاء) والوريش - المواد المائلة ج ١٨ - سليكات الصوديوم والألمنيوم المترسية	رقم ٤٣٣-١٨ لعام ٢٠٠١
١٩-	الدهان (الطلاء) والوريش - المواد المائلة ج ١٩ - السليكا المترسية	رقم ٤٣٣-١٩ لعام ٢٠٠١
٢٠-	الدهان (الطلاء) والوريش - المواد المائلة ج ٢٠ - السليكا المدخنة	رقم ٤٣٣-٢٠ لعام ٢٠٠١

٢١-	الدهان (الطلاء) والوريش - المواد المائلة ج ٢١ - السليكا	رقم ٤٣٣-٢١ لعام ٢٠٠١
٢٢-	بطاقة البيان - الخطوط التوجيهية العامة بشأن التنويه	رقم ١٤٧٢ لعام ٢٠٠١
٢٣-	بطاقة البيان - الخطوط التوجيهية لبطاقة البيان الدالة على العناصر الغذائية	رقم ١٤٧٣ لعام ٢٠٠١
٢٤-	بطاقة البيان - الخطوط التوجيهية للتنويه عن العناصر الغذائية	رقم ١٤٧٤ لعام ٢٠٠١
٢٥-	بطاقة البيان - الخطوط التوجيهية العامة لاستخدام مصطلح "الحلال"	رقم ١٤٧٥ لعام ٢٠٠١
٢٦-	الجلود - جلود البطانة المدبوغة نباتياً أو معدنياً بالكروم "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٧٨"	رقم ٦٠ لعام ٢٠٠١
٢٧-	الجلود - جلود القفاذات "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٧٨"	رقم ٦٤ لعام ٢٠٠١

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) لفقرة "ب" من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠.

هذا وتعتبر هذه المواصفات سارية المفعول من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية، ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات بالمؤسسة

المدير العام

د. أحمد المنشاوي

مركز المعلومات

الإعلانات

إعلان

- يعلن للعموم بأنه تم تسجيل جمعية باسم جمعية مكافحة إطلاق المياريات النارية في المناسبات في لواء دير-علا كجمعية عادية وفق أحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته. د. عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

إعلان

- يعلن ان الفرقة الاردنية للفنون المسرحية قد سجلت تحت رقم (١٧٤) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني لعام ٢٠٠١.

وزير الثقافة بالوكالة

طالب الرفاعي

وزير السياحة والآثار ووزير الاعلام

إعلان

- يعلن بأنه تم تغيير اسم حضارة مدرسة ذات الطائين الاساسية/ عمان والتي سجلت تحت الرقم (٤٢١) في اليوم الخامس من شهر تشرين الثاني لعام ١٩٩٠ الى حضارة مدرسة حفصة بنت عمر الثانوية الشاملة على ان تحمل نفس الرقم والتاريخ.

وزير التربية الاجتماعية

تمام الفول

إعلان

- يعلن انه في اليوم العشرين من شهر تشرين الثاني من عام الفين وواحد ميلادية تم تسجيل جمعية بلي حميدة الخيرية/ محافظة مادبا تحت رقم (١٣٨٣)، وذلك استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦م وتعديلاته.

وزير التربية الاجتماعية

تمام الفول

إعلان

- يعلن ان جمعية سيدات الحمة الاردنية للتعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ اربد قد سجلت تحت رقم (٢٢٤٧) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني لسنة ٢٠٠١.

مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية
المهندس عطا الله الجواسرة

إعلان

- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام المادة (١/٢٧) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨، اقرر تصفية جمعية اسكان موظفي البريد التعاونية محدودة المسؤولية/ عمان، وتعيين السيد محمد العداريه مصلحاً لها ورعاؤه مديرية تعاون عمان إلى ان تتم للتصفيه خلال سنة من تاريخه تمهيداً لانقضاء تسجيلها، وليكن معلوماً بان جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم للمصفي المذكور.

مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية
المهندس عطا الله الجواسرة

إعلان

صادر عن دائرة الجمارك

- تعلن دائرة الجمارك بان البضائع والاشياء المدرجة بادناه قد مضى على وجودها في جمرک عمان المدة القانونية المملوكة بالمادة (١١٢، ١١٩، ٢٣٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وستطرح للبيع بالملزاد العلني بعد مضي شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية سنداً لاحكام المادة (١١٢) من القانون المذكور إذا لم يبادر اصحاب العلاقة بالتخليص عليها قبل انتهاء هذه المدة.

دائرة الجمارك

اسم صاحب العلاقة	المحتويات
شركة نعيم صالح الفار	٥ طرد جهاز كاش
شركة الهادية للتعمية التجارية	طرد واحد مضخم صوت
شركة صليبيان التجارية	١٥ جزء لوازم تصوير
مؤسسة العالول التجارية	١٠ طرد اسلاك لحام
شركة نعيم صالح الفار	١ طرد آلة تصوير
خالد جميل حسن	٣ طرود قطع خياش
ياسين محمد علي	٤٨ طرد ملابس
محمود محمد ابراهيم	٦ بضاعة مختلفة
مؤسسة محمد قطيشات	٥٧ طرد مضخمات صوت
محمود محمد ابراهيم	٨٧ طرد عدة سيفون
المؤسسة الطبية	١ طرد عيون طبية
علي راض عبد الحميد	١٢٨ طرد بطور
شركة ابراهيم الطيبان	١١٩ طرد البسة جاهزة
شركة مصنع للتاجي الذهبي	٤٩ طرد جوارب رجاليه
مجموعة ميراج التجارية	٢ طرد وصلات ربط
مؤسسة شادي	٥٦ كراتين فارغة
شركة الرشيدان للتجارة	٣٥ طرد لوازم فلاح
محمد يوسف رشيد	٦ وصلات كهربائية
رفيق نصر الله والوده	٥ طرود بطاريات
البرده للتجارية	١٠٠ طرد علكه
عبر الشرق للثلاث	١٢٢ طرد خشب حديد ستائر
مفيد عرسات	٩٠ طرد بيرة

مكتبة الجمارك

المطالبات

إعلان

أعلن إلى السادة المدرجة اسماؤهم بادناه بأنه بالاستناد للنظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٢ الصادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وللأسس والمعايير الواردة بقرار لجنة الاستملاك والاملاك رقم (٢٦٥) تاريخ ١٩٩٢/٩/١٤ قد تحقق عليهم بدل نفقات انشاء جدران استنادية عن عقاراتهم المبيئة ارقامها اراء اسم كل منهم بادناه وذلك نتيجة لقيام الامانة بانجاز انشاء الجدران الاستنادية لهذه القطع .

وعليه فاني ارجو من المالكين المذكورة اسماؤهم تألياً دفع النفقات المطلوبة منهم إلى صندوق الامانة كما هو موضح تفصيلاً اراء اسم كل منهم بادناه علماً ان النفقات المذكورة تزداد بنسبة (٢٪) عن كل سنة تلي القضاء سنتين على الاعلان عن قرار فرضها دون تسديدها .

امين عمان

المهندس نضال الحديب

رقم دفعات	رقم راسم الرسم	رقم اندواز لخدمة اسم	رقم اندواز لخدمة اسم
رقم دفعات	رقم راسم الرسم	رقم اندواز لخدمة اسم	رقم اندواز لخدمة اسم
٢٨	١٧٠	٢٨	١٧٠
٢٨	١٧١	٢٨	١٧١
٢٨	١٧٢	٢٨	١٧٢
٢٨	١٧٣	٢٨	١٧٣
٢٨	١٧٤	٢٨	١٧٤
٢٨	١٧٥	٢٨	١٧٥
٢٨	١٧٦	٢٨	١٧٦
٢٨	١٧٧	٢٨	١٧٧
٢٨	١٧٨	٢٨	١٧٨
٢٨	١٧٩	٢٨	١٧٩
٢٨	١٨٠	٢٨	١٨٠

إعلان

أعلن إلى السادة المدرجة اسماؤهم بادناه بأنه بالاستناد للنظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٢ الصادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وللأسس والمعايير الواردة بقرار لجنة الاستملاك والاملاك رقم (٢٦٥) تاريخ ١٩٩٢/٩/١٤ قد تحقق عليهم بدل نفقات انشاء جدران استنادية عن عقاراتهم المبيئة ارقامها اراء اسم كل منهم بادناه وذلك نتيجة لقيام الامانة بانجاز انشاء الجدران الاستنادية لهذه القطع .

وعليه فاني ارجو من المالكين المذكورة اسماؤهم تألياً دفع النفقات المطلوبة منهم إلى صندوق الامانة كما هو موضح تفصيلاً اراء اسم كل منهم بادناه علماً ان النفقات المذكورة تزداد بنسبة (٢٪) عن كل سنة تلي القضاء سنتين على الاعلان عن قرار فرضها دون تسديدها .

امين عمان

المهندس نضال الحديب

مكتبة الامانة

[illegible]

72 7272

[illegible]

مكتبة دار العلم

[illegible]

رقعة تلفات	رقم القعدة	رقم العدة	رقم المال	رقم المال	رقعة
فلس دينار	١٨٥٠	١٦٤٦	٧٦٥	١٢	محمد عبد الرزاق بنو مطلق
١٢٣	٨٠	١٢٣	٢٦٦	١٢	معاوية محمد حمود
١٦٧	٨٠	١٦٧	١٢٥	١٢	بكرته معاوية محمد حمود
١٢٧	٨٠	١٢٧	٥٤١	١٢	معاوية محمد حمود
١٨٥	٨٠	١٢٣٣	٢٧	١٢	رضا احمد وفا ابوبكر
٥٢٣	٨٠	١٢٣٦	١٦٦	١٢	لؤلا راقي فخرين
٢١٣	٨٠	١٢٣٧	٦١٩	١٢	احمد محمود اسمعيل خليل طه وفركا
٤٢٣	٨٠	١٢٦١	٣٠٠	١٢	نهاد عيسى سليم صايغ
١٥١	٨٠	١٢٦٢	١٩٤	١٢	محمد سعيد مصطفى خبارك وفركة
٥٥٠	٨٠	١٢٤٧	٦٥٤	١٢	مصطفى سعيد مصطفى خبارك
٢٦٦	٨٠	١٢٦٦	٣٧١	١٢	فهد محمد مطلق دباس
٢٤١	٨٠	١٢٦١	١٧٣	١٢	فهد محمد مطلق دباس
٢٥١	٨٠	١٢٢٠	٦٥٧	١٢	عنايه زكي الكرج
٤٣٠	٨٠	١٢١١	٣٥١	١٢	عنايه زكي الكرج
٢٤٠	٨٠	١٢١١	٥٧	١٢	عيسى موسى دحد وفركة
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	٤	فهد عبد الرحمن سالم درويش وفركا
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	٤	ابراهيم عديريه ابراهيم لوزي
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	٤	محمد حسين يونس لوزي
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	٤	عبد الكريم حمد ان عبد الرحمن لوزي
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	٤	عنان محمود محمد عيسى وفركة
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	٤	موسى حمد ان عبد الرحمن لوزي
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	٤	جهدل خالد علي سويد وفركة
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	٤	موسى حمد ان عبد الرحمن لوزي
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	٤	عبد الله حمد ان عبد الرحمن لوزي
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	٤	محمد نهار سلمان
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	٤	صلاح حمد ان عبد الرحمن لوزي
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	٤	محمد نهار سلمان
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	٤	عبد الرزاق حمد ان عبد الرحمن لوزي
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	٤	عبد الكريم حمد ان عبد الرحمن لوزي
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	٤	صلاح حمد ان عبد الرحمن لوزي
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	٤	عبد الكريم حمد ان عبد الرحمن لوزي
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	٤	علي احمد علي مطلق
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	٤	سليم مصطفى عفتو ابوعوده
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	١١	سعيد خليل دار
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	١١	ديرمه لريدي عبد الرحيم ابوبكر وفركا
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	١١	حمد جليل عكر
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	١١	محمد احمد محمد طه
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	١١	فتحي محمد ابراهيم صلاح
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	١١	نعمان حسين ديبه هليلر
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	١١	سوام حميد لفران كفور
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	١١	محمد يونس حسين وفركة
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	١١	محمود ابراهيم كفور وفركا
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	١٤	علي خليل منقرو
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	١٤	محمد حسين يونس حسين
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	١٤	علي حسين يونس حسين
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	١٤	احمد صالح يونس
٤٣٠	٨٠	١٢١٥	٦٦٤	١٤	محمد حسين يونس حسين

مكتبة جامعة القاهرة

44[illegible]

مكتبة ابن الجوزي

إعلان

أعلن إلى السادة المندرجة أسماؤهم بأدناه بأنه بالاستناد لأحكام المادة رقم (٢٤) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وللنظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ الصادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وللأسس والمعايير الواردة بقرار لجنة الاستملاك والاملاك رقم (٢٦٥) تاريخ ١٩٩٢/٩/١٤ قد تحقق عليهم ضريبة تحسين وكذلك نفقات تعبيد وترقيت عن عقاراتهم المبينة أرقامها إزاء اسم كل منهم بأدناه وذلك نتيجة لارتفاع قيمتها بالتحسين الذي طرأ عليها بسبب الاستملاك الجاري على كل أو بعض قطع الأراضي التي ادمجت بسعة الشوارع العامة المارة امام تلك العقارات ، ونتيجة لتقيام الامانة بانجاز اشغال فتح وتعبيد وترقيت هذه الشوارع والدخلات . وعليه فإني ارجو من المالكين المذكوره أسماؤهم تألياً دفع الضريبة ونفقات التعبيد والترقيت المطلوبة منهم إلى صندوق الامانة كما هو موضح تفصيله إزاء اسم كل منهم بأدناه ، علماً أن الامانة تملح حضماً تشجيعياً مقداره (٢٥٪) لمن يبادر بدفع ضريبة التحسين خلال سنة واحدة من تاريخ نشر هذا الاعلان و (١٥٪) لمن يبادر بالدفع خلال السنة الثانية كما ان نفقات التعبيد والترقيت تزداد بلمسبة (٢٪) عن كل سنة تلي القضاء سنتين على الاعلان عن قرار فرضها دون تسديدها .

امين عمان

المهندس نضال الحديد

قيمة مذكورة قيمة ضريبة رقم رقم الحـ رقم ٥. اذجاز لودة اسم
التعبيد التحسين النقطة واسم
فلس ديكر فلس ديكر

٤٨	سليمان سالم مقدم	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٤	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	خلد سالم عبد شاهر	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	عز هادة غانم معمر	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	رفيع ابراهيم حسن مغربي	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	جمال اسماعيل يوسف عوش الله	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	احمد حسني احمد منكر	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	الينك الاسلامي الاردني	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	ميخو حسن محمد ابراهيم	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	نخلة عبد الرحمن جبران عجاج	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	وليد دارة محمد بشبي وشريك	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	سلح ابراهيم محمد الكواكبي	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	مديحه عبد الرحمن جبران عجاج	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	محمد طه احمد منكر	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	الينك الاسلامي الاردني	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	الينك الاسلامي الاردني	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	لحميه عبد الرحمن جبران عجاج	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	هذه عبد الرحمن جبران عجاج	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	فهد عبد الله عبد الوهي الرخا	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	احمد حسني احمد منكر	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	الينك الاسلامي الاردني	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	فاطمة عبد الرحمن جبران عجاج	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	محمد حسني احمد منكر	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	محمد خليل محمد طريش	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	زيد جميل ابراهيم خليل	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	حسني احمد علي محمد منكر	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	سعدى فهاده سعيد فركي وشركاء	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	انور جميل ابراهيم خليل	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	غازي محمد عبد اللطيف منكر	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	علي ميخو حسن مغربي	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	نور الهادي عدنان العسمان	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	حسن ميخو حسن مغربي	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	الينك الاسلامي الاردني	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	سليمان احمد سليمان مغربي وشركاء	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	هاني عوده عبد الوالي الشاعري وشريك	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	جميعه عين كارم الخيري	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	وجيه حسن عبد البر الكرن	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	فريد محمد ابراهيم طليح	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	زكية سعيد محمد عوده كدي وشريك	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	فرقة فادي فاهز عبد الجابر وشركاء	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	فرقة ايلاء زكريا حسين دروي	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	فرقة بسام ابو كليلين وشريك وشركاء	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	جميعه الفخيار الخيري	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	يوسف ميخو محمد خير جيري	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	عبد اللطيف احمد عبد الرحمن الفتوري دروي	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	سليمان احمد سليمان طليح وشريك	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	سليمان يوسف سليمان ابراهيمين	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠
٤٨	مطلق عثمان مطلق ابراهيمين	٥١	جيرة الجنوبي	١١٩٥	٢٠٣,٦٠٠	١٣٤,٦٤٠

[illegible][illegible]

مكتبة الخليل

قيمة دخلها قيمة فريبة رقم رقم المـ هـ . انجاز لوحة اسم
التعبيد التعبيد القطعة واسـ المـ رقم المالـ هـ
للمـ دينار للمـ دينار

١	١١	٢٣٠	٢١٧,٠٠٠
٢١	١١	٢٣٧	٢٢٧,٦٠٠
٢١	١١	٢٣٨	٧٩٢,٠٠٠
٢١	١١	٢٣٦	٤١١,٤٤٠
٢١	١١	٢٣٧	٤١١,٧٦٠
٢١	١١	٢٣٠	٨٧١,٢٠٠
٢١	١١	٢٣١	٩١١,٨٠٠
٢١	١١	٢٣٢	٨٤٧,٤٤٠
٢١	١١	٢٣٥	٩١٧,٩٢٠
٢١	١١	٢٣٥	٦٤٩,٤٤٠
٢١	١١	٢٣٤	١٣٧٠,٦٠٠
٢١	١١	٢٣٦	١٣٢٧,٦٠٠
٢١	١١	٢٣٥	٢٢١,٧٦٠
١١	٨	١١٦٢	١١٨,٠٠٠
١١	٨	١١٦٣	١٣٤,٦٤٠
١١	٨	١١٧٥	٢٣٢,٦٤٠

إعلان

أعلن الى السادة المدرجة اسماؤهم بانداه بانه بالاستناد لاحكام المادة رقم (٢٤) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وللنظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ الصادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وللأسس والمعايير الواردة بقرار لجنة الاستملاك والاملاك رقم (٢٦٥) تاريخ ١٩٩٢/٩/١٤ قد تحقق عليهم ضريبة تحسين وكذلك نفقات تعبيد وترفيت عن عقاراتهم المبينة ارقامها ازاء اسم كل منهم بانداه وذلك نتيجة لارتفاع قيمتها بالتحسين الذي طرأ عليها بسبب الاستملاك الجاري على كل او بعض قطع الاراضي التي ادمجت بسعة الشوارع العامة المارة امام تلك العقارات ، ونتيجة لقيام الامانة بانجاز اشغال فتح وتعبيد وترفيت هذه الشوارع والدخلات . وعليه فاني ارجو من المالكين المذكورة اسماؤهم تألياً دفع الضريبة ونفقات التعبيد والترفيت المطلوبة منهم الى صندوق الامانة كما هو موضح تفصيله ازاء اسم كل منهم بانداه ، علماً ان الامانة تمنح حضماً تشجيعياً مقداره (٢٥٪) لمن يبادر بدفع ضريبة التحسين خلال سنة واحدة من تاريخ نشر هذا الاعلان و (١٥٪) لمن يبادر بالدفع خلال السنة الثانية كما ان نفقات التعبيد والترفيت تزداد بنسبة (٢٪) عن كل سنة تلي انقضاء سنتين على الاعلان عن قرار فرضها دون تسديدها .

امين عمان
المهندس نضال الحديب

مكتبة
العمل

قيمة ثلثان قيمة فريضة رقم رقم المـ ٥. انجاز لوحة اسم
الخصم الخصم اللوحة واسـ ٦. الأعمال رقم المال
فلس دينار فلس دينار

١١٦	سعاد بدیع یحیی	٢٠٢٠	٩٢,١٥٤	١٢١,١١٧
١١٦	سعاد بدیع یحیی	٢٠١١	٩٦,٢٣٣	٢٨٠,٧١٠
١١٦	انور علي عبد الفتاح رجبی	٢٠١٧	١٠٤,١٠٢	٩٢,٢٠٧
١١٦	محمد صادق عبد الحفيظ نجار	٢٠١٦	١٠٨,١٥١	٩٦,٥٢٥
١١٦	غالب فهد فليحان ابوطالب	٢٠١٥	١١٢,٥٠٨	٢٨٢,٥١٢
١١٦	محمود احمد طليان وفريكة	١٣٨٥	١١١,١٠٠	٢٣١,١٤٥
١١٦	مقرنله عبد الحويان وفريكة	٢٠١٧	٢٠٤,٠٠٠	٢٠١٩,٦٠٠
١١٦	علي حرب العبد	٢٠١٧	١٦١,٠٠٠	٢٥٢,٤٠٠
١١٦	فريال سعيد عبد الرحيم وفريكة	١١٢٩	٩١,١٠٠	٤١٥,٥٠٠
١١٦	غازي موسى عبد الواحد حمد ان	١١٢١	١٤٧,٠٠٠	١٥٤,٤٤٠
١١٦	نضال علي حرب عبد وفريكة	٢٠١٥	١٢٢,٨٦٩	١٠٥,٤٠٠
١١٧	عابد عبد الزبير	١٧١٨	٤٢,٠٠٠	٢٣٧,٦٠٠
١١٧	عابد عبد الزبير	١٧١٩	٥٢٢,٠٠٠	٢٣٧,٠٠٠
١١٧	عابد عبد الزبير	١٧٢٢	١١٥,٠٠٠	٢١٠,٢٨٠
١١٧	عابد عبد الزبير	١٧٢٢	٦٥٠,٠٠٠	٢٢٥,٧٢٠
١١٧	عابد عبد الزبير	١٧٢٥	٦١٧,٠٠٠	٢٤٩,٤٨٠
١١٧	عابد عبد الزبير	١٧٢٦	٦٦١,٠٠٠	٤٧٥,٢٠٠
١١٧	عابد عبد الزبير	١٧١٧	٦٦١,٠٠٠	٤٨٧,٠٨٠
٤	محمد مصطفى عبد الحليم مصطفى وفريكة	٢٠١٤	٤٧١,٠٠٠	٥٥٨,٢٦٠
١	لوح موسى لروح الربيعي	١٠٥٠	٢٧٧,٢١٢	٢٠٤,١٢٠
١	خلدون انور جابر عابد وفريكة	١٠٥١	٢٧١,١٨٨	١١٦,٠٢٠
١	محمد عرش ميري مارك محمد ابوظهوب	١٠٥٢	٢٥٨,١٦٠	١٦١,٢٩٠
١	خديجة عيسى سالم الربيعي	١٠٥٢	٢١٩,٢٤٤	١٧٨,٢٠٠
١	سعد عبد جلال الربيعي وفريكة	١٠٥٤	٢٧٨,٩٢٦	١٨٧,١١٠
١	فتيا حنون سليم الكرخ وفريكة	١٠٥٥	٢٧٦,٢٥٢	١٦٦,٠٢٠
١	رامي خليل عيسى دافره وفريكة	١٠٥٦	٢٤١,٢٤٠	١٦٤,٢٩٠
١	علاء زكي شاكر اللامير	١٠٥٦	٢٢١,٧٨٨	١٦٠,٢٨٠
١	ياسر سليمان سليم الكرخ	١٠٥٦	٢١٦,٥٢٦	١٦٠,٢٨٠
١	مكرم حسين محمد الزنا	١٠٥٦	٢١٦,٢٥٢	١٥١,٤٧٠
١	رياض محمود حسان عرش	١٠٥٦	٢١٥,١٨٠	١٥١,٤٧٠
١	لؤي مديح محمد امين زهير	١٠٥٦	٢١٥,٨٢٨	١٥١,٤٧٠
١	لؤي مديح سليم عرفه وفريكة	١٠٥٦	٢١٥,٤٣٦	١٥١,٤٧٠
١	محمد احمد حسن الحباري	١٠٥٦	٢٧٦,٧٨٠	١٧٨,٢٠٠
١	خديجة ابرو خديجة ربي وفريكة	١٠٥٦	٢٧١,٢٥٦	٢٤٠,٥٧٠
١	لكرم فريد ملكي الربيعي	١٠٥٦	٢٧١,٢٣٢	٢٤٠,٥٧٠
١	رجائي سالم نمار الربيعي وفريكة	١٠٥٦	٢٨٨,٨٧٦	٢٨٥,١٢٠
١	محمد عرش ميري مارك ابوظهوب	١٠٥٨	٢٧٦,٧٨٨	٢٤٠,٥٧٠
١	محمد اللامير محمد نذر وفريكة	١٠٥٧	٢٧٧,١٦٤	١٨٧,١١٠
١	خامر محمد احمد عبد الله وفريكة	١٠٥٧	٢٧٥,٠٠٤	١٧٨,٢٠٠
١	محمد سعيد عبد القادر نجات	١٠٥٨	٢٧٧,٠٤٤	٢١٨,٢٩٥
١	لؤي مديح محمد زوي علي مفلح	١٠٥٩	٢٢٠,٢١٢	٢٠٤,١٢٠
١	جميل مليحة الربيعي	١٠٥٩	٢٦٥,٢٧٨	١٦١,٢٩٠
١	ابراهيم خليل ابراهيم اللواتوط	١٠٥٩	٢٢١,٤٦٠	٢١٣,٨٤٠
١	سعيد سليمان موسى الموسى	١٠٥٩	٢٧٠,٨٦٤	٢٠٢,١٤٠
١	نبيلة فايز دافره اللامير وفريكة	١٠٥٩	٢٤٠,١٠٠	٢٠٩,٢٤٠
١	امان حاجي نذر الدين خالد	١٠٥٩	٢١٤,١٢٢	٢٥٠,٨٥٦
١	محيي ليانين	١٠٥٩	٢٤٤,٤٤٦	٢١٢,٠٤٨

قيمة ثلثان قيمة فريضة رقم رقم المـ ٥. انجاز لوحة اسم
الخصم الخصم اللوحة واسـ ٦. الأعمال رقم المال
فلس دينار فلس دينار

١٨	عمر محمود شعاده نجادي	٢٠١٧	٥٢٨,١٢٢	٤٥١,٤٤٠
١٨	نايك حنون احمد اللامير وفريكة	٢٠١٤	١١٢٤,١٧٠	٢٩٠,٤٥٦
١٨	يوسف حنون احمد فلاح قبان وفريكة	٢٠١٥	١١٢٥,٨٠٠	٢٥٦,٤٠٠
١٨	مريم محمود عبد الله جده	٢٠١٥	٥٢٩,٢٢٠	٢٢٠,١٧٦
١٨	محمد زباد عبد الحميد بكر ابومندشار	٢٠١٦	٢٨٦,٠٨٠	١٩٤,٨٢٢
١٨	عبد محمد خلد العبد الخالدي	٢٠١٦	٥١٩,٥٨٢	٤٧,٥٢٠
١٨	ادم فواز محمد عبد الله المزمار وفريكة	٢٠١٦	٦١٤,٤٠٠	٢٠٥,١٢٠
١٨	فهم محمد جميل عبد الرحيم عتيان	٢٠١٦	٥٥١,٥٥٦	٢١٦,٢١٦
٢٦	عباس بن ياسر احمد الحاج	٢٠١٦	٤٥٨,٥٨٠	٢٠٥,١٢٠
٢٦	عباس بن ياسر احمد الحاج	٢٠١٦	٦١٧,٧٥٢	٢١٦,٨٠٠
٢٦	خليل باجر احمد الحاج	٢٠١٦	٥٢٢,٢١٢	٢٣٧,٦٠٠
٢٦	عباس بن ياسر احمد الحاج	٢٠١٦	١٠٤,٧٤٠	١١٠,٠٨٠
٢٦	عباس بن ياسر احمد الحاج	٢٠١٦	٧٢٢,٢٨٢	١١٥,٨٠٠
٢٦	خليل باجر احمد الحاج	٢٠١٦	١١٣,٦٥٠	٢٤٤,٥٢٠
٢٦	خليل باجر احمد الحاج	٢٠١٦	١٨٢,٢٢٧	٤٢٩,٥٦٠
٢٦	محمود مدني منيب فوط	٢٠١٦	٨٤١,٢٢٠	١١٨,٠٠٠
٢٦	محمود مدني منيب فوط	٢٠١٦	٥٧١,٦٠٠	١٢٢,١٥٠
٢٦	محمود مدني منيب فوط	٢٠١٦	٢١٧,٦٠٠	١٦٠,٨٥٥
٢٦	عقاب احمد عبد الله احمد	٢٠١٦	٢٢٢,٢٠٠	٢٥٠,١٦٥
٢٦	ملاح الدين كامل احمد ابولداوي	٢٠١٦	٢٠٥,٤٤٠	٢٢٢,٧٥٠
٢٦	ابراهيم محمود نهار ابوسليم	٢٠١٦	٢٠٢,٤٦٦	٢٨٢,١٢٠
٢٦	محمود رستم عابد	٢٠١٦	٢٥٠,٢٥٠	١٢٤,٦٤٠

محكمة العدل

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدينا

الرقم	اسم المكلف	الرقم الوطني الضريبي	أرصدة للضريبة المستحقة		السنوات
			للمن	دينار	
١-	عارف عوض جبر الربيعي	٠١٤٢١١١٨	٠٠٠	١٠٧٢	١٩٩٧-١٩٩٥
٢-	عبدالمجيد عديريه هملان الشحاددة	٠١٤٢١١٠٥٠	٢٧٢	٥٦٢	١٩٩٩-١٩٩٥
٣-	ابراهيم سالم حماد العمارة	٠١٤٢١١٨٩٠	٠٠٠	٢٠٠	١٩٩٨-١٩٩٥
٤-	احمد عبدالرحمن سلمان الغياشة	٠١٤٢١٢٤١٢	٩٠٠	١٠٤٧	١٩٩٥-١٩٨٨
٥-	موسى سليمان احمد الصوافين	٠١٤٢١٣٧١٠	٤٠٠	٧٠	١٩٩٥-١٩٩٤
٦-	ماجد محمد سليمان المزايده	٠١٤٢١٤٨٣٠	٠٠٠	١٦٠	١٩٩٥-١٩٨١
٧-	"محمد ماهر" حمد عطالله المحيسين	٠١٤٢١٥٠١٢	٣١٤	٧٩١	١٩٩٩-١٩٩٤
٨-	صلاح محمود عبدالعزيز الجرابية	٠١٤٢١٧٨١٣	٠٠٠	١٨٠٠	١٩٩٧-١٩٩٤
٩-	محمد فالح احمد القزارة	٠١٤٢١٩٥١٤	١٦٠	١٩٩	١٩٩٧-١٩٩٤
١٠-	عاطف سليمان عواد الحجوج	٠١٤٢١٩٩٣٠	٦٠٠	١١٦	١٩٩٥-١٩٩٢
١١-	صالح احمد خليل المرات	٠١٤٢٢٣٩٤٥	٣٢٠	٧٣٤	١٩٩٨-١٩٩٦
١٢-	عيسى عبدالرحمن احمد الجفوت	٠١٤٢٢٩٣٦٦	٧٠٠	٣٧٨	١٩٩٩-١٩٩٣
١٣-	عبدالوهاب عبدالرحيم محمد القواسمة	٠١٤٢٣٣٠٨٨	٤٨٠	٥٣٣٢	١٩٩٩
١٤-	خليل محمد وحيد المسعديين	٠٠١٣٠٤٢٠٨	٧٠٠	٥٩٠	١٩٩٥-١٩٩١
١٥-	سلامة محمود سالم القطامين	٠١٤٢٢١١٩٥	٠٠٠	٤٨٠	٢٠٠٠-١٩٩٧
١٦-	علي عطالله يحيى الرواجدة	٠٠٦٩٣٣٩٢٠	٤٠٠	٢٢٤	١٩٩٨-١٩٩٦
١٧-	يوسف محمود محمد الهدار	٠١٤٢١١٦٩٦	٤٠٠	٢٧٨	٢٠٠٠-١٩٩٥

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدينا

الرقم	اسماء المكلفين لكتابهم لندرية (غرب عمان)	الرقم الضريبي	أرصدة للضريبة المستحقة		السنوات
			للمن	دينار	
١	فاطمة اسماعيل موسى حمودة	١١٧٨٧٠٩	٢٦٠	٢٠٥	٨٠-٧٥
٢	محمد طالب جتوج محمد	١٢٠٢٩٥٢	١٥٠	٢٢٣	٨١-٧٥
٣	محمد سعيد محمد حارث القرحة	١١٧٩٨٩٦	٧٠٠	١١٧	٨٨-٧٦
٤	احمد ابراهيم احمد ساعد	١٢٤٦٩٥٠	٤٠٠	١٢٥	٨١-٧٦
٥	حمادة احمد عيسى سكر	١٠٣٨٥٢٤	٢٠٠	٢٢٢	٨٤-٧٦
٦	حسن محمود حسين فلاح	١٠٣٤٧٥٨	٤٠٠	٢٣٥	٩٤-٨٢
٧	محمود الحاج عبد رمان	٦٩٧٠٢٨	٩٧٦	٢٨٣	٨١-٧٥
٨	محمد احمد علي النوري	٦٩٧٣٤٦	١٢٠	١٨٦	٨١-٧٩
٩	طلعت يوسف عيسى منصور	٦٩٨١٧٢	٢٨٨	١٣٩	٨٢-٧٠
١٠	رمضان محمود شفيق بشار	٧٠٧٥٨٩	٨٠	١١٣	٨١-٨٠
١١	يوسف حايك سلامة الشلق	٦٨٢٣٠٦	٤٦٤	٢٠٠	٨٩-٨٠
١٢	محمد شعيب عثمان حافظ	٦١٠٦٤٠	٩٠٧	١١٧	٨١-٧٥
١٣	سلامة محمود محمد منصور البستجي	٦١٨٣٧٠	٦٥٥	١٧١	٨١-٧٠
١٤	صبيح مصطفى سعيد ابو حيدر	٦١٩٩٠٦	٨٠٠	١٥١	٧٩-٧٣
١٥	خالد محمد خليل المصري	٣٠٠١٢٠٢	٦٥	١٠١	٩٠-٧١
١٦	سهيل محمد كمال الناعة	١٠٥٧٣٤٠	٧١٠	٤٢٤	٧٩-١٧
١٧	سميرة عثمان ابراهيم المصري	١٠٦١٨١٠	١٥٠	١٠٢	٩٢-٧٦
١٨	ياسين اسماعيل محمود البطل	٧٢١٥٢٢	٥٦٩	٣٣٨	٨٦-٨١
١٩	فارس محمد ابراهيم صيام	٧٩٥٦٩٠	٧٢٣	٢٨٣	٨٤-٧٦

مكتبة الوثائق

٦٢٨٣

الجريدة الرسمية

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (غرب صنعاء)	الرقم الضريبي	ارصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			للمن	دينار	
٤٥	عزمي محمد احمد ابو غلاني	١٢٩٧١٨٠	٩٠٠	٤٩٣	٩٨-٨٢
٤٦	بشير عبدالوهاب احمد لتوح	١٢٩٧٧٩١		١٤٣	٨٩-٨٥
٤٧	يلاز عزت حسن منصور	١٢٩٨٢١٦	٦٤٩	١٠١	٩١
٤٨	عبدالقادر محمد عبدالقادر ابو لاسوس	١٠٣٨٣٧٠	٢٥٠	١١٩	٨١-٧٧
٤٩	محمد خليل عبدالرسول مله	١٣٠٤٠٠٣	٣١٥	١٢٩	٩٠-٨٣
٥٠	زياد عبدالسلام يوسف البجعه	٦٧١٩٥٩	٧٠٠	٢١٦	٨٥-٨٢
٥١	محمد خليل محمد خضر	٩٦٤٨٧٥	٥٠٠	٢٦٨	٩٠-٨٢

٦٢٨٢

الجريدة الرسمية

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (غرب صنعاء)	الرقم الضريبي	ارصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			للمن	دينار	
٢٠	محمد فارس محمود عبدالله	٦٠٩٠٩٩	٩٤٠	١٣٧	٨١-٧٧
٢١	عبدالرحمن محمود موسى عبدالرحيم	٦٠٤٢٦٧	٨٩٢	٢٥٤	٨١-٧٦
٢٢	هادي محمود ابراهيم حسن	٥٨٧٨٦٩	٥٠٠	٢٦٩	٨٠-٧٧
٢٣	عصام عبدالكريم محمد العزب	١٠٤٠٦٩٣	٧٣٩	١٥٦	٩٣-٧٩
٢٤	حملي محمود مصطفى الخرايشه	١٢٨٩٥٨٦	٢٠٠	١٠١	٩٠-٨٨
٢٥	عيسى شريف الله محمد العبيات	١٢٨٥٧٣٤	٦٠٠	١١٦	٩٠-٨٥
٢٦	خلد احمد محمد احمد	٣٠٠٠٥١٦	٩١٥	١٦١	٩٣-٨٥
٢٧	عبدالله عبدالرحمن رامل البيطار	٥١٥٢٥٦	٨٠٠	٢٥٠	٧٩-٧٥
٢٨	يوسف محمد محمد القليل	٧٢١١٠٧	١٩٠	١٣٥	٨١-٧٨
٢٩	عبداللطيف عبدالله عبدالعظيم الشعراوي	٥١٢٢٢١	٧١٥	٢٦٤	٨٩-٧٧
٣٠	محمد عبدالسلام عبدالله القفاصي	٥١٣٣٩٣	٣٠٠	١٢٠	٨١-٨٠
٣١	محمد لمر زايد مريش	٥٦٣٥٤٤	٢٥٠	٢٩٦	٩٤-٨١
٣٢	عيسى عبد عيسى العبد	٣١٨٨٥٠	٩٦٧	٢٦٣	٨٠-٧٧
٣٣	علي يوسف مصطفى مرعي	٣٢٧٠٥٠	٧٠٠	١١٧	٨٠-٧٧
٣٤	عبد عبدالرحيم عبدالفتاح مسعود المسعد	٩٨٨٦٣٤	٤٠	٢٠٥	٩٠-٧٨
٣٥	خريص صالح احمد علهش	٥٤٠٠٨٠	٣٠٠	١٤٦	٨٦-٨١
٣٦	عبدان محمد ابراهيم الوخشي	١٣٧١٣٨١		١١٠	٩٢-٨٧
٣٧	ابيل جميل علي خليل	٨٢٠٧٣٣	٢٨٠	٢٣٦	٨٥-٨٠
٣٨	صبري سعيد محمود شلبي	٩٦٥٥١٠	٩٢٥	١٥٥	٨٦-٧٦
٣٩	محمد علي سعيد المالحي	٩٦٠٤٣٨	٤٠٠	٢٧٧	٨٥-٧٧
٤٠	زياد زهدي محمد ابو شهاب	١٢٧٣٦٩٨	٧٠٠	٣٠٤	٨٩-٨٣
٤١	هادي احمد خليل الوفاقي	٩٨٣٥٧٨	٤٠٠	١٣٦	٨٦-٨٥
٤٢	عز الدين محمد الحاج سعيد ابو زهره	٩٩٩٣١٨	٥٤٤	٢٨٣	٩٢-٨٨
٤٣	عبدالقادر لحي احمد الشلاله	٤٩٩٥٩٥	٣٦٠	٣٤٩	٩٢-٨٠
٤٤	منى سلمي عبد المصري	٤٩٠٩٧٠	٦١٥	١٩٧	٨٤-٨٠

مكتبة جامعة صنعاء

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أثناء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال سنتين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٢٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ ولقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد صديقات

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (وسط عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
١	المرحوم حامد محمد احمد الغزالي بالإضافة للتركة	٠	٩٥٢٨	٩٧-٩٥
٢	المرحوم خليل حامد علي العوي بالإضافة للتركة	٠	١٩٨	٩٨+٩٧
٣	فايز عبد الرحمن محمد أبو خلف	٠	٥٩٦	٧٤-٦٩
٤	محمود حسن محمد حسين	٠	٥٠١	٨٣
٥	جميل احمد محمود صالح	٠	٦٢٥	٨١-٨٥
٦	محمد حقة الكايد الجعار	٠	١٨١	٩٦
٧	حل الدين زين الدين يحيى مسودة	٠	٥٦٠	٢٠٠٠+٩٩
٨	مصطفى حسن مصطفى بدح	٠	٤٣٨	٩٩+٩٨
٩	نانسي سامي العجة زيني	٠	٨٦٥	٢٠٠٠
١٠	سهام عبد المعطي درويش الزين	٠	١٠٥١	٢٠٠٠-٩١
١١	هاتم خميس محمد شمسواني	٠	٤٦٤	٩٨
١٢	عبد ملكي عبد الواحد كوي	٠	١١٨٢	٩٩-٩٧
١٣	عادل علي بن ابر السمن	٠	٦٨٦٤	٩٣-٩٠
١٤	كيسير احمد شومان قلناش	٠	٢٥٩	(٧١-٦٧) + ٨٠+٧٦+٧٢ (٩٥-٨١) + ٩٨+٩٧
١٥	وجيه احمد علي الحلاج	٠	٢٧٥٢	٨٠-٧٨
١٦	عيسى حسن ياسين ابو ريدة	٠	٨٦٤	٨١-٧٩+ ٧٤-٧٠
١٧	ليبل يوسف بشارة ترجمان	٠	١٢١	٨٨+٨٧+٨٥

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (وسط عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
١٨	راتب سليمان حسن العمايرة	٠	٧٦٧	٨٨+٨٧+٨٢-٧٩
١٩	مئال صلاح الدين شاكر	٠	٢٧٩٥	٢٠٠٠-٩٨
٢٠	منى صلاح الدين شاكر	٠	٢٨٣٠	٢٠٠٠-٩٨
٢١	محمد عصام منير احمد نبروخ	٠	١٧٩	٩٨
٢٢	شركة ورثة موفى محمد الشرغا	٠	٩٦٩٢	٩٦
٢٣	شركة مؤسسة الزميلي للتجارة	٠	٣٨٩٢	٩٧+٩٦
٢٤	شركة فندق صلاح الدين شاكر القواسمي	٠	٧٥٥	٩٧
٢٥	سليمان احمد عبد الرحمن بصيلة	٠	٢٨٨	٩٩
٢٦	موسى حسن يوسف عبد	٠	٣٣٧	٨٥+٨٢-٧٧
٢٧	عبد الله محمد عبد القادر هادية	٠	٦٢٨	٨٣+٨١-٧٨
٢٨	ابراهيم محمد احمد المصري	٠	١٩٩	٨٧-٨٠
٢٩	محمد موسى شحادة الكالوتي	٠	١٤٢	٩٣+٩٢+٨٩
٣٠	سليمان عبد الرحمن سلامة الكسبة	٠	١٠٦	٩٥
٣١	احمد محمد صالح رمان	٠	٢٧٤	٨١+٧٩

هذه هي الأصل

إنذار

عملا بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون المعدل لقانون
تحصيل الأموال الأميرية رقم (١١) لسنة ١٩٧٣ ، يطلب من السادة المقترضين
وكفلائهم المذكور أسماؤهم أدناه المبادرة الى دفع المبالغ المبينة إزاء اسم كل منهم
بالإضافة الى مبلغ الفائدة من تاريخ الاقتراض وحتى تاريخ السداد التام الى
صندوق التنمية والتشغيل خلال مدة (٦٠) يوما من تاريخ نشر هذا الإنذار في
الجريدة الرسمية ، وفي حال التخلف عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات
القانونية .

مدير عام صندوق التنمية والتشغيل

مرزوق الحديد

الرقم	رقم القرض	اسم المقترض	اسم الكفيل	محافظة	المبلغ
١.	١٠٨١	"محمد شريف" علي احمد بن علي هادي	علي احمد صالح بن هادي وليام علي احمد بن هادي	حريش	١٠٠٠٠
٢.	٥٧٥٣	يسلم محمد محمد خيطان	يسري عبدالحميد علي خيطان علي عبدالرحمن علي خيطان	الناصية	٤٠٠٠
٣.	٦٣١٩	صبر علي عبدالرحمن خيطان	احمد لؤي حمدان خيطان الحامد عبد الرحمن علي خيطان	حريش	١٠٠٠٠
٤.	٥٤٤٨	عبدالله حسين يوسف الحسين	وليد حسين يوسف الحسين	حريش	٣٠٠٠
٥.	٥٥١٠	حسين عبدالرحمن محمود الزويدي	حسن محمد عبدالرحيم الصالح	حريش	٣٨٠٠
٦.	٤٩٨٠	حسين فلاح حسين الحارثي	علي فلاح حسين الحارثي	حريش	٤٨٠٠
٧.	٤٥٩٠	محمد خير منصور بن علي مصطفى	منصور محمد سليمان بن علي مصطفى	حريش	٤٠٠٠
٨.	٥٥٤١	علي احمد عبدالقادر زليده	حسن احمد عبدالقادر زليده	حريش	٤٥٠٠
٩.	٥٦٤٥	وليد ابراهيم محمد القويان	ابراهيم محمد ابراهيم القويان	حريش	٤٥٠٠
١٠.	٦٢٥٩	قيس هادي جنيح المومني	قريب علي نصر المومني	حريش	٤٥٠٠
١١.	٥١٧٨	حضر محمود فلاح القادري	عبد سامي سلامة خيطان	المنطق	٧٠٠٠
١٢.	٥٣٧٠	علي سامي يوسف القضاة	يسلم يوسف علي القضاة	حريش	١٤٠٠

هكذا من الاصل

٣٠٠٠	الدرج - خلف بنية الطولين	الكرك	ابن سليم عبد الصبور	عبد الله بن عبد الصبور	٥٧٠٤	١٣
٥٠٠	الحي الغربي - شارع مديرية الشرطة	ملها	سلي جده الفاضل العليمه	عبد الله بن عبد الله العليمه	٥٧٠٤	١٣
٢٠٠٠	الهياضي الشمالي - خط ١٥ - ش. الزهراء	القنصه	مورف حسن القاسم القايم	لؤلؤ محمد عبد الله العليمه	٤١٥٦	١٤
٢٠٠٠	شربور مقابل بنك الامكان	القنصه	طارق عبد الله بن عبد الرحمن ابو جابر	احمد زاهي حسني الشريفي	٥٢٦٦	١٥
١٤٠٠	تلحاح الطي - ش. مسعود بن شقير	القنصه	قور عيسى محمود دحا	يوسف زكريا احمد اسفل	٥٧٦٧	١٦
٨٠٠٠	الحمريه - خلف قنصه القراء	القنصه	محمود عيسى محمود دحا	مها ابو الهم محمد جاك	١٥٣٠	١٧
٨٠٠٠	السلطه - حي البجوره - قرب برج الاوسل	اللقام	خيري مصطفى سعيد كلاله	زاهر سيد عوده محمود	٥١٠٣	١٨
٥٥٠٠	السلطه - النايح - قرب المدرسه القديمة	اللقام	سمر احمد عبد الله الصوري	خولا احمد عبد الله الصوري	٣٣١٠	١٩
٤٤٠٠	المرار الشمالي - الدور	الرب	عبد الرحمن بن علي طالع ابو عزام	خان عبد الرحمن بن علي ابو عزام	١٣٤٩	٢٠
٤٤٠٠	المرار الشمالي - حي الدور	الرب	سعيد خالد السيد السرياني	محمود سيد خالد السرياني	٥٢٤٤	٢١
٣٠٠٠	المرار الشمالي - قرب الجامع الكبير	الرب	حامد محمد الاحمد الشهاب	احمد محمد احمد الشهاب	٥٣١١	٢٢
٤٠٠٠	سوف - قرب جامع الدور	جرش	سليمه عيسى محمود الحوزه	مرا عبد الله محمد الشريمان	١١٩٣	٢٣
٣٩٠٠	سوف - جيل المنيره	جرش	نفسه	زلفان مصطفى محلي القوم	٥٢٩١	٢٤
٧٠٠٠	جرش - سوف - المنصوره	جرش	نفسه	سبير حسن محمد القوم	٥٣٨٧	٢٥
٣٣٥٠	الرب - لرحا	الرب	عبد محمد محمود اسماعيل	سلي عايشه المصلح حريم	٥٠١١	٢٦
٤٠٠٠	الرب - الحي الشمالي - قرب الكركيه	الرب	عبد الحفيظ محمد احمد الحوري	معاويه احمد طالح الشيبان	١١٥٢	٢٧
٣٥٠٠	الرب	عجلون	ملاك محمد علي زواجه	عبد الرحمن محمد احمد الحوري	٥١٥٣	٢٨
٣٥٠٠	سوف - الحي الغربي جنب الطابع المني	جرش	فاطمه حسن عبد الواسي المنيل	حسن محمود محمد الزواجه	١٢٠٩	٢٩
				نجاح احمد حسين القوم	٥٢٩١	٣٠

١٠٠٠٠	الرب - الصرحه - الشارع الرئيسي	اللقام	عزلا حسن قديم شحات	صالح سالم صالح الشحات	٥٤٨٤	٣١
١٥٠٠	العين البيضاء - قرب مسجد الدور	اللقام	كامل صالح احمد النعم	مريم عوده سلمان الصبور	١٣٣٥	٣٢
٤٠٠٠	مغير السرحان	الطريق	توفيق موسى عبد الجليل القاسم	محمد صليل حسن المسطر	١٠٠٩	٣٣
٥٠٠	نيسان - حي الامكان	ملها	ملك محمد حسن القاسم	فريدان هلال طالع الهشم	١٠٣٩	٣٤
٥٠٠	نيسان - القايه	ملها	ملك هلال طالع الهشم	عبد طي سلامه الحيمه	٥١١١	٣٥
١٥٠٠	الحي الغربي - شارع الامير حمزه	ملها	قاسم محمد مصطفى ابو ريان	سلافة سليم عبد الله الشهاب	١٢١٢	٣٦
١٥٠٠	كفرناحه - حي لسطه - الشارع الرئيسي	عجلون	محمد اسماعيل احمد بدوره	مها اسماعيل احمد بدوره	١٤١٣	٣٧
٣٠٠٠	لرحا	اللقام	عبد مصطفى الشيبان الشيبان	عبد ضامن عوده القاتك	١٨٤٠	٣٨
٤٤٥٠	شارع الملك حسين - قرب الاطارات	ملها	عوض علي شعله الحيمه	قدي نعيم يوسف ابو علي	١١٨٨	٣٩
٨٠٠٠	حي الحصن - شارع فراس الحجابي - قرب منطقة العباد	الطريق	حسنه علي حسن طوقر (المسعود)	مريد راضي مديح الخالدي	١٧٤٤	٤٠
٤٠٠٠	حينا - حي الراي	الرب	محمد صالح صليل الحاج	فيلم رافت محمد الشيباني	٥٩٣١	٤١
٤٠٠٠	كفر جبر - الحي الجنوبي	الرب	محمدي يوري احمد عبد الله	علاء محمود احمد كنان	٥١٢٦	٤٢
٤٠٠٠	القنصه - شارع فراس الحجابي - قرب مدرسة للبنات	الرب	بلال عازي عبد الله الربيع	صالح عازي عبد الله الربيع	٥٩٠٨	٤٣
٣٥٠٠	الرب - الحي الغربي - قرب القنصه	الرب	محمود محمد الرجا عازره	ابراهيم محمد رجا عازره	٥٤٢٧	٤٤
٥٠٠٠	الرب - الحي الجنوبي	الرب	محمد محمود احمد الصوري	مراة حسين محمد الصوري	١٢٩١	٤٥
٧٠٠٠	الرب	القنصه	سلي ابن عبد الله العليم	كريم احمد محمود سيد ابراهيم	٥٤٧٤	٤٦

هكذا من الاصل

المحاكم

مذكرة تبليغ متهم

صادرة عن محكمة استئناف عمان

رقم الدعوى ٢٠٠١/٢٤٣ جنابة

الاسم والشهرة ومحل الإقامة:

الدريه الفرد البستاني/ لبناني الجنسية/ مجهول مكان الإقامة.

تعين يوم الخميس الواقع ٢٠٠٢/١/١٠ الساعة التاسعة والنصف موعداً لرؤية دعوى جنائية التي أقامها عليك مساعد النائب العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين إلى هذه المحكمة وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

مذكرة تبليغ متهم

صادرة عن محكمة استئناف عمان

رقم الدعوى ٢٠٠١/٢٤٣ جنابة

الاسم والشهرة ومحل الإقامة:

توما جالونداد راكشي لاجي/سيرلانكية الجنسية/ مجهولة مكان الإقامة.

تعين يوم الخميس الواقع ٢٠٠٢/١/١٠ الساعة التاسعة والنصف موعداً لرؤية دعوى جنائية التي أقامها عليك مساعد النائب العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين إلى هذه المحكمة وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

مذكرة من الأصل